كتاب الدوحة

إيدوي بلينيل

من أجل المسلمين

ترجمة: عبداللطيف القرشي

إيدوي بلينيل

من أجل المسلمين

ترجمة: عبداللطيف القرشي

يوزع مجاناً مع العدد 92 من مجلة الدوحة يونيو 2015

إيدوي بلينيل

من أجل المسلمين

ترجمة: عبداللطيف القرشي

الطبعة الفرنسية

الطبعة الأولى: منشورات لاديكوفيرت، باريس، سبتمبر- 2014

الطبعة الثانية: منشورات لاديكوفيرت باريس، فبراير- 2015

الترقيم الدولي 978-2-7071-8353-8

الناشر:

وزارة الثقافة والفنون والتراث - دولة قطر

رقم الإيداع بدار الكتب القطرية: 99 / 2015

الترقيم الدولي (ردمك): ISBN / 978 / 9927/ 104 / 87 / 9

العمل الفني للغلاف: موسى عمر - عُمان

الإخراج والتصميم: علاء الألفي - مجلة الدوحة

المحتويات[1]

1- حرر المؤلف هنا الكتاب/ المرافعة كسمفونية بأنفاس متعددة، لذلك لم يضع عناوين لفصوله واكتفى بترقيمها، غير أننا ارتأينا أن نضع عناوين لفصول الترجمة تيسيراً لوصول القارئ إلى مضمونه والعودة إلى الفصول التي تهمه. لذا وجب التنبيه إلى أن عناوين الفصول هنا هي من اقتراحنا وبتزكية من الكاتب (المترجم)

إلى أمّي

التي علمتني حبّ الناس، كلّ الناس

إلى العرائش

حيث تلقَّيت أبجدية التقمُّص الوجداني للآخر

(ع. القرشي)

كل إنسان يحمل الشكل الكامل للشرط الإنساني

(مونتين، «محاولات»، الكتاب الثالث: الفصل الثاني)

**الجمهورية مكتسَحة من طرف الرجعيين
من كل صنف، يعشقونها عشقاً عنيفاً ومرعباً،
يعانقونها لخنقها.**

(زولا، «رسالة إلى فرنسا»، 7 يناير 1898)

كلمة في حق الكتاب

كتاب إيدوي بلينيل، الذي أصبح الآن متوافراً باللغة العربية، هو نداء، ومرافعة مواطِنة، وإنسانية وسياسية في الوقت ذاته، تضع مبدأ المساواة في قمّة الثالوث الجمهوري.

وبوصفه مرافعة من أجل عدالة لا تقف عند باب الانتماءات الطائفية أو الوطنية، فإن هذا الكتاب يتوجّه إلى المستعمرين بقدر توجّهه نحو ضحاياهم أنفسهم، يتوجّه إلى المُهيمِنين والمُهيمَن عليهم، المسلمين كما جميع إخوانهم من بني البشر سواء أكانوا «أقحاحاً» أم كانوا «منحدرين من أصول»، حتى ننظِّف المفاهيم المقيتة المستعملة اليوم في أكثر من مجتمع، بما في ذلك مجتمعاتنا، في عالمنا العربي.

«من أجل المسلمين» يذهب، على الخصوص، إلى أبعد مما قد يُفهم من عنوانه، وعياً منه بالأهمّية الحيوية للتدقيقات قصد التعبير عن «الإنصاف»، فإن هذا النص، الذي يقول كاتبه إنه كان بإمكانه أن يضع له عنوان «من أجل اليهود» أو «من أجل المسيحيين» أو «من أجل الأقلّيّات المضطهدة» وهكذا دواليك، يتجاوز طموحه

الكوني؛ ومن هنا فإنه مُنْصف ومُهمّ:

منصف، لأنه يتصدّى لتنامي الإقصاء والعنصرية، ويشرح مبدأ اللائكيّة، الذي يتمّ تحريفه اليوم بشدّة، حتى أصبح قميص عثمان العنصريين من كل حدب، الذين يقدِّمون أنفسهم على أنهم من صناديد المدافعين عما يعدّونه أسمى مبادئ الجمهورية قداسةً.

لكن، هل يمكن أن تكون مقاومة الإقصاء مبرِّراً للشوفينية والتعصُّب المستشريَيْن في بلداننا العربية، كنوع من الهجوم المضاد؟ وهل هذا يعني أن اللائكيّة شرّ مستطير؟ وهل تكون الأداة الناجعة لسياسة إقصائية منافقة لا تجرؤ على الإفصاح عن نفسها؟

لا شيء من هذا أبداً، لأن «اللائكيّة التي يبتهلون بها كتعويذة سحريّة، لا علاقة لها باللائكيّة الأصلية، التي لا تعني التشنُّج في وجه الإقرار بعقائد الأقلّيّات، بل تعني الاعتراف بها، ليس دفعها نحو الاختفاء، ولكن الاعتراف بحقوقها المدنية. هؤلاء «المُلَيّكين»، غير الأوفياء لتعهُّدات قانون اللائكيّة لسنة 1905، يشكِّلون- بالنسبة للّائكيّة- ما يشكِّله التطرُّف بالنسبة للدين».

وهو مهمّ، لأنه يُبيِّن أن الدفاع عن الضحايا لا يَصنع من تقمُّص دور الضحية هويّةً، وأن الضحايا هم أيضاً مطالبون بالتحلّي بالوضوح والشجاعة «وتنظيف أبواب بيوتهم» وهذا هو شرط المساواة، التي لا تفصل بين الحقوق والواجبات.

والحال أننا أمام إغراء تصعب مقاومته، عندما نقرأ تعابير من قبيل «عقائد الأقلّيّات» أو بكل بساطة «الأقلّيّات» لكي نعدّ أنفسنا ونفكِّر في ذواتنا على أننا «أقلّيّات وضحايا بشكل قطعي» في كل الأمكنة وفي كل الأزمنة، وننسى- على الخصوص- أن هناك «عقائد أقلّيّات» وأقلّيّات «منحدرة من أصول» هي جزء لا يتجزّأ من بلداننا، وأنها تعيش معنا وبين ظهرانينا، وعلى هذا الأساس،سواء أكانت هذه الأقلّيّات أجنبية أم لم تكن، فإنها تستحقّ منا ما نطالب به لأنفسنا في الوضعيات التي نعاني فيها من العنصرية والإقصاء.

إنه من السهل جداً، أو- بالأحرى- من العقم، أن نحصر أنفسنا في وضعية الضحيّة بشكل قطعي ومطلق، وأن نلقي- من جهتنا- باللائمة على «الغرباء» لمجرَّد كونهم مختلفين عنا «لأن المسألة تتعلّق بأن هذا الأجنبي/ الغريب ليس في الخارج، بل هو أيضاً في الداخل: بين ظهرانينا، وفيما بيننا، وواحد منا»، وأكاد أضيف: أن هذا الغريب، وهؤلاء الغرباء ليسوا «فقط نحن».

من السهل جدّاً، أو- بالأحرى- من العقم أن نتنصَّل من مسؤوليّتنا باللجوء إلى التاريخ والغدر الاستعماري، مهما كانت، معاناتنا ومآسينا وأوجاعنا منه، ومهما استمّرت.

إن مقولة إيمي سيزير التي يستشهد بها بلينيل، يمكن- مع ذلك- أن تجعلنا نعتقد العكس: «لا أحد يَحتلّ ببراءة، ولا ينجو المحتلّ بدوره من العقاب، إن الأمّة التي تحتل والحضارة التي تبرِّر الاحتلال

- أي القوّة- هي أصلاً حضارة مريضة، وحضارة مشوَّهة أخلاقياً، ما بين حصيلة وأخرى، ومن إنكار إلى أخر تفتح المجال، دون أدنى مقاومة، أمام جلّادها، أقصد عقابها الخاص». ولكن هذا خطأ، لأن هذا الموقف، الذي يُدين كل مشروع استعماري، ليس سوى تمهيد لنداء يدعو أيضاً إلى الكفاح من أجل المستقبل دون تجاهل التاريخ، إلى مستقبل يليق بنساء ورجال أحرار، يبنون حرّيّتهم دون اللجوء إلى الممارسات الشنيعة للذين اضطهدوهم، أو للذين ما زالوا يضطهدونهم.

لكل هذه الأسباب، ولأسباب أخرى غيرها لا أتناولها في هذا التقديم المختصر، فإن كتاب «من أجل المسلمين»، مع أن كاتبه فرنسي إلا أنه لا يعني الفرنسيين فحسب، بل هو، في الواقع، عمل يساهم في بناء مواطنة سليمة، ومن هنا فإنه يعنينا جميعاً، سواء أكنا نقيم في بلداننا أم في بلدان غيرنا؛ أي مع الآخرين.

إلياس صنبر

مايو/ أيار 2015

مرافعة فكرية

«من أجل المسلمين».. تشريح جريء للإسلاموفوبيا

«يد ممدودة، وفعل تضامني» هكذا يقدِّم إيدوي بلينيل هذا الكتاب الذي صدر في مطلع الدخول الثقافي الحالي، عن دار «لاديكوفيرت» في باريس، تحت عنوان «من أجل المسلمين» والذي خَلَّف أصداء واسعة ومتباينة في الأوساط الإعلامية والسياسية والفكرية في فرنسا.

إيدوي بلينيل واحد من الأقلام الصحافية الأكثر ذيوعاً في فرنسا، أتى إلى الدنيا عبر المستعمرات الفرنسية في المارتينيك، ثم أمضى قسماً كبيراً من طفولته وصباه في الجزائر، قبل أن يلتحق- للاستقرار- بمنطقة البروتاني في شمال غرب فرنسا. لا شكّ أن هذا السفر المتميّز عبر قارات وعوالم وثقافات مختلفة قد منحه انفتاحاً فكرياً وقدرة على فهم الآخر المختلف وتقمّصه وجدانياً، لذلك هو يعارض اختزال الأجانب في هوية واحدة، ويعدّ ذلك تذويباً عنيفاً ومحواً للتنوّع والتعدّد بما هو إغناء. ففي رأيه ليست هناك هويّات مونوليتية ثابتة ومغلقة. والأمر ينطبق عليه شخصياً حيث تتناغم في تكوينه الأصول الكاثوليكية والبروتستانتية لأبويه،

والعناصر الخلاسية (الكريولية) التي اكتسبها من موطن طفولته في جزرالمارتينيك، والإسلامية من نشأته في الجزائر، فضلاً عن اليهودية التي اكتسبها بالثقافة والمصاهرة.

تولّى بلينيل رئاسة تحرير جريدة «لوموند» الفرنسية ما بين 1996 و2004، وهو يرأس حالياً إدارة جريدة «ميديابارت» الإلكترونية التي أصبحت- في ظرف وجيز- من أكثر وسائل الأعلام تأثيراً في الساحة السياسية الفرنسية. وهو معروف بمواقفه الجريئة والمناصرة للأقلّيّات في فرنسا وبتصدّيه لمختلف أشكال التمييز والإقصاء والتهميش.

أصدر بلينيل- على امتداد ثلاثين سنة، منذ سنة 1985 إلى اليوم- سيلاً من الكتب، ناهز عددها العشرين، أعلن فيها- بصوت من لا يهادن- مواقف غاية في الجرأة والاستفزاز الفلسفيَّين بهدف تحريك المياه الراكدة ومساءلة البديهيات المكرورة التي تعبّر عن كسل فكري لم يعد محتملاً، ومن بين هذه الكتب:

- «الجمهورية غير المنجزة- La République inachevée» عام (1985).
- «الكلمات المسروقة- Les Mots Volés» عام (1999).
- «اكتشاف العالم La Découverte du monde» عام (2004).
- «الصحافي والرئيس- Le Journaliste et le Prési-

dent» عام (2006).

- «نضال من أجل صحافة حرة- Combat pour une presse libre» عام (2009).
- «Le 89 Arabe» مع بنجامان ستورا عام (2011).

نشأة الكتاب:

بدأت فكرة الكتاب بمقال نُشِر قبل سنة على موقع «ميديابارت»، وذلك في سياق سياسي واجتماعي تميَّزَ بنقاش حادّ وعنيف بين مختلف الأطياف السياسية حول قضايا الهجرة، وخاصّة منها هجرة العرب والمسلمين، واعتبارها شماعة يُعَلَّق عليها عجز الطبقة السياسية عن إبداع حلول للأزمة السياسية والاجتماعية الشائكة التي تعرفها البلاد. ففي هذا المناخ المضطرب لم تتردَّد الكثير من الوجوه ذات الحضور الزائد في مختلف وسائل الإعلام، مثل «إريك زيمورEric Zemmour، الذي أصدر في أكتوبر من السنة الماضية كتاباً مثيراً للجدل بعنوان مثير «الانتحار الفرنسي- Le suicide français»، ورونو كامي Renaud Camus الذي أصدر بدوره في بداية 2014 كتاباً بعنوان مستفزّ هو «فرنسا: انتحار أمّة- France : suicide d'une nation» - عن الجهر بمعاداتها للجالية العربية والإسلامية والتأكيد على امتناع هذه الأخيرة عن الاندماج، بل- بالأحرى- استعصاء ذلك الاندماج عليها بحكم انتمائها لبنية فكرية وعقدية

وحضارية متنافرة مع بنية القيم الحضارية الغربية ذات المرجعية اليهودية المسيحية. ولعل ما أعطى نوعاً من التبرير لهذه المواقف هو توافر مناخ وطني (انتفاضة الضواحي سنة 2005 والأحداث الإرهابية في تولوز وبروكسيل ثم أخيراً في باريس)، ومناخ دولي (العمليات الإرهابية لتنظيم داعش، وقبلها تنظيم القاعدة في جهات مختلفة من العالم).

وفي هذا السياق لم يتردَّد واحد من «أبرز المفكرين» الفرنسيين المعاصرين، مؤلِّف كتاب «الهوية التعيسة- L'identité mal-heureuse» آلان فينكلكروتA. Finkielkraut، في التصريح، على أمواج إذاعة «فرانس أنتير» عشية استقباله كعضو جديد في الأكاديمية الفرنسية (ومن عجيب الصدف، خلفاً للعميل النازي فليسيان مارسو!!)، في إطلاق جملةٍ قنبلة «هناك مشكلة الإسلام في فرنسا». كانت هذه العبارة كافية ليحسم بلينيل موقفه ويتّخذ قرار تحويل المقال إلى كتاب، وهو الذي رفض الفكرة سابقاً، رغم إلحاح العديد من أصدقائه الذين يقاسمونه الحساسية الفكرية والفلسفية نفسها، بمن فيهم ناشره، مدير دار «لاديكوفيرت»، هيغ جالون. حيث يقول في مقدّمة الكتاب: «هناك مشكلة الإسلام في فرنسا». من كثرة ما سمعت هذه اللازمة - بدون أدنى اعتراض - وهي التي تُدخل فرنسا في حرب ضدّ عقيدة معينة، وتجعلها تتأقلم مع الأحكام المسبقة، وتتعوّد على اللامبالاة... قرّرت الشروع في هذا الكتاب. وأمام التطبيع الثقافي مع خطاب شبيه بذلك الذي كان

يؤكّد على وجود «مشكلة يهودية» في فرنسا قبل أن تقع الكارثة، قرّرت التصدّي من خلال الانحياز- بعقلانية- إلى مواطنينا من أصول أوثقافة أوعقيدة إسلامية، في مواجهة أولئك الذين ينصِّبونهم شمّاعة يعلِّقون عليها قلقنا واضطرابنا وتردّدنا».

لقد وصل الأمر- بالنسبة لبلينيل- حَدّاً لا يمكن السكوت عنه، وأن الركون إلى الصمت لن يكون أقل من خيانة أخلاقية للقيم التي يؤمن بها وللمبادئ التي تأسست عليها الجمهورية الفرنسية، ومباركة جبانة لعنف رمزي صار يمارَس يومياً ضدّ جزء من مواطني فرنسا. الذين ساهم أجدادهم في تحرير البلاد من النازية ويساهمون اليوم- بدينامية- في تطوير اقتصاد البلاد.

عموماً، يمكن اعتبار إيدوي بلينيل جزءاً من الاستثناء الفكري الفرنسي، إذ يمثل واحداً، من بين قلّة من المفكرين الفرنسيين النزيهين والملتزمين بمناصرة قضايا الأقليات والوقوف في وجه الإنزلاقات السياسية والفكرية لقسم لا يستهان به من النخبة السياسية والإعلامية والفكرية في فرنسا.

« دفاعاً عن المسلمين » من أجل فرنسا

في سياق مشابه نشر الأديب الفرنسي المعروف إيميل زولا مقالاً على صفحات جريدة «الفيغارو» بعنوان «من أجل اليهود». كان

ذلك سنة 1896، في أجواء اتّسمت بكراهية اليهود ومعاداة الساميّة، ترتبت عن قضية الضابط اليهودي ألفريد دريفوس، المُدان- ظلماً- سنة 1894 بالخيانة الوطنية والعمالة للعدوّ الألماني. لقد أحدثت هذه القضية شرخاً عميقاً في الأوساط السياسية والثقافية وداخل المجتمع الفرنسي بعد أن أصبح كل من ينتسب إلى اليهودية، بالأصل أو بالثقافة أو بالعقيدة، موضع تشكيك.

نسج بلينيل، بشكل مقصود، عنوان كتابه على منوال عنوان مقال إيميل زولا المثير، وذلك من أجل المباغتة وإحداث الصدمة وإيقاظ الضمائر، التي، من كثرة ما تعوَّدت على سماع خطابات إسلاموفوبية، تكوَّنَ لديها نوع من التطبيع مع هذه المواقف المسمومة، فجاء هذا الكتاب كصفارة إنذار أرادها بلينيل أن تصدح عالياً «من خلال الدفاع عن المسلمين في إطار التنوُّع، بكل ما تحمل هذه العبارة من معنى. الدفاع عن كل اللواتي وكل الذين يريد الخطاب المهيمن أن يصهرهم ويحصرهم في عقيدة واحدة تُحصَرُ- بدورها- في أصولية ظلامية. تماماً، كما بالأمس، أعيد أناس آخرون (يقصد اليهود) إلى ماهية واحدة وتعرّضوا للسخرية والافتراء من خلال خلطة إيديولوجية من الجهل والارتياب والتشكيك مهّدت الطريق للاضطهاد».

فالتطبيع مع المواقف الإسلاموفوبية من شأنه أن يُعمّق الشرخ وينتج احتقاناً اجتماعياً ستكون له تداعيات كارثية على جميع مكوِّنات وشرائح المجتمع، وقد يُنتِج مأساة جديدة شبيهة بالمأساة

التي تعرَّض لها اليهود خلال الحرب العالمية الثانية. لذلك ما فتئ بلينيل يردِّد، على مختلف أمواج الإذاعات وبلاتوهات التليفزيون وصفحات الجرائد التي استضافته، أن كتابه يمكن أن يُعنون بـ«من أجل فرنسا» أو «من أجل الأقلّيّات». لأن الهدف منه هو تَجْنيب فرنسا محاكم تفتيش جديدة وتكرار مآسي الماضي.

فإذا كانت فرنسا وُفِّقت، بعد مجهود دام نصف قرن، في فكّ دولاب معاداة الساميّة (بتعبير بلينيل) فقد بقي- إذاً- فكّ دولاب الإسلاموفوبيا لتحقيق المساواة الكاملة حتى يصبح بإمكان الفرنسي المسلم أن يجهر بهويّته بوصفه فرنسياً ومسلماً في الوقت ذاته، وليس بوصفه فرنسياً أو مسلماً، إذ لا تعارض ولا تنافر بينهما.

صرخة ضدّ الإسلاموفوبيا وصناعة الخوف

يشرح بلينيل في مرافعته «من أجل المسلمين» أن قضية الإسلام يتمّ توظيفها بكثافة لصناعة عدوّ داخلي، بالمنهجية نفسها التي شرحها المنظِّر النازي كارل شميت، وذلك لخلق حالة من الفزع لدى جزء هام من الرأي العام الفرنسي الذي أصبح يتبنّى مواقف عنيفة ضدّ قضايا الهجرة، التي صارت مرادفة- في الكثير من وسائل الإعلام- للإسلام والتطرُّف والإرهاب والغزو الثقافي والانحراف.. وغيرها من مفردات القاموس الكزينوفوبي: «في سنة 2013، أشارت اللجنة الوطنية الاستشارية لحقوق الإنسان إلى «استفحال العنف»، وذلك

في تقريرها السنوي حول العنصرية ومعاداة الساميّة والكزينوفوبيا، وأن المعطى الأكثر ثباتاً وتجذّراً في هذا العنف هو التعصُّب المعادي للمسلمين والتكتُّل المناهض للإسلام. «فإذا قارنّا مرحلتنا بمرحلة ما قبل الحرب يمكننا القول إن المسلم متبوعاً بالمغاربي عوض اليهودي في التمثّلات وفي صناعة كبش الفداء» حسب تعليق علماء الاجتماع والسياسة الذين استشارتهم اللجنة. وفي هذا الإطار أصبحت تطرح قضايا جديدة مثل اقتراح منع الرموز الدينية (الحجاب) في الجامعات والمدارس العليا، ومنع الأمّهات المحجّبات من مرافقة صغارهن إلى أبواب المدارس، والتساؤل عن صيغ لمنع أي شكل من أشكال حضور الدين (المقصود بهذه العبارة العامّة هو الإسلام) في المقاولات، بل هناك من ذهب إلى أبعد من ذلك بطرح موضوع الرياضيين (لاعبي كرة القدم بالخصوص) وتأثير أدائهم لشعائرهم الدينية على عملهم!

من هنا يحذِّر بلينيل من التوظيف المتهافت للإسلاموفوبيا بذريعة حماية اللائكية وتحصينها، كما يؤكِّد على استعجالية وراهنية التصدّي للتوظيف السياسي لقضايا الهجرة والإرهاب مؤكِّداً على ضرورة الفصل بين القضيتين وأن ليس بينهما علاقة السبب والنتيجة كما يحاول البعض التدليل على ذلك بِلَيِّ عنق الحقائق وتزييف الوقائع، ويدعو إلى مقاربة سؤال الإسلام بمفاهيم التلاقح الثقافي والتنوُّع الحضاري وتعدُّد الهويات وديناميتها، مجابهاً أية محاولة لاستثمار الموضوع سياسياً، ومنتصباً في وجه فئة من المتعصّبين

الذين ينصِّبون أنفسهم سَدَنة معبد اللائكيّة وحرّاس الثقافة والقيم الفرنسية، كآلان فينكلكروت، وإريك زيمور، ومن على شاكلتهما، ممّن يغامرون، من خلال مواقفهم الخرقاء، بالسلم الاجتماعي للبلاد: «إن الذين يتوافرون على بذخ اجتماعي ليس لتخبّطهم وتغاضيهم أيّ عذر مقبول... هم الذين يُفترض فيهم المساهمة في التربية والتنوير والرُّقي، بدل التدجين والتجييش، هم الذين يزعمون امتلاك المعرفة ويؤكِّدون أنهم يفكّرون ويسعون إلى التوجيه، لكنهم أصبحوا، أمام تحدّيات الواقع وشكوكه، جهلةً وأغبياء وخطيرين. وأمام عجزهم عن المعرفة والتفكير والتصرّف، لم يعد بمقدورهم أن يقترحوا سوى انفعالات قاتلة تغلِّفها هواجس الإسلاموفوبيا: الانفعالات البئيسة لعدم المساواة والتراتبية والتمييز، انفعالات مدمِّرة لن تستثني- في نهاية المطاف- أحداً، ما دامت تؤدِّي- حتماً- إلى الفرز والتمييز والانتقاء بين أفراد الجماعة البشرية، انفعالات ارتدادية ومدمِّرة تلغِم وتخرِّب أمل الانعتاق الذي كان محرِّكه- دائماً- المساواة في الحقوق».

لم يتأخّر إيريك زيمور في الردّ على بلينيل، حيث عاب عليه عيباً منهجياً من خلال المقارنة التي قام بها بين وضعية اليهود في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، ووضعية المسلمين في فرنسا اليوم. فاليهودي- كما جاء في ردّ زيمور المنشور في جريدة «لوفيغارو» بتاريخ 1 أكتوبر/تشرين الأول 2014 - كان يقدَّم بوصفه ثريّاً حقّق نجاحاً غير مستحقّ، أما الخوف الذي يثيره المسلمون اليوم فراجعٌ

إلى كثرتهم العددية وإلى التطرُّف والإرهاب الإسلاميين، فضلاً عن كون العنف الذي يتهدّد اليهود في فرنسا يقف وراءه- في أغلب الحالات- مسلمون. وفي الاتّجاه نفسه سار بونوا رايسكي Ben-oît Rayski - الذي كان قد نشر، منذ سنتين، مقالاً بعنوان: «من الواجب علينا أن نكون إسلاموفوبيين On a le devoir d'être islamophobe !»، ففي مقال آخر نشره بعد صدور كتاب «من أجل المسلمين» حاول رايسكي تعويم قضية الإسلاموفوبيا الفرنسية في مناخ دولي يتميّز بالجرائم المرتكبة ضدّ المسيحيين في نيجيريا، والعراق، والسودان، وذبح الرهائن الغربيين في مناطق داعش، علماً أن بلينيل كرّر، غير مّرة، إدانته الصارخة والحازمة لهذه الجرائم، مؤكِّداً- في الوقت ذاته- خطأ إدانة مسلمي فرنسا بجرائم لا يد لهم فيها، ولا يجوز التوسُّل بها لتحميلهم وزرها، ومن ثمّ معاداتهم.

الإسلاموفوبيا لا لون سياسي لها

في عملية التشريح التي قام بها إيدوي بلينيل للإسلاموفوبيا، عمد إلى تحليل مواقف مختلف الأحزاب والهيئات والتيارات السياسية، من مختلف الأطياف، من أقصى اليمين إلى اليسار الثوري والراديكالي؛ ليبرز كيف أنها انحازت، بوعي أو بدونه، لمواقف الجبهة الوطنية العنصرية، فصارت تنتج الخطاب الإقصائي والتمييزي نفسه، مع محاولة صبغه بصبغة التحليل الموضوعي والرصانة الفكرية والالتزام

الأخلاقي. علماً بأن غايتها انتخابوية محضة ولا تتجاوز الرغبة في استقطاب أصوات ناخبين وقعوا ضحيّة تخويف ممنهج ضخَّمته وسائل الإعلام: «لقد شهدت العنصرية تحوّلاً عميقاً في الأنموذج «البراديغم» خلال سنوات ما بعد تصفية الاستعمار، من خلال انزلاق العنصرية البيولوجية نحو عنصرية ثقافية»، بحسب ملاحظة اللجنة الوطنية الاستشارية لحقوق الإنسان»، وبالتستُّر وراء هذا اللبوس الجديد أصبح مصطلح «الإسلاموفوبيا» يُستعمَل من طرف جماعات سياسية لاستقطاب كتلة انتخابية أكثر اتّساعاً، تتشبّث بحقّ التعبير عن كراهية الدين الإسلامي والمسلمين. والمُقلق أكثر أن إحدى الفصائل المتطرِّفة قد تجاوزت مستوى الخطاب إلى مستوى الممارسات، فبحسبها: إن التصريح بالإسلاموفوبيا هو جزء من حرّيّة الرأي والتعبير، وعلى هذا الأساس، فإن مظاهرات الكراهية التي قد تُستلهم منها، سواء ما كان منها ضدّ العقيدة الإسلامية أم ما كان ضدّ معتقديها، لا يمكن أن تقع تحت طائلة القانون الجنائي. وبمسايرة هذا المنطق الخطير فإن تعنيف سيّدة محجّبة ليس إلا عملاً نضالياً ضدّ ممارسة تُعَدّ شكلاً من أشكال الاضطهاد الممارس في حقّ النساء».

فاليمين المتطرِّف ممثَّلاً بالجبهة الوطنية التي تتزعّمها اليوم مارين لوبين قد اتّخذ من العنصرية، بمختلف تلويناتها الكزينوفوبية والاسلاموفوبية والزنجوفوبية..، أصله التجاري وثابته العقدي ونواته الإيديولوجية الصلبة، وذلك منذ تأسيس هذا الحزب على

يد عرّاب اليمين المتطرِّف، الفرنسي جان ماري لوبين، الذي رغم تواريه في الخلف، وتسليمه مفاتيح الحزب لابنته وحفيدته، فإنه ما زال يواصل خرجاته الإعلامية المثيرة التي يخلط فيها- باستمرار- بين الهجرة والانحراف والإجرام والتنافر الحضاري للإسلام مع القيم الفرنسية. وبعد النجاح الذي كان منتظراً للجبهة الوطنية في الانتخابات البلدية لشهر مارس 2014 والتي أهَّلَته لرئاسة ما يقارب 15 بلدية. هاهو عمدة مدينة بيزييه Béziers في جنوب فرنسا يصرِّح، على أمواج القناة العمومية الثانية، في بداية ماي 2015، بأن 64.4 % من الأطفال، في مدارس المدينة التي يُسيّرها، هم مسلمون، وبإحداث بيانات خاصّة بالتلاميذ المسلمين بناءً على أسمائهم الشخصية والعائلية. علماً أن القانون الفرنسي يجرِّم هكذا تصنيف، ويمنع الإحصاءات الإثنية !! (يذكرنا هذا بالسجلّات الاستعلاماتية التي كانت تفردها الأنظمة التوتاليتارية في أوروبا للمعارضين والشيوعيين واليهود، بوصفهم أعداء داخليين ومجرمين يجب وضعهم تحت المراقبة الأمنية).

أما اليمين الجمهوري فقد أدرك بدوره القدرة الاستقطابية للخطابات التي تخلط بين قضايا الهجرة والانحراف والعجز عن الاندماج والتنافر الحضاري والإسلام. فبعد خطابه في دكار سنة 2007، والذي تجرَّأ فيه على الإعلان، دون أن يرفّ له جفن، بأن الإنسان الإفريقي لم يدخل التاريخ بما يكفي، عاد نيكولا ساركوزي سنة 2012 - من خلال خطاب غرونوبل- ليعزف على الوتر

الذي يدغدغ أحاسيس العنصريين، أملاً في استقطاب أصواتهم في الانتخابات التي كانت على الأبواب. وذلك حين أعلن أن فرنسا تعاني من نتائج خمسين سنة من الهجرة غير المقنَّنة، وأن الانحراف الذي تلحظه لدى الجيلين الثاني والثالث من المهاجرين هو نتيجة لاحتقار القيم الأساسية للمجتمع الفرنسي. وفي غمرة الحملة الانتخابية للرئاسيات، لم يجد كلود غيان Claude Gué-ant، وزير الداخلية وشؤون الهجرة في حكومة اليمين تحت عُهدة الرئيس ساركوزي، غضاضةً من التصريح تحت قبّة البرلمان بأن «كل الحضارات ليست لها القيمة نفسها»، وهو التصريح الذي أكّده في اليوم الموالي على أمواج إذاعة «فرانس أنتير» مشيراً إلى وجود ممارسات وطقوس وثقافات تتعارض مع قيم الجمهورية الفرنسية، وبالخصوص الحجاب الإسلامي وأداء الصلوات في الشوارع.

ثم دخل الحزب الاشتراكي الفرنسي على خطّ الإسلاموفوبيا من خلال واحد من أبرز قادته، مانويل فالس، الذي يشترك مع فرانسوا هولاند اليوم في قيادة دفّة الحزب والدولة من موقعه وزيراً أوّل. فحينما كان وزيراً للداخلية سنة 2013 أدلى بتصريحات أثارت ضجّة كبيرة، جاء ذلك خلال اجتماع للحزب الاشتراكي لمناقشة موضوع «فرنسا في أفق 2025» حيث حدّد فالس ثلاثة تحدّيات تواجه فرنسا، من بينها مدى قدرة الإسلام على التلاؤم مع القيم الديموقراطية، وأكْثَرَ بعد ذلك من استعمال عبارة ملغومة: «العدوّ الداخلي». يعلِّق بلينيل على هذه التصريحات قائلاً: «إذا كان

مازال للكلمات معنى فيجب الاستعداد للحرب،حرب لفرنسا ضدّ أخرى، بما تستدعيه الحرب من التنازل عن القواعد والممارسات السليمة لحياة ديموقراطية. حرب ضدّ ديانة (الإسلام) وضدّ حارات (الضواحي الشعبية)، ضدّ معتَقَد ومناطق، كلاهما يُنسب إلى جزء من أبناء بلدنا الأقلّ حظوة والأقلّ حماية.».

ولم يسلم من فخّ الإسلاموفوبيا حتى اليسار الثوري الراديكالي الذي فهم المقولة الماركسية «الدّين أفيون الشعوب» فهماً خاطئاً، في نظر بلينيل، فانجرَّ- تدريجياً- نحو خطاب يلتقي- موضوعياً- مع المواقف الإسلاموفوبية.

إن الإسلاموفوبيا سلاح مدمِّر، ووباء فتّاك يمكن توظيفه سياسياً لاستقطاب أصوات كتلة انتخابية واسعة وتحقيق مكاسب انتخابية مؤَّقتة، لكنه قد يوظِّف- أيضاً- لإشعال فتنة اجتماعية من خلال تأليب جزء من مواطني فرنسا ضدّ الجزء الآخر؛ مما سيعصف- لا محالة- بالسلم الاجتماعي للبلاد، والذي تَمَّ تشييده عبر ترسانة من القوانين، لكنها لم تعد اليوم كافية بحسب بلينيل. وعلى هذا الأساس أصبحت الإدانة ضرورة أخلاقية وواجباً تفرضه النزاهة الفكرية، ما دامت كل الاحتياطات الدستورية والقوانين الرادعة لم تنفع لمنع انتشار الأحكام الجاهزة والمواقف المسبقة، المعادية والحاقدة على المسلمين سواء أكانوا مسلمين بالأصل والانتماء، أم بالمظهر والشكل، أم بالعقيدة والممارسة. إن الجهر بالإدانة ليس

فقط دفاعاً عن المسلمين، بل دفاعاً، كذلك، عن كل الأقلّيّات التي يهدّدها هذا الاستثناس بكراهية الآخر، ويصمها بالعار ويضعفها».

لماذا هذه الترجمة؟

لقد ارتأينا تقديم هذا الكتاب للقارئ العربي لأسباب متعدِّدة تختلف وتتداخل فيما بينها. فموضوع الإسلاموفوبيا يكتسي أهمّيّة وراهنية لا يُخطئها المتأمِّل المتبصّر، في ظلّ تصاعد العداء للمسلمين في الغرب وحتى خارجه، منذ التحوّل الكبير الذي عرفته الأوضاع الجيوسياسية في العالم بعد الاعتداءات الإرهابية على برجَيْ مركز التجارة العالمي في 11 أيلول/سبتمبر 2001، وما أعقب ذلك من تداعيات تمثَّلت في الغزو الأميركي لأفغانستان (2001) والعراق (2003) وظهور تنظيمات إرهابية هنا وهناك، في الغرب والشرق الإسلاميين وفي مالي ونجيريا والصومال...، كلها تنسب نفسها إلى الإسلام، وتزعم التعبير عن روحه وجوهره، وفي الأعمال العدوانية المتكاثرة في مختلف المدن والعواصم العالمية بما فيها العربية، وصولاً إلى «دولة داعش»...

أفضت هذه الوضعية الأليمة إلى إحداث تشويش وبلبلة في الأذهان، وتزايدت معها مشاعر العداء والحقد والكراهية للمسلمين (بالأصل والانتماء، أو بالشكل والمظهر والاسم، أو بالثقافة والمرجعية، أو العقيدة والممارسة). فحقُّ القارئ العربي و/ أو المسلم - مهما

كانت درجة علاقته بالعروبة أو بالإسلام- أن يطلّع على الصورة التي يرسمها له غيره، وكيف ينظر إليه الآخرون. وأن يُدرك أن الغرب كلّه ليس ملّة واحدة. وإلا فإنه يقع في خطأ من يصمونه بالسوء نفسه.

وإذا كان الإعلام يسلِّط كشّافاته على العنصريين والإسلاموفوبيين، فهناك في المقابل آخرون، علّمتهم التجربة والمعرفة أن الماهيّة تصنعها المسارات، وبحسّهم الإنساني (حقيقةً وليس زعماً) شعروا بمعاناة الآخر المختلف، فتقمّصوه وجدانياً، وانحازوا إلى قضيّته بالصراخ عالياً؛ صرخة العقل والحقيقة والمستقبل والأفق الكوني المفتوح على الإنسان فينا جَمْعاً، وفي كل واحد منا مُفْرداً، فليس هناك سوى منظِّري الهويات التعيسة والمنتحرة.

ولمّا رأينا أن المتابعات الصحافية لا تكفي لاطّلاع القارئ العربي على ما يُنشَر ويروَّج له في الغرب، خاصّة إذا لم تتوافر له إمكانية الوصول إلى هذه النصوص في لغتها الأصلية، ارتأينا أن نضع بين يدي القارئ هذا الكتاب الذي يكتسي قيمة فكرية كبيرة. ومع أنه يركّز على تحليل الإسلاموفوبيا في فرنسا، فإن القضية تتجاوز الحدود الثُمانية الأضلاع لهذا البلد، وقد لاحظنا وعايننا جميعاً تمظهراتها في أكثر من دولة مثل حركة «بيغيدا - PEGIDA» في ألمانيا القريبة، و«الفجر الذهبي- Chryssi Avgui» في اليونان الأقرب إلى الشرق، وحتى في الولايات المتحدة وكندا. والإسلاموفوبيا بهذا المعنى لا تهدِّد المسلمين فقط، بل تهدّد

السلم والتعايش في العالم مثلما يهدِّده الإرهاب الإسلامي وغير الإسلامي، وتُهدِّد الديموقراطية والحرّيّة التي هي توقنا جميعاً. لأن هذه الأخيرة يهدِّدها الحقد من كل جانب، فكما يقول بلينيل «الحقد على الإنسان ينتهي دوماً برفض الديموقراطية» حين تقبل شعوب دول عريقة في الديموقراطية بسياسات «الباتريوت أكت» و«البيغ برادر».

والإسلاموفوبيا ليست قضية من يعيشون في الغرب فقط، بل إن امتداداتها تذهب إلى أبعد من ذلك لتعمِّق من التشويه الذي يطال صورة العالم العربي والإسلامي، بتراثه وإرثه التاريخي والحضاري، وبتناقضاته وأزماته، وبتعدُّديته وتنوّعه. فحقٌّ على قادة السياسة والفكر والإعلام في هذا العالم، أن يتحمّلوا مسؤوليّاتهم في مواجهتها، حتى لا يكون الردّ مجرّد أعمال هوجاء تشوِّه، (إذا كان مازال الوضع يحتاج إلى المزيد)، وتسيء إلى المسلمين، ولا تنتصر للإسلام ولا لغيره.

وفوق كل هذا وذاك، فإن الإسلاموفوبيا، هي الوجه الجديد للعنصرية، من ضمن سلسلة طويلة من الوجوه اتّخذتها هذه الظاهرة، من معاداة للساميّة، وكراهية للزنوج، وحقد على الصُّفر.. فهي دمية جديدة من ضمن سلسلة الدمى المتداخلة (بتعبير بلينيل). ولا أحد- إذاً- يمكنه تجاهل هذا الموضوع، بزعم أنه لا يعنيه، فواجب علينا أن نتصدّى لها باسم القيم الكونية السامية، وباسم الإنسان الذي هو

ماهيّتنا الأولى.

***

ومن العرفان أن أتوجّه بالشكر- بدايةً- إلى إيدوي بلينيل Edwy Plenel الذي أبدى موافقته وتحمّسه، بمجرّد أن اقترحت عليه ترجمة كتابه هذا، بعد حوالي شهر من صدوره، ويسَّرَ لنا سبل التواصلِ مع الدار الناشرة قصد تفويت حقوق ترجمة هذا الكتاب الذي تعلّمت منه الكثير، وأنا أرهق صفحاته تقليباً وعباراته قلباً، وأرهقني بأسلوبه وصيغه المجازية والتي لم يكن من السهل دائماً صبّها في لغة عربية سليمة ومفهومة، مع الحرص على الوفاء لحَرْفيّة النص وروحه معاً. أطمع في الأجرين إن كنت قد وُفِّقت، وإلا فحظّي أجر واحد، وأقنع به.

كما أشكر دار «لاديكوفيرت»، وعلى وجه التحديد السيدة ديلفين ريبوشون فيون Delphine Ribouchon Fillon، مسؤولة حقوق الترجمة في الدار الناشرة، إذ بادرت إلى ربط الاتّصال بي بمجرّد أن أشعَرَها إيدوي بالمشروع، وأبدت استعداداً لم يكن متوقَّعاً، لتيسير شروط نقل حقوق الترجمة والنشر.

وعرفاني وامتناني يذهبان إلى هيئة تحرير مجلة «الدوحة»، التي عبّرت عن استعدادها لنشر هذه الترجمة للكتاب، لما فيه من انسجام مع انفتاحها على الثقافات العالمية وسعيها إلى إعلاء القيم الكونية العليا وإشاعتها في منطقتنا العربية ولدى قرّاء لغتها: قيم التسامح،

والتعايش، والحوار.

وممتنّ لكلّ مَنْ دعمني في هذا العمل، سواء بالتوجيه والتشجيع والكلمة الصادقة.

عبداللطيف القرشي

غرونوبل 8 مايو/أيار 2015

إيدوي بلينيل

من أجل المسلمين

1

الأصل لا يعصم من شيء

«هناك مشكلة الإسلام في فرنسا»، ذاك ما سمعته ذات صباح من شهر حزيران/ يونيو 2014 على أمواج القناة الإذاعية العمومية الرئيسية في فرنسا. لم يكن ذلك تصريحاً هامشياً، بل هو لشاهد اليوم، ضيف هيئة التحرير، ليستهلّ- بدون معارض- الهاجس الذي يستحوذ على فكره. ليست أقلّ من «قلق حضاري» «مشكلة الإسلام» هاته، يستطرد الضيف، متأسِّفاً على «التنازل عنها لفائدة الجبهة الوطنية[1]». موظّفاً السلطة المعنوية التي تمنحها له صفته كضيف مرجعي، ليدعو أحزاب الحكومة من اليسار كما اليمين، لمعانقة أجندة الجبهة الوطنية بدون تحفُّظ.

1- الجبهة الوطنية Front National، حزب يميني متطرِّف أسّسه سنة 1972 جان ماري لوبين J.M Lepen، وترأسه إلى حدود 2011، حين سلّم اللواء لابنته مارين لوبين Marine Lepen. (جميع هوامش الكتاب من وضع المترجم).

معلوم أن الشيطان يتخفّى في التفاصيل، وفي هذه الحالة صدفة الزمن. كان ذلك في «إثنين العنصرة- Lundi de pentecôte»، هذا العيد المسيحي الذي يحلّ بعد خمسين يوماً من عيد الفصح، احتفاءً بهبوط الروح القدس على حواريّي يسوع الناصري، متبوعاً بعيد السكوت، ثالث أعياد الحج اليهودي الذي ينحدر بدوره من التقاليد العريقة لموسم الحصاد. والحال أنه، في التقليد المسيحي، اتّخذ الروح القدس شكل ألسنة نارية نازلة من السماء تدفعها رياح عاتية، ولما وقعت على كل واحد من الحواريين خلطت ألسنتهم، فصاروا ناطقين بجميع لغات الأرض. فكيف لشخص مطّلع على الديانات الكونية السائدة أن لا يدرك في هذا المشهد المسيحي الأصيل صدى التنوُّع في العالم، واحترام التعدّد والاهتمام بالآخرين؟

لا شيء من هذا حدث ذلك الصباح الذي لم أسمع فيه سوى لغة واحدة، منغلقة على كل الأخريات، لغة الرفض والإقصاء، لغة عنيفة حَدّ الدهشة، تتستَّر بمظهر مُتَّزن. لقد كانت لغة التميز المهذَّب؛ لغة الجهل التي تعتقل- بدون تمييز، وبالاستهجان نفسه- رجالاً ونساء وأطفالاً، بغضّ النظر عن تنوُّعهم وتعدُّديتهم. ذنبهم هو عقيدتهم. لغة الأحكام المسبقة التي تصنع الأجنبي الغريب وتحصر، في ماهيّة واحدة[1]، أناساً بسبب أصلهم وثقافتهم وعقيدتهم ومظهرهم

1- يستعمل الكاتب لفظة Essentialisation التي ترجمناها بـ«المُماهاة». ومنها: (ماهي- ماهية) وهي من المفاهيم الأساسية التي يستند عليها في تحليله. ينطلق المفهوم من المقولة الشهيرة لسارتر «الوجود سابق

وموطن ولادتهم.

في كثيرمن الحالات تكون للوجاهة تداعياتٌ أكثر كارثية من تداعياتِ الشيخوخة: تلك التشريفات التي تَتستّر على النكسات، تلك النياشين التي تفضح التنازلات. هذا الموقف الهدام هو للأكاديمي «آلان فينكلكروت Alain Finkielkraut» المنتخب حديثاً من الخالدين[1]، والذي نصَّب نفسه ناطقاً باسم «الفرنسيين الأقحاح» في مواجهة تهديد الاستبدال الكبير[2] الذي نَظَّر له، شريكه في التقهقر الكزينوفوبي[3] رونو كامي Renaud Camus. فالكاتب ليس- فقط- حاملاً لراية فكر محافظ مهين للحداثة في مختلف أشكالها، بل أصبح الضمانة المحترمة لأكثر الأطروحات العنصرية بساطةً ورداءة، المقترنة باختزال أعمى للاحتراز ضدّ العنصرية، في

على الماهية- l'existence précède l'essence» وليس العكس. فالذين يعيدون الناس إلى ماهيتهم أو جوهرهم، يلغون وجودهم وما يمكن أن يطرأ عليه من تحوّلات تصنعها تجربتهم الشخصية، ويصقلها مسارهم، ويركزون بدلاً عن ذلك على حصرهم في ماهية واحدة وجوهر جامد لا يتغير، ولا يمكنهم الفكاك منه.

1- «الخالدون- Immortels» صفة تُطلق على الأشخاص المنتخبين لعضوية الأكاديمية الفرنسية حرّاساً على سلامة اللغة الفرنسية.

2- «Grand remplacement» مصطلح جديد وظّفه الكاتب الفرنسي المنتمي إلى اليمين المتطرف رونو كامي، الذي يرى أن المجتمع الفرنسي يعرف تحوُّلاً سريعاً، بسبب الهجرة والخصوبة المرتفعة للأقليات العربية والإفريقية مما سيجعلها تمثل أغلبية ساكنة البلاد. وتصريح عمدة مدينة بيزييه بتاريخ 4 ماي 2015 على القناة الثانية والذي كرّره على قناة BFM وراديوRMC والذي جاء فيه: «ثلثا الأطفال في مؤسّسات التعليم قبل المدرسي والمدرسي في مدينتي هم من أصول أجنبية، وهذا شيء كثير، أؤكد أن هذا كثير جداً» هو تعبير عن نظرية الاستبدال الكبير هاته.

3- «Xénophobie» يمكن أن نترجم المفهوم بالخوف من الأجنبي أو رُهاب الغريب Xénos، لكننا ارتأينا أن نحافظ على اللفظة في أصلها اللاتيني كما هو الحال في جميع اللغات الأخرى. يوظَف المفهوم لتوصيف حالة نفسية فردية أو جماعية يهيمن فيها الخوف من الغريب الذي هو محلّ تشكيك وريبة، ويتحوّل الخوف إلى إقصاء وتمييز مُمنهجيْن يعكسان العجز عن الانفتاح على الآخر المختلف.

معاداة الساميّة، ومن تمّ تُصبح الجبهة الوطنية حزباً مثل الآخرين بمجرَّد التخلّي عن معاداة الساميّة([1]).

ومع ذلك فقد حصل أن كان أقل احترازاً، لاسيّما خلال الانتفاضات الحضرية لسنة 2005، التي كان تطويقها البوليسي ومسبباتها الاجتماعية موضوع توثيق واسع من طرف الباحثين والصحافيين. ففي حوار (علي الساخن)، والأحداث على أشدّها، مع جريدة «هاآرتس»- أكّدته اليومية الإسرائيلية رغم التراجعات اللاحقة للمستجوب- يستغيث الأكاديمي القادم، من رؤية «البرابرة» على أبوابنا، ويحذّر من «انتفاضة ذات طابع طائفي- ديني». ويخْلُص إلى أن «الفكرة السخية للحرب ضدّ العنصرية، تحوَّلت- تدريجياً، وبشكل فظيع- إلى أيديولوجية كاذبة، وستصبح مواجهة العنصرية في القرن الواحد والعشرين مثل ما كانت عليه الشيوعية في القرن العشرين» يقصد- ضمنياً- أنها ستصبح أيديولوجية إجرامية.

أمام صرخات الاحتجاج التي أثارتها هذه التصريحات، لم يكن صدفةً أن يسرع من كان آنذاك وزيراً للداخلية، والمعروف بتصريحاته النارية التي لم تُسهّل إخماد الانتفاضات، لنجدة «هذا المثقّف الذي يشرّف الذكاء الفرنسي». واستعمل نيقولا ساركوزي Nicolas

---

1- «Antisémitisme» من المظاهر الأولى للعنصرية التي استهدفت اليهود كشعب من أصول سامية. فمعاداة الساميّة أو اللاسامية هي معادة اليهود. وهناك من يستعمل اليوم مصطلح جديد هو «جيبيوفوبيا- Judéophobie».

Sarkozy آنذاك لازمته المفضّلة عن معارضة «ديكتاتورية المشاعر النبيلة»، هذه التركيبة اللغوية الفارغة التي ترنّ في الأذن كدعوة لَبِقة لمساندة نظام المشاعر المشينة، هو المختال بكراهياته ونزعاته الإقصائية، والساخر من الرفاه، والحاطّ من السخاء. «إنه مثقَّف لا يمكن الاستغناء عنه» تلك هي العبارة التي سيعمد إلى ترديدها أعضاء الأكاديمية الفرنسية، الذين سينتخبون، سنة 2014، مؤلِّف كتاب «الهويّة الشقيّة- L'Identité malheureuse»لعضوية الأكاديمية. وتأييداً لهم دخل ساركوزي- فضلاً عن تراكم ملفّاته القضائية وأنه سيبقى صاحب اختراع وزارة الهويّة الوطنية - على خطّ المزايدات ليصفه بـ«واحد من ألمع مثقَّفينا».

الأصل لا يعصم من أي شيء، فوحدها الحياة تقدّم الدليل من خلال مسارها وانسجامها، فقد سبق لنا أن عرفنا فينكلكروت مختلفاً، غير أن ذلك كان منذ زمن طويل، سنة 1980، في كتابه «اليهودي المُتخيَّل- Le Juif imaginaire» حين قدَّم «مرافعة دفاعاً عن المُبْهَم» داعياً إلى «التفكير في العالم في شموليته» بدل اختزاله في هويّات مُحتجَزة في مواقع مُعيّنَة وأصولٍ ثابتة لا تتبدّل، وأمم منغلقة على ذاتها. لا شكّ أنها التراجيديا الفردية المعتادة لمساعي متعطِّشة للاعتراف تمزِّق أحياناً أقلّيات، أو يَلحقُ اضطهادها حتى الأحفاد: هذا القنوط المتولِّد عن الانزعاج من النبذ هو الذي يدفع مَنْ أدرك النعمة حديثاً إلى المبالغة في الحماس؛ فهذا الذي أدرك النعمة لن

يدَّخر جهداً لإشباع رغبته في أن يحظى بالاعتراف والتقبُّل إلى حَدّ المخاطرة بالضياع، ضياع تاريخه وذاكرته وإرثه.

2

«مشكلة» فرنسا

«هناك مشكلة الإسلام في فرنسا»... من كثرة ما سمعت هذه اللازمة - بدون أدنى اعتراض - التي تُدخِل فرنسا في حرب ضدّ عقيدة معيَّنة، وتجعلها تتأقلم مع الأحكام المسبقة وتتعوّد على اللامبالاة، باختصار: تستأنس بالأسوأ. من كثرة ذلك قرّرت الشروع في هذا الكتاب. أمام التطبيع الثقافي مع خطاب شبيه بذلك الذي كان يؤكِّد على وجود «مشكلة يهودية» في فرنسا قبل أن تقع الكارثة الأوروبية أردت التصدّي- من خلال الانحياز- بعقلانية- إلى مواطنينا من أصول وثقافة أو عقيدة إسلامية- لمواجهة أولئك الذين يقدِّمونهم أكباش فداء لقلقنا وحيرتنا.

إن الطبقات العليا التي هي تَهُمُّني هنا، بحكم أن الهواجس المناهضة للأجنبي لا تتولدّ تلقائياً [1]، بل توجدها وتصونها-

---

1- «تولُد تلقائي- Génération spontanée» استعارة من النظريات البيولوجية التي ترى أن الحياة تولَدت من ذاتها، وليست في حاجة إلى علّة تخلقها. كان من الممكن أن نترجمها أيضاً بلا علّة أو اللاعلّية، مع التحفظ.

دائماً- هزائم أكثر أهمّيّة، تتمثّل في النكسات الفكرية. إن الذين يتوافرون على بذخ اجتماعي ليس لتخبُّطهم وتغاضيهم أيّ عذر حقيقي مقبول، سواء عذر الأوضاع أو الجوار، أو عذر البؤس والقلق. هم الذين يُفترض فيهم المساهمة في التربية والتنوير والرقي، بدل التدجين والتجييش. هم الذين يزعمون امتلاك المعرفة ويؤكِّدون أنهم يفكّرون ويسعون إلى التوجيه، لكنهم أصبحوا، أمام تحديات الواقع وشكوكه، جهلة وأغبياء وخطيرين. وأمام عجزهم عن المعرفة والتفكير والتصرُّف لم يعد بمقدورهم أن يقترحوا سوى انفعالات قاتلة تغلِّفها هواجس الإسلاموفوبيا: الانفعالات البئيسة لعدم المساواة والتراتبية والتّمْييز، انفعالات مدمِّرة لن تستثني- في نهاية المطاف- أحداً ما دامت تؤدّي- حتماً- إلى الفرز والتمييز والانتقاء بين أفراد جماعتنا البشرية. إنها انفعالات نكوصية ومدمّرة تُلغّم وتُخرّب أمل الانعتاق الذي كان محرِّكه دائماً هو المساواة في الحقوق.

كان يجب أن نَشْهد الكارثة الأوروبية لحربين عالميتين والجرائم المرتكبة فيهما ضدّ الإنسانية، لكي نسجل في المادة الأولى من ديباجة الدستور الفرنسي، دستور الجمهورية الرابعة، وهي المادة المُحتفَظ بها في دستور الجمهورية الخامسة، والتي مازال معمولاً بها إلى اليوم: «غداة الانتصار الذي حقّقته الشعوب الحرّة على الأنظمة التي سعت إلى استعباد وإذلال الكائن البشري، يعلن الشعب الفرنسي، من جديد، أنّ كلّ إنسان، بغضّ النظر عن جنسه

ودينه ومعتقداته، يتوافر على حقوق مقدَّسة لا تجوز مُصادرتها.».

إن هذا العهد وهذه الحكمة التي اكتُسبت بالمعاناة، مهدَّدة في فرنسا اليوم من خلال التعوّد على الكراهية والتميز والإقصاء والرفض والعنف... إلخ، وكذلك التَّطْبيع مع الخطابات والممارسات المعادية للمسلمين.

في سنة 2013، أشارت اللجنة الوطنية الاستشارية لحقوق الإنسان CNCDH، في تقريرها السنوي حول العنصرية ومعاداة السامية والكزينوفوبيا، إلى«استفحال العنف»، وأن المعطى الأكثر ثباتاً وتجذُّراً في هذا العنف هو التعصُّب المعادي للمسلمين والتوجُّه المناهض للإسلام: «فإذا قارنّا مرحلتنا بمرحلة ما قبل الحرب يمكننا القول إن المسلم متبوعاً بالمغاربي عوض اليهودي في التمثُّلات وفي صناعة كبش الفداء» حسب تعليق علماء الاجتماع والسياسة الذين استشارتهم اللجنة.

سنة واحدة بعد ذلك، في سنة 2014، اللجنة الوطنية الاستشارية لحقوق الإنسان نفسها رفعت من مستوى التحذير، عندما لاحظت عودة «عنصرية فظّة، بخلفية بيولوجية، تجعل من الأجنبي كبش فداء»، عنصرية اقترنت بتصاعد شديد للأعمال المناهضة للمسلمين. وليس من الصدفة في شيء أن يعرف المؤشِّر العام للتسامح داخل المجتمع الفرنسي الذي تقيسه اللجنة، تراجعاً مستمرّاً، ويفقد اثنتي عشرة نقطة خلال أربع سنوات، منذ سنة 2009، وهي سنة النقاش المزعوم حول الهوية الوطنية، كتكريس لسنتين من البيداغوجيا

المضادّة التي قادها ساركوزي.

إن العنصرية وكراهية الأجنبي لاتتولّدان تلقائياً. بل إنهما حصيلة لسياسة تستسلم لهما.

«إن طريقة حديثنا عن المهاجرين وعن الأقلّيّات، والإسراع إلى مساندتهم والتصدّي للمواقف الكزينوفوبية، نقطتان أساسيتان لتحصين الأفراد من الانزلاق مجدّداً نحو الأحكام الجاهزة »، ذاك ما يؤكِّد عليه التقرير السنوي لسنة 2014، الذي يُحَذِّر- بشكل خاص- من التطبيع مع الإسلاموفوبيا تحت غطاء ما يُعَدّ نضالاً علمانياً.

«لقد شهدت العنصرية تحوّلاً عميقاً في الأنموذج «البراديغم» خلال سنوات ما بعد تصفية الاستعمار، من خلال انزلاق العنصرية البيولوجية نحو عنصرية ثقافية»، حسب ملاحظة اللجنة الوطنية الاستشارية لحقوق الإنسان. «وبالتستُّر وراء هذا اللبوس الجديد، أصبح مصطلح «الإسلاموفوبيا» يُستعمَل من طرف جماعات سياسية لاستقطاب كتلة انتخابية أكثر اتِّساعاً، والمطالبة بحقّ التعبير عن كراهية الدين الإسلامي والمسلمين. والمقلق أكثر، أن إحدى الفصائل المتطرِّفة قد انتقلت من مستوى الخطابات إلى مستوى الممارسات؛ فبحسبها يعدّ التصريح بالإسلاموفوبيا هو جزءاً من حرّيّة الرأي والتعبير، وعلى هذا الأساس، فإن مظاهرات الكراهية التي قد تُستلهم منها، سواء ضدّ العقيدة الإسلامية أو ضدّ معتقديها، لا يمكن

أن تقع تحت طائلة القانون الجنائي. وبمسايرة هذا المنطق الخطير فإن تعنيف سيّدة محجَّبة ليس سوى عملاً نضالياً ضدّ ممارسة تُعَدّ نوعاً من الاضطهاد المُمارَس بحقّ النساء.».

بتصدّيها لهذا الانحراف الخطير، تسعى اللجنة الاستشارية الوطنية إلى «رصد ما تدينه وتشجبه وترغب في محاربته»؛ أي الإسلاموفوبيا بما هي ظاهرة خطيرة تستهدف الإسلام والمسلمين، وتتمظهر في «آراء وأحكام سلبية جاهزة، غالباً ما تُشكّل أصل الرفض والإقصاء والتمييز، وتنتج عنها مواقف مشينة ومهينة، تحضّ على الكراهية وعلى تخريب ممتلكات حاملة لقيم رمزية، وفي بعض الأحيان تؤدِّي إلى ممارسات عنيفة.».

وعليه، يجب الجهر بالإدانة، مادامت الاحترازات والتحذيرات الدستورية لم تنفع لمنع انتشار الأحكام الجاهزة المناهضة للمسلمين على أمواج راديو فرنسا وعلى أرائك الأكاديمية الفرنسية. الجهر بالإدانة ليس فقط دفاعاً عن المسلمين، بل دفاعاً كذلك عن كلّ الأقلّيات، التي يهدِّدها هذا التعوّد على كراهية الآخر، ويصمها بالعار[1] ويضعفها. إن جرائم معاداة السامية،

1- «الوصم بالعار- Stigmatisation»، مصطلح متداول بقوة في الدراسات السوسيولوجية والنفسية ولدى الحركات المهتّمة بقضايا العنصرية والتمييز والإقصاء في أوروبا والولايات المتحدة. وأصل الكلمة هي الوصمة «Stigma» التي كانت توضع على رأس العبيد لتمييزهم. يستعمل في الدراسات الاجتماعية والنفسية لتعيين وضعية الفرز والتمييز التي تلحق الأفراد أو الجماعات- خاصّة الأقليات- إقصاءً وتمييزاً لها عن الغالبية. تردّدنا كثيراً في اختيار لفظة الوصم خوفاً من أن لا تفهم في سياقها، وكدنا نستعمل بدلها الفرز أو التشويه أو الإفراد، مستحضرين الشطر الثاني من بيت طرفة بن العبد "وأفردت إفراد البعير المعبّد" لكننا قرّرنا في آخر المطاف استعمال: وصمة (اسم)، وصَم (فعل)، والوصْم (مصدر).

والاعتداءات الكارهة للزنوج والعنف ضدّ الغجر الروم تغذّي- في الآونة الأخيرة- تعصُّباً قاتلاً، لا يمكن فصله عن التساهل المتنامي مع خطابات يومية أو ممارسات مبتذَلة للتمييز والإقصاء في مواجهة مسلمي فرنسا.

إن العنصرية هي مثل دمية روسية بشعة (الدّمى المتداخلة)، إن تحرَّرت من عقالها فلن تستثني أيّ هدف. والحال أنه من خلال المرور عبر التطبيع معها في مواجهة المسلمين، تحت ذريعة رفض عقيدتهم، قد استوطنت من جديد وأصبحت مقبولة محترمة ومستساغة. إن اتّساع حيّز الكراهية، الذي نشهد عليه اليوم مذهولين، تكون نتيجته هذا الانتشار المستساغ للعنصرية ضدّ المسلم، والذي يملأ الفراغ المتولّد عن زجر معاداة الساميّة الذي انتزعناه لحسن الحظ، ولو بشكل متأخِّر.

فمنذ نهاية سنوات الألفين «لم يعد اليهودي هو عدوّ الجبهة الوطنية بل المسلم الفرنسي»، كما تشرح ذلك الباحثة والمؤرِّخة فاليري إيغوني Valérie Igounet، مؤلِّفة كتاب مرجعي حول الجبهة الوطنية: «لقد غطّت شارة الإسلاموفوبيا على شارة معاداة السامية»، كما وضّحت ذلك في حوار لها مع «ميديابار[1] -Mé-diapart1». لقد وُضع الخطاب في سياق جديد، وأصبح ممكناً ترويجه من خلال العبارات التالية: الخطر الإسلامي يتعارض

1-« ميديابار»، صحيفة إلكترونية تفاعلية فرنسية تأسست سنة 2008، ويشغل المؤلف فيها منصب مدير النشر.

مع القيم اللائكية[1] التي ينادي بها بلدنا والتي تشكِّل أُسُس الجمهورية الفرنسية. وهذه في الوقت ذاته طريقة للالتفاف على التشريعات المناهضة للعنصرية: فالحديث عن الخطر الإسلامي هي طريقة للحديث عن الهجرة دون الوقوع تحت طائلة القانون».

إنه فخّ مكشوف، ولكنه فعّال مع الأسف. إنّ اليمين المتطرِّف لم يُغيِّر أبداً أصله التجاري؛ أي الخوف والكراهية المتأجِّجة وتعيين أكباش الفداء. لكنه غيّرَ الهدف، من خلال الحدس بأنه في ظل الارتباك المستشري والعقول المبلبلة، فإن حركة معادية للأجنبي ستحظى بالحقّ في الاحترام إذا نأت بنفسها عن معاداة الساميّة. إن معاداة الساميّة هي «ذاك الشيء الذي كان يجب تفجيره» حسب ما باح به، للباحثة، لوي أليو Louis Aliot، نائب رئيس الجبهة الوطنية Le Front national «إن صفة الشيطنة لا تتعلَّق سوى بمعاداة الساميّة» يوضِّح لوي أليو من غير لَفّ أو دوران: «عندما كنت أوزع منشورات في الشارع، فالحاجز الزجاجي الوحيد الذي كنت ألمسه ليس الهجرة ولا الإسلام (إذ هناك من هو أسوأ منّا

1- احترنا في الاختيار بين كلمتي "لائكية" كاستعارة من الفرنسية، و«علمانية» كتعريب متداول للمصطلح الأجنبي، ولكن النقاشات الواسعة التي يلخِّصها مقال عنان المنصر المنشور في صحيفة (القدس العربي، 16 يوليو/تموز 2007)، أقنعنا بالاختيار الأول وهو- أيضاً- الأنسب للحديث عن الحالة الفرنسية. وهذه كذلك مناسبة للتوضيح وإشراك القارئ حيث يوضح عنان المنصر أن «العلمانية- Sécularisme»، كما ظهرت في إنجلترا، هي أوسع مجالاً وهي طريقة مختلفة للنظر إلى العالم خارج التصنيفات والتقسيمات التي كان يفرضها الفكر الديني المسيحي فأسّست العلمانية لممارسة بعيدة كل البعد عن العداء للدين وللممارسة الدينية. في حين أن «اللائكية Laïcité» قد ظهرت بفرنسا كرد فعل على قرون السيطرة الكنسية، كانت تضع نصب عينيها جزءاً بعينه من هذا الوجود الاجتماعي، وهو المتعلِّق بحقل السلطة الزمنية، ساعية إلى تحرير السياسة والحكم من نفوذ طبقة ذات وجود ملموس ومصالح بيّنة، أي الإكليروس، فجاءت معادية لهم Anticlérical، لذا عادةً ما استخدمت اللائكية كغطاء لتأسيس نظام غير متسامح مع الظاهرة الدينية.

في هذه المواضيع)، إنّها معاداة الساميّة التي تمنع الناس من التصويت لفائدتنا. ليس هناك شيء آخر، وبمجرّد تفجير هذا القيد الأيديولوجي تنفكّ العناصر الأخرى.».

العناصر الأخرى- إذاً- هي كل ما نسمح بقوله وفعله، عبر التسليم فيها لليمين المتطرِّف، عندما نلزم الصمت، ونركن إلى اللامبالاة، ونقبل التعتيم. إنّ الوقت لا يرحم، ولا يمكننا أن ندّعي أننا لم نكن على بَيّنة من الأمر. لقد أصبح بلدنا استثناءً أوروبياً، مع يمين متطرِّف يتموقع في قلب النقاش السياسي إلى الحدّ الذي يجعله يتهيّأ للإمساك بالسلطة، ويمين متحلِّل أخلاقياً، يعصف به الضياع الأيديولوجي والمنافع المادية، ويسار في وضعية مزرية وضعف لم يسبق لهما مثيل، وتشتُّت غير مسبوق، والأدهى من ذلك أنه تائه. في الناحية الأخرى من أوروبا، لاسيّما في اليونان وفي إسبانيا أو في إيطاليا، أفرزت الأزمة المالية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية والأوروبية... إلخ، بدائل متنوِّعة ومبتكَرة أعطت شكلاً للمواجهة الضرورية، أو بالأحرى التي يستحيل تجنُّبها، بين التقدُّم المتجدِّد والمخاوف المتأجّجة. أما في فرنسا فإن المجال الفارغ منح للأيديولوجيات التي لا تؤمن بالمساواة فرصة لم تكن لتحلم بها، أيديولوجيات عصفت بقارّتنا في القرن الفائت، تحت غطاء الانغلاق الهويّاتي.

لأوّل مرة،منذ هزيمتها سنة 1945، والتي أجبرت اليمين الفرنسي

على اعتناق قيم الجمهورية[1]، المعلنة دستورياً «ديموقراطية واجتماعية»، هاهي «الأيديولوجيات التي لا تؤمن بالمساواة» قد خرجت- بشكل نهائي- من هامش الأقلّية، فارضة على باقي مكوِّنات الحقل السياسي هيمنة صِيَغِها القديمة: الهويّة في مواجهة المساواة، النظام الجامد للأولى في مقابل الحركة الخلاقة للثانية، هويّة انغلاقية وإقصائية في مواجهة مساواة انفتاحية وتواصلية، تضخيم النزعة الوطنية في مواجهة الأخوة الاجتماعية، تراتبية الأصول والمظاهر والانتماءات والمعتقدات والثقافات في مواجهة الأفق المفتوح للحقوق وما هو متاح للجميع، والذي يلزم تجديده باستمرار واقتحامه دون كلل.

تحت ذريعة الحماية من الغريب (الأجنبي)، ذلك التهديد الخارجي، الذي يتّخذ- حتماً- صفة العدو الداخلي (اليهودي بالأمس، والمسلم أو العربي اليوم، فكلاهما سيان)، تقترح أيديولوجية الأولوية المزعومة لما هو وطني، السعادة المسمومة للرفض الجماعي، بما في ذلك رفض فرنسا كما هي وكما تحيا. والحقيقة أن هذا لا يعدو أن يكون سوى مبرر لسيطرة أزلية ومُوَطّدة: فعندما يتصارع المضطهَدون باسم الأصول، ينعم المضطهِدون بالهدوء لقطف

1- جمهورية وجمهوري (ة) - اسم ونعت وصفة- في الاستعمال الفرنسي لا تنحصر في نظام الحكم الرئاسي، بل غالباً ما تحيل على القيم والمبادئ الكبرى التي تأسّست عليها الدولة الفرنسية منذ ثورة 1789. فأن يكون الشيء أو الشخص جمهورياً يعني أنه يتبنّى هذه المبادئ ولا يشكّك فيها، وهي المجسّدة في شعار فرنسا: الحرّيّة، والمساواة، والإخاء. وإلى هذا الثالوث تضاف اللائكية. وعليه فإن حزباً مثل الجبهة الوطنية يصفه خصومه بأنه حزب غير جمهوري، ليس ذلك لأنه يدعو إلى نظام حكم مغاير، ولكن لأن عقيدته السياسية تتعارض مع جزء القيم المشار إليها.

المحصول، ولإنجاز مشاريعهم الخاصّة على حساب المصلحة العامّة في سباق محموم من أجل مراكمة الثروة، حيث تتعمَّق- بشكل غير مسبوق- تفاوتات لا تُحتَمل.

ومع أنه يتغذّى من أزمة الثقة نحو أوروبا التي تمشي مطأطئة رأسها وفاقدة لأية مشروعية شعبية من شدة تماهيها مع التنافسية الاقتصادية، فإن هذا الصعود الكئيب ليس سوى حكاية فرنسية محضة، بدأت منذ ثلاثين سنة بالضبط، سنة 1984، وهي السنة التي شهدت أول اختراق انتخابي ملموس للجبهة الوطنية. في تلك الفترة لم يكن الاتحاد الأوروبي موجوداً، وكان الاتّحاد السوفياتي مازال قائماً، ولم يكن عدد أعضاء السوق الأوروبية المشتركة يتعدّى العشرة (مع اليونان ولكن دون إسبانيا والبرتغال)، ولم يكن حلم إعادة التوحيد يراود ألمانيا قَطّ.

إن الصعود شبه المتواصل، منذ ذلك التاريخ، إلى يمين متطرِّف وفِيّ لماضيه، ليس قدراً محتوماً، ولكن، نتيجة لسياسيين ما فتئوا يختصرون الطريق أمامه بممارساتهم؛ ذلك أنّ التنازلات الانتهازية، لأحزاب يفترض لها أن تحكم، من اليمين كما من اليسار، تركت المجال مفتوحاً أمام اليمين المتطرِّف «وقضاياه المفضّلة» ذات الصبغة الأمنية والكزينوفوبية. وفي مواجهته لم تستطع أفضل حلول هذه الأحزاب أن تفعل أكثر من إعطاء المشروعية لأولويات الجبهة الوطنية. اعتمدت معظم هذه الأحزاب على سياسات الخوف، أما

الأكثر غباء من بين هذه الأحزاب فقد جنحت إلى خطاب صراع الحضارات المثقل بماضٍ استعماري لم يتمّ التخلُّص منه قَطّ؛ مما يجعل هؤلاء السحرة المبتدئين يعرِّضون مستقبلنا المشترك للخطر.

إن مصيرنا، الفردي والجماعي مرتبط عملياً بالمصير المخصَّص لمسلمي فرنسا؛ فهو الذي يمتلك اليوم مفتاح علاقتنا بالعالم وبالآخرين، وذلك بحسب ما إذا كنا نسعى إلى فكّ العُقَد أو تضخيم التوتُّرات، نسعى إلى التهدئة باعتماد العقل، أو نؤجِّج- باعتماد الانفعالات- مشكلة إسلامية مفترضة.

وفي المجمل، أن نُقدّر (نتقبَّل ونحترم) أبناء بلدنا المسلمين في تعدُّديتهم، أو نَرُدّهم جملةً إلى ماهية واحدة، أن نحصر كل ما له علاقة من قريب أو بعيد بالإسلام، في تهديد غامض وملتبس قد يُعطي الشرعية لإقصائهم وتغييبهم. هذا الاختزال لمسلمي فرنسا في إسلام واحد يُختَزل- بدوره- في الإرهاب والأصولية، ليس من شأنه توفير الحماية لنا، بل هو أفضل هدية نقدِّمها للراديكالية الدينية في سياق لعبة المرايا، حيث المماهاة الكزينوفوبية تبرِّر المماهاة الهويّاتية.

تلك هي صفارة الإنذار التي أريدها أن تصدح عالياً، من خلال الدفاع عن المسلمين في إطار التنوُّع، بكل ما تحمل هذه العبارة من معنى: دفاعاً عن كل اللواتي وكل الذين يريد الخطاب المهيمن أن يصهرهم ويحصرهم في عقيدة واحدة، تُحصَرُ بدورها في أصولية

ظلامية. تماماً كما بالأمس، أعيد أناس آخرون إلى ماهيّة واحدة وتعرضوا للسخرية والافتراء من خلال عصيدة أيديولوجية من الجهل والارتياب والتشكيك مهّدت الطريق للاضطهاد.

إن هذا ليس رهاناً تضامنياً فحسب، بل رهان الوفاء لتاريخنا وذاكرتنا وإرثنا ودفاعاً عن المسلمين، كما يمكن أن يكون دفاعاً عن اليهود ودفاعاً عن السّود وعن الغجر الروم، أو أيضاً دفاعاً عن الأقلّيات وعن المضطهدين، أو- باختصار- دفاعاً عن فرنسا.

3

«أنا أتّهم... !» اليوم

الخلط بين جماعة بشرية بأكملها - بالانتماء أو بالثقافة أو بالعقيدة - وتصرُّفات بعض الأفراد الذين يحسبون أنفسهم عليها أو يتباهون بالانتماء إليها، هو تمهيد للظلم. والتزام الصمت أمام خطابات كهذه هو تعويد لوعينا على الإقصاء، من خلال إضفاء الشرعية على التمييز، وإسباغ الاحترام على التشويش. خلال القرن العشرين، بيَّنت لنا المأساة الأوروبية النتائج الكارثية لهذه الدّوامة، من خلال التقبُّل السلبي لصناعة المشكلة اليهودية. ولمجرّد مسؤوليّتنا عن هذا الإرث، فإننا نرفض- بكل قوانا- هذه الصناعة الحديثة الماكرة والمُلحّة للمشكلة الإسلامية.

هل سنتنكّر لأحسن فضائلنا؟ لانتفاضة الوعي الفرنسي، التي ظلت مثل تحذير تنبؤي، لم يفلح صداه، مع الأسف، في منع كارثة التصفية العرقية، مع أنه في حينه أنقذ شخصاً وأمّة؟ لهذا الدفاع عن

الشعب اليهودي، من خلال قضية فرد واحد هو ألفريد دريفوس[1] Alfred Dreyfus الذي كان يُعَرف بانتمائه إلى ذلك الشعب، عند ملتقى أصل وثقافة وعقيدة؟

لم يكن ذلك مجرّد رفض لظلم الدولة، الذي كان ضحيّته الضابط دريفوس، بل رفضاً للاساميّة معتادة ويومية، تتشكّل وتترسّخ من خلالها كراهية لا واعية للآخر، عبر مماهاة عمياء لجماعة بشرية وتعريضها للسخرية والأحكام المسبقة والحتميات.

تلك كانت، بالأمس، قضية صحافة، كما هو الحال اليوم مع قضية الإسلاموفوبيا التي تضع المسؤولية على عاتق وسائل الإعلام، ما دامت تُنشر، في هذه الأخيرة، تمثُّلات تُعَدّ بديهيات، تساهم في وصم جماعة بشرية، برجالها ونسائها وأطفالها، بالعار تحت ذريعة هويّتهم الدينية والروحية والطائفية.

وإذا كانت مهنة الصحافة قد احتفظت في ذاكرتها بالمرافعة الشهيرة «أنا أتَّهم...!، J'accuse...!» التي من خلالها، وفي جريدة «L'Aurore» بتاريخ 13 كانون الثاني/ يناير 1898، تبنّى إيميل زولا Emile Zola موقف الدفاع عن الضابط دريفوس، الذي

1- قضية دريفوس إحدى القضايا التي بقيت راسخة في الوعي الجماعي الفرنسي كوخزة ضمير بوصفها فضيحة قضائية وسياسية، جاءت في سياق الأزمة السياسية والاقتصادية التي عرفتها بداية الجمهورية الثالثة (1870 - 1940) وما نتج عنها من صعود للمشاعر العدوانية ضدّ اليهود. فقدّم الضابط الفرنسي ألفريد دريفوس المنتمي إلى عائلة يهودية ثرية ككبش فداء، حيث اعتُقل وحوكم ظلماً سنة 1894 بتهمة التخابر مع العدوّ الألماني. أحدثت هذه القضية انقساماً في الرأي العام الفرنسي ما بين 1894 - 1906، ودفعت إيميل زولا إلى تحرير مرافعة مشهورة تحت عنوان «أنا أتهم- J'accuse». وقبل ذلك كان قد كتب مقالاً بعنوان «من أجل اليهود- Pour les Juifs».

كان معتقلاً من 14 نيسان/إبريل 1895 في جزيرة الشيطانl'île du Diable، في سجن كايين Kayenne في غويانا الفرنسية، بتهمة كاذبة ومزوَّرة للتخابر، فإنها- أي الصحافة- لا تتذكَّر ما سبق هذه القضية والذي يُمثِّل نقطة التحوُّل الكبرى في حياة الكاتب، الذي كان، إلى ذلك الحين، غير عابئ بالموضوع.

يتعلَّق الأمر بمقال ظهر قبل سنة ونصف، في 16 أيار/ مايو 1896 في «الفيغارو»، وهي صحيفة يومية لا يمكن اتّهامها بالراديكالية ولا بالجرأة، والتي أصبح زولا من بين أشهر كتّابها سنة 1880، منذ النجاح الكبير الذي عرفته روايته «L'Assommoir» سنة 1876 أصبح الكاتب من بين الشخصيات المُقدَّرة والمُحترَمة، حيث تُوّج بوسام «فارس» سنة 1888، ثم وسام «جوقة الشرف» 1893 فرئيساً لجمعية الأدباء، ومرشّحاً لعضوية الأكاديمية الفرنسية، أي- باختصار- هو رجل «تتهدّدهُ مساوئ المال والجاه» كما قال المؤرِّخ هنري غيلمان Henri Guillemin.

ها هو- إذاً- يتنازل عن هذا الرأسمال الوهمي، مفضِّلاً عليه سرمدية المبادئ من خلال الدخول في مواجهة المفكّرين التقليديين للمرحلة. كان عقد القطيعة الحاسم هو ذلك المقال المنشور سنة 1896 الذي لم يُشِر فيه، ولو مرة واحدة، إلى دريفوس، ولكن المواقف المعلنة فيه ستدفع الدريفوساريين[1] Dreyfusards الأوائل، ولاسيّما

1- أطلقت اللفظة في البداية على أنصار الضابط دريفوس. ثم أصبحت تُستعمل على سبيل التعميم لتعريف كل من يناهض المواقف المعادية للساميّة.

الصحافي برنارد لازار Bernard Lazare، إلى ربط الاتّصال به لمساندة قضيّتهم.

كان عنوان المقال، بكل بساطة، «من أجل اليهود- Pour les Juifs»، ويكفي أن نعوض، في سطوره الأولى، عن لفظة «يهود» بلفظة «مسلمين» لنسمع صداه في زماننا: لقد كانت صرخة غضب في مواجهة مناخ متعفّن.

كتب زولا: «منذ بضع سنوات وأنا أتابع، باستغراب وغثيان متزايد، الحملة التي يحاول البعض القيام بها في فرنسا ضدّ اليهود. يبدو الأمر بشعاً، حيث أسمع شيئاً بعيداً عن الحسّ السليم، بعيداً عن أيّة حقيقة وأيّة عدالة، شيئاً بليداً وأعمى يعود بنا قروناً إلى الوراء، شيئاً يؤدّي بنا إلى أسوء الفظاعات، اضطهاد ديني، يلوث بالدم كل الأجزاء، وأريد قول ذلك.».

يتوجّه زولا إلى أهله صراحة؛ وهذا ما نقوم به هنا من دون شكّ، ما دامت القضية الإسلامية تحدث شرخاً بين قرّائنا، بل أحياناً حتى المقرّبين. وهو يستعمل- بالمناسبة- عبارة «أصدقاء لي» الذين «يقولون بأنني لا يمكن أن أسيء إليهم». مثل ما هو عليه الأمر اليوم، حَوْلنا آخرون لا يستطيعون التصريح علناً بعقيدة أو هويّة إسلامية. وهناك اليوم كذلك آخرون يجعلون من الإسلام «مشكلة «فرنسا ورهانها الحضاري».

هدف زولا- إذاً- ليس الأحكام الشعبية المسبقة، ولكن معاداة

السامية لعِلْية المجتمع الباريسيين الذين يلتقي بهم في الصالونات، الذين ينحازون إلى إيدوارد دريمون Edouard Drumont مؤلِّف «فرنسا اليهودية- France juive»، هذا الكتاب المنشور على نفقة المؤلِّف ضمن «منشورات فلاماريون» سنة 1886، الذي أصبح من المبيعات الأكثر شهرة بفضل الدعاية التي أقامتها له جريدة «الفيغارو». هدفه (أي زولا)، هو ذاك الذي لا ينزعج أبداً، على صفحات جريدته «La libre Parole» التي تأسّست سنة 1892 لشنّ حرب ذهانية ضدّ «اليهودية الكونية- La juiverie cosmopolite» وبعنوان فرعي «فرنسا للفرنسيين!». أي دريمون الذي رافق حملته ضدّ «الخائن» دريفوس بعنوان «عريض كاره لليهود ليسقط اليهود !» والذي يصرِّح، بما يعدّه بديهياً، بأن «معاداة الساميّة مقبولة من كل من له عقل يفكِّر به».

في نقاشه معهم يبذل زولا قصارى جهده لهدم أحكامهم المسبقة، وأوّلها هو الذي يتّخذ العداء المسيحي القديم لليهودية خلفيّة له «ثمانية عشر قرناً من الاضطهاد السخيف» هي أصل معاداة الساميّة الحديثة: يتمثّل ذلك في مؤاخذة اليهود على كونهم شعباً من صنف خاص يميّزهم «حبّ المال»، وهذا حكم مسبق يضيف إليه الجهل المعادي للساميّة تشبيه اليهودية بالبولشوفية، من الكائن اليهودي إلى التهديد الشيوعي، دون وطن أو حدود. رأس المال من جهة والشيوعية من جهة ثانية.

وبالطريقة نفسها اليوم، بين المال والإرهاب، الثروة والتنظيمات الظلامية وعنف الأصولية المتطرِّفة، فإن مسلمي فرنسا يجدون أنفسهم محطّ استهجان عامّ، تُلقى عليهم مسؤولية جرائم لا علاقة لهم بها، وجريمتهم الوحيدة هي الانتماء والأصل والدين.

بوصفه لجهاز الرفض الجماعي حيث يُلغى الأفراد ويجرَّدون من خصوصياتهم، فإن زولا يقوم بعمل تركيبي يُلخّص البرهنة التي تجعل من العنصرية أمراً مقبولاً وبأهداف يمكن أن تتغيَّر حسب العصور والسياقات والظروف. يقول زولا: «اليهود متّهمون بكونهم أمّة داخل الأمّة، وأنهم يعيشون حياة طائفة دينية مغلقة، وعلى هذا الأساس فإنهم يتجاوزون الحدود ليشكّلوا طائفة عالمية بدون وطن فعلي، وقادرون في يوم ما، إذا قُدِّر لهم الانتصار، أن يسيطروا على العالم». ها هنا نجد تشابهاً مع استيهاماتنا اليوم حول «العدوّ الداخلي» الذي قد يستقرّ في بلادنا بشكل دائم من خلال إسلام مخيف، يُلصَق- بدون أدنى تمييز- بأبناء وطننا المسلمين، بالثقافة أو بالعقيدة. وهو إسلام يتبنّى العنف والقوّة والإرهاب والمال والتعصُّب والغزو. وهم مسؤولون عن كلّ هذا.

ويردّ زولا: «أن يكون بين أيدي بعض اليهود استحواذ أليم على الثروة، فهذا أمر مؤكَّد، لكن الاستحواذ نفسه يوجد لدى الكاثوليكيين والبروتستانتيين، لكن استغلال الغضب الشعبي وتسخيره لخدمة هواجس دينية، وتقديم اليهود كلقمة سائغة للمحرومين لإسكات

احتجاجاتهم بدعوى التخلُّص ممن يكنزون المال، دعوات اجتماعية منافقة وخادعة، يجب إدانتها ويجب فضحها». باختصار، إن الكاتب يرفض هذه الخطوة التمهيدية لرفض الآخر ونفي تاريخه وتناقضاته وتعدُّديته، أي- باختصار-إلغاء حرّيته.

ولكن زولا سيذهب إلى أبعد من هذا، فبالحدس البارع لأولئك الذين يستطيعون وضع أنفسهم في منزلة الآخر، انتبه إلى أنّ هذه النبوءة الذاتية الإنجاز[1] التي تمثّل القوّة الدافعة والمغذّية والمبرّرة للاضطهاد تُولّد- منطقياً، وبشكل مشروع- لدى ضحاياها ميلاً إلى الانعزال والرفض والتمرّد بصفة عامّة، والاعتزاز بالنفس والغضب لمواجهة الوصم بالعار والإقصاء والتصدّي له وتجاوزه: «عندما نصيح كل صباح بأن هناك خطراً فإننا نساهم في إنتاج الخطر، وبإصرارنا على التلويح بالفزّاعات في وجه الشعب، فإننا نصنع الوحش الحقيقي.».

في الواقع، إن ما تدافع عنه هذه الفزّاعات هو تخبُّطنا: أي رفض النّهوض بأعباء مسؤوليّتنا. يؤكِّد زولا أن «اليهود، كما هم اليوم، هم نتاج سلوكنا، ونتيجة ثمانية عشر قرناً من الاضطهاد البليد» «وهو الموقف نفسه الذي نؤكِّد عليه اليوم، إذ لا يمكن الفصل بين الوضعية التي نضع فيها المسلمين اليوم والمدّة الطويلة لهيمنتنا الاستعمارية». يتابع الكاتب: «لقد أسأنا معاملتهم واحتقرناهم،

1- «Prophétie autoréalisatrice» - التوقُّع أو التنبُّؤ» الذي يلجأ إلى التأثير في المواقف والسلوكات مما يفضي، في نهاية المطاف إلى تحقُّق وإنجاز ما تنبأ به وتوقَّعه.

وسقيناهم مرارة الظلم والعنف، فليس غريباً أن يختزنوا في أعماقهم- وإن بشكل لا واعٍ- الأمل البعيد في الانتقام، وإرادة المقاومة والصمود والانتصار.».

يختم زولا كتابه «من أجل اليهود» بهذه الدعوة المتكرِّرة إلى «الوحدة الإنسانية»، وإلى انتفاضة الإنسانية ضدّ «المجرمين في حقّ المجتمع «المتورّطين في الهواجس الدينية والخلل الذهني»، فينادي: «لنتخلّص من أحقادنا ليحبّ كلّ منا الآخر في مدننا، ليحبّ كلّ منا الآخر مُخترِقين كلّ الحدود، لنعمل جميعاً من أجل تذويب كل الأعراق في أسرة واحدة، تنعم بالسعادة أخيرا ! (...) ولندع المجانين والأشرار الذين يتصوّرون إمكانية إقامة العدل بالعنف يعودون إلى وحشية الأدغال.».

منذ ذلك الحين، كان مصير الكاتب قد تحدَّد، ولم تفارقه هذه القضية أبداً، حيث أدّت به إلى المنفى في لندن لما يقارب السنة، بعد الحكم عليه بالسجن بسبب كتابه «أنا أتّهم»، ثم إلى الموت مخنوقاً سنة 1902 وهو نائم في شقّته الباريسية، بفعل إجرامي على الأرجح. ولم يشفع نقل رفاته سنة 1908إلى «البانتيون-[1] Panthéon»، حيث يُكرِّم الوطن كبار رجالاته، في نسيان العنف الشديد الذي قوبلت به مخالفته الشُّجاعة. هذا العنف الذي عَبَّر عن نفسه مرّة أخرى من خلال محاولة اغتيال دريفوس بواسطة طلقة

1- بناية تاريخية من القرن الثامن عشر تقع في قلب العاصمة باريس، وتشكّل مرقد عظماء فرنسا الذين أثروا في تاريخها الثقافي وتاريخها السياسي.

نارية من أحد الصحافيين الحانقين على هذا الأخير، وذلك في اليوم نفسه الذي نُقلت فيه رفات زولا.

«أجد أن صمتي نذالة» ذلك ما كتبه زولا لزوجته عشيّة انطلاقه في حملة ضدّ «سمّ مدسوس يؤدّي بنا جميعاً إلى الهذيان». «هذا السمّ هو هذه الحملة المسعورة ضدّ اليهود، التي نسقي بها الشعب كل صباح، وذلك منذ سنوات» هذا ما كتبه في أحد مقالاته، عن هذه الطريقة في التلويح «بشبح الغريب» التي هي بالإضافة إلى أنها جريمة الشرف، (الكذب الرسمي وإدانة البريء والجيش المنتهك للقواعد) تَوَقّعَ زولا أنها ستفتح الباب واسعاً أمام التقبُّل الصامت والمتواطئ، للجريمة في حقّ الإنسانية.

«ستشكرني فرنسا ذات يوم لأنني أنقذت شرفها» ذلك ما أعلنه زولا أمام قضاته، وهو في حالة زهوّ بشجاعته. من اليهود إلى المسلمين، بين الأمس واليوم، من السهل أن نُطَمْئن أنفسنا بالقول إن التاريخ لا يكرِّر نفسه أبداً، فهذه مجرّد خدعة. وهكذا يحلو لنا أن نبرِّر صمتنا ولا مبالاتنا. فيما يخصّني، يكفيني أن أدرك أن هذا الخدعة خطيرة وبليدة لأدعو فرنسا- إذا لم يكن قد فات الأوان-إلى تفادي هذا العار.

لأننا، على هذه القارة وفي هذا البلد، نعرف بالتجربة التي عشناها، أن سُمّ ممارسة الميز في حقّ الآخر، هو بمثابة آلة رهيبة لا تتوقّف أبداً، وبالتأكيد لا تكتفي بأولى ضحاياها، لأن الوحوش المتحرِّرة

من عقالها في فتراتنا الانتقالية والغامضة، والتي سبق لي أن نبَّهت إليها في كتابي «قَوْل لا- Dire non»، هي بمثابة الدمى المتداخلة البشعة، التي تُعوّدُنا على رفض المسلمين فنتعوّد رفض آخرين بشكل متلاحق، في بحث لا نهائي عن تفاوتات وتراتبيات أخرى: الغجر الروم والنَّوَر والزرغر دائماً، واليهود من جديد، والسود مرة أخرى، والمثليون أيضاً، وربما النساء بعد ذلك، في عودة بدائية إلى اللامساواة الأنتروبولوجية.

انتبه زولا، ببصيرته المعهودة، إلى هذه الدوّامة اللامتناهية: «اليوم نضطهد اليهود، وغداً سيأتي الدور على البروتستانت: وها هي الحملة قد بدأت.» هذا ما كتبه في رسالته إلى فرنسا- «Lettre à la France» الصادرة في 7 كانون الثاني/يناير 1898، أي ستة أيام قبل مقالته المشهورة «أنا أتّهم» في جريدة «L'Aurore»: «الجمهورية مكتّسحة بالرجعيين من كل صنف، يعشقونها عشقاً عنيفاً ومرعباً، ويعانقونها لخنقها»، وهذا أقلّ ما يمكن أن يقال.

أوّل تعبير ثقافي وسياسي عن اليمين المتطرِّف المعاصر، وهي حركة «العمل الفرنسي[1] - Action Française» - التي أسّسها شارل موراس Charles Maurras في سياق قضية دريفوس، لم تتوقّف عن الإساءة للجمهورية من خلال المعارضة بين الهوية والمساواة، بين الهواجس الإقصائية للأولى وحرّيّة الانعتاق للثانية،

1- حركة يمينية وطنية متطرّفة ظهرت 1898 تأثرت بأفكار شارل موراس المعروف بميولاته نحو ملكية وراثية لا برلمانية. أصدرت الحركة مجلة ثم جريدة تحمل الاسم نفسه.

طاردة خارج الجماعة الوطنية أربع حركات «الدويلات المتحدة الأربعة»[1] والمقصودون بهذا التعبير اليهود والبروتستانت والأجانب والماسونيون. فقد طالب موراس بسلطة قوية، عمودية وتراتبية، وهو يريد بذلك سلطة ملكية، ولكن في حال توافر شخصية قوية وسلطوية فإن الدولة الجمهورية يمكنها أن تنجز هذه المهمّة.

«يا فرنسا، إذا لم تتحلّي بالحذر، فستذهبين إلى الديكتاتورية»، هذا ما أعلنه زولا في رسالته إلى فرنسا، وفي «رسالة إلى الشباب- Lettre à la jeunesse» التي سبقتها ببضعة أسابيع، ونشرت في 14 كانون الأول/ديسمبر 1897 نجد هذا النداء: «لا ترتكب جريمة الإشادة بالكذب، وتدافع بعنف عن لا تسامح المتعصِّبين وجشع الطامحين، لأن الديكتاتورية في نهاية الطريق». الأوّل يُرهق الثانية، فالحقد على البشر ينتهي دائماً برفض الديموقراطية وإرهاقها.

1- «Quatre États confédérés» عبارة استعملها موراس لتعيين من يعتهم أعداء فرنسا «Anti-France» أو العدو الداخلي «ennemi de l'intérieur»، أو أيضاً حزب الخارج «parti de l'étranger».

4

يمين ضدّ المساواة

«ليست لكل الحضارات القيمة نفسها»، هذا ما صرَّح به، في بداية 2012، في أوج الحملة الانتخابية للرئاسيات، أحد وزراء الجمهورية الفرنسية، مشيراً إلى وجود حضارات «أكثر تقدُّماً» من أخرى أو «أرقى» من أخرى، ثم يضيف أن «المقصود هو الدين الإسلامي». أجابه أحد نوّاب الأمّة بأن هذه «إهانة للإنسانية» وفَّرت، في الماضي، أرضية خصبة لنموّ الأيديولوجيات الأوروبية التي أنتجت مراكز الاعتقال النازية». في مواجهة هذا العار الصادر عن الوزير كلود غيان Claude Guéant أنقذ النائب سيرج ليتشيمي Serge Letchimy شرفنا.

في أزمنة الانحطاط الوطني تأتي فترات نحسّ فيها بالخزي، ليس فقط من المسؤولين، بل أيضاً من الصحافة التي، ما بين التبعية واللاوعي، تساير هذا الأسلوب الهابط. ففي اليوم التالي لمداخلة النائب الاشتراكي عن مقاطعة المارتينيك ورئيس مجلسها الجهوي،

نقرأ، بالعنوان العريض، على الصفحة الأولى لجريدة «الفيغارو- Le Figaro» وكذلك في مقال بالصفحة 12 لجريدة ليبيراسيون Libération، الكلمة نفسها «الانحراف». «انحراف النائب ليتشيمي يمحو انحراف غيان»، هذا ما كتبته اليومية المصنَّفة (يسارية)، في حين عنونت اليومية اليمينية «انحراف نائب اشتراكي يشعل النار في الحملة الانتخابية ».

مُشعِل هذه النار، هو الوريث السياسي لإيمي سيزير Aimé Cé-saire، زعيم الحزب التقدُّمي المارتينيكي. و«انحرافه» الذي قد يكون مَسَح الفظاعة الصادرة عن كلود غيان - هذه الأخيرة التي اختُزلت في مجرّد انحراف لغوي - يجب البحث له عن «ظروف للتخفيف» (جريدة ليبيراسيون دائماً) مرتبطة بحساسيّته كإنسان ينتمي إلى جزر الأنتيل، حتى نستعمل عبارة بيير موسوكوفيسي Pierre Moscovici، مدير حملة الحزب الاشتراكي للرئاسيات. هكذا أحيل سيرج ليتشيمي على أصوله، أو بالأحرى على لون بشرته التي تشهد على هذا الانتماء، وأُدرجت عبارته في سياق الأحاسيس والمشاعر الجيّاشة.

إنه على العكس من ذلك تماماً: فالنائب البرلماني عن المارتينيك ورئيس المجلس التنفيذي للمقاطعة، قدّم خطاباً عقلانياً ضرورياً ومدعَّماً بالبراهين، مبرِّراً، وفي الصميم، أن واحداً- على الأقل- من المقالين الصحافيين المشار إليهما لم يورد السؤال الذي طرحه

سيرج ليتشيمي على الوزير الأول، بل اقتصرا على اقتطاف العبارات التالية: «النازية» و«مراكز اعتقال»، كما لو أن الأمر يتعلّق بصرخات وشتائم ملقاة في القاعة النصف الدائرية للبرلمان. يجب البدء- إذاً- بعرض التحليل الذي عرضه نائب المارتينيك، وحينذاك سنفهم أنه لم يقم سوى بعرض المبادئ التي تأسَّست عليها قيم الديموقراطية الأوروبية غداة البربرية النازية وحرب إبادة اليهود.

بطرحه السؤال على فرانسوا فيون François Fillon، الوزير الأول في تلك المرحلة، فإن سيرج ليتشيمي كان يتوجَّه، في الواقع إلى نيكولا ساركوزي، الذي وصف، أمام اليمينيين المتطرِّفين للاتّحاد الوطني البيجامعي[1] UNI، تصريحات وزيره في الداخلية وأمين سرّه، المدافعة عن تراتبية الحضارات، بـ«الحسّ السليم». وليس عبثاً أن نشير أن الحكومة قد غادرت الجلسة، حين أشار المتدخل إلى «اللعبة الخطيرة والديماغوجية» التي تقتات على مائدة الجبهة الشعبية لاستقطاب أصوات ظلامية تحنُّ إلى الماضي الكولونيالي. وليس من العبث التذكير بأن هذه المواجهة بين السلطة التنفيذية والسلطة البرلمانية ليس لها سابقة معروفة منذ 1898، أي منذ حادثة دريفوس التي كانت المشهد الافتتاحي لانبثاق اليمين المتطرِّف الحديث.

«لا يا سيّد غينا، ليس هذا من الحس السليم في شيء، بل إنها

1- منظمة يمينية مقرّبة من حزب «الاتحاد من أجل حركة شعبية- UMP» الذي يرأسه نيكولا ساركوزي.

ببساطة إساءة في حقّ الكائن البشري، وإنكار لغنى المغامرة الإنسانية، هذا اعتداء على تناغم الشعوب والثقافات والحضارات. ليس هناك من حضارة اختصّت وحدها بغياهب الجهل أو بهيبة التألّق والإشعاع، وليس من شعب يحتكر وحده الجمال والعلم والذكاء. وكما يقول مونتين Montaigne، كل إنسان يحمل الشكل الكامل للشرط البشري، وأنا من المؤمنين بذلك. أما أنتم -سيّد غينا- فتفضّلون الظلام، تعيدوننا يوماً بعد آخر نحو أيديولوجيات أوروبية أنتجت مخيمات الاعتقال بما هي حصيلة لسلسلة طويلة من الاسترقاق والاستعمار. فهل يمكن أن نعدّ النظام النازي المهووس بالتطهير العرقي حضارة؟ وهل كانت بربرية الاسترقاق والاستعمار رسالة حضارية؟». بهذا استهلّ النائب البرلماني مداخلته.

مباشرة بعد ذلك حُرِم سيرج ليتشيمي من الكلام من طرف رئيس الجمعية الوطنية، خاصّة حينما شرع يتحدّث عن «فرنسا الأخرى، فرنسا مونتين، وكوندورسيه Condorcet، وفولتير Voltaire، وإيمي سيزير Aimé Césaire، وآخرون. فرنسا التي تدعونا إلى الاعتراف بأن كل إنسان....». والحال أنه لم يقم سوى بوصف ما دافعت عنه فرنسا، فرنسا التي توصّلت- ولو في مرحلة متأخِرة- إلى تأكيد السياسة التي أنتجت الجمهورية: المساواة بين البشر، بصرف النظر عن أصولهم وأعراقهم ومعتقداتهم وثقافاتهم وحضاراتهم.

إن اليمين المتطرِّف المعاصر، كعائلة سياسية، فرض نفسه وتأسّسَ

على إنكار مبدأ المساواة. فمهما تعدَّدت تلويناته الحزبية وتنويعاته الوطنية، واختلفت أشكال راديكاليته، فإن ثابته العقدي قائم على إنكار المساواة، ومشروعه السياسي يتأسَّس على بناء تراتبية، أو- بالأحرى- الرجوع إلى تراتبية يعدّها طبيعية ويعترض بها على الفلسفة الجمهورية للحقّ الطبيعي، تراتبية بين أبناء البلد وبين المواطنين وبين الشعوب وبين الأمم وبين الثقافات وبين الأجناس وبين الأديان.. إلخ.

وفعلاً، تحت العهدة الرئاسية لنيكولا ساركوزي، حصل الثابت العقدي لليمين المتطرفِ فجأةً- على حقّ الرأي السياسي، واكتسب صفة وجهة النظر المشروعة. وذلك هو ما حاول مساعده الرئيسي، كلود غينا، الذي كان سكرتيراً عاماً للإليزيه قبل أن يصبح وزيراً للداخلية، جعْلَه مستساغاً، بل ذهب في استفزاز مقصود إلى حَدّ تجريد الأنموذج الجمهوري للمساواة (المساواة في الحقوق وفي الفرص، والمساواة بين البشر.. إلخ) من الأهلية، بدعوى نسبية المفاهيم. خلافاً لما تعلنه أيديولوجية النسبية التي يتبنّاها اليسار: «بالنسبة لنا ليس لكل الحضارات القيمة نفسها»، هذا ما أكّد عليه من كان وزيراً للنظام الجمهوري ليصبح وزيراً للفوضى اللاإنسانية.

إن هذه العقيدة السياسية التي ترفض المساواة لها قدرة تدميرية، ونحن نعرف ذلك في أوروبا من خلال التجارب الكارثية التي عشناها. وإذا كنت أؤكِّد على ذلك وأكرِّره، فلأننا لا نكرِّر هذه

المسألة بما فيه الكفاية، والدليل هو أن الذين بإمكانهم أن يشهدوا على فظاعة التجربة اختفوا، وليس بإمكانهم تذكيرنا بذلك.

إن وضع تصنيف تراتبي للبشر وما أبدعوه من ثقافات وأديان وحضارات من شأنه فتح طريق الفرز والانتقاء: إقصاء من يتمّ إعلانه «أقلّ تقدُّماً» وإعلاء من يُفتَرض «راقياً» وإنكار إنسانية من حكم عليه بالدونية. بالتأكيد، إن هذا الشرط لم يكتمل بعد، فهناك، لحسن الحظ، مسافة تفصل بين الزيغ الأيديولوجي قبل الوصول إلى السياسة الإجرامية، لكنه شرط أساسي: ألم تَتَخْلُص الشعوب الأوروبية، من خلال عجز أخرس أو تواطؤ عملي، إلى التّساكن مع جرائم مرتكَبة في حقّ المنحطّين الذين كانت هذه الشعوب تحتقرهم، كنتيجة للأفكار المتداولة والأسطوانات المكرورة للحضارات الراقية؟.

لهذا بالضبط، وبتأثير من صحوة الضمير المترتّبة عن الكارثة الأوروبية للنصف الأول من القرن العشرين، ألحّ الدستور الفرنسي، في ديباجته سنة 1946، والتي حافظ عليها دستور 1958، على توضيح وتدقيق معنى التصريح الأصلي المُضَمّن في إعلان حقوق الإنسان لسنة 1789. «يولد الناس ويظلون أحراراً ومتساوين في الحقوق»،

وتضيف الديباجة «بدون تمييز بحسب العرق أو الدّين أو المعتقدات»، فالمساواة تتأسّس دائماً وأبداً على رفض أي تمييز

قائم على تراتبية الأعراق أوالأديان أوالمعتقدات، وأضاف إليها دستور 1958 «الأصل» موضِّحاً أيضاً أنّ الجمهورية «تحترم كل المعتقدات ».

المساواة كمبدأ خلّاق ومولّد للحرّيات وللتقدّم: الحق المشترك في الحقوق، في إطار فلسفة الحقّ الطبيعي التي خلخلت استبداد الملكيات القائمة على التراتبية والامتيازات التي كانت تصنِّف البشر منذ ولادتهم، تلك هي الفضيحة الديموقراطية التي أصرَّ على مقاومتها، بالأمس، اليمين اللاجمهوري، بدءاً من مركزه المحافظ وصولاً إلى هوامشه الفاشستية إلى أن ازدهرت تحت نظام فيشي[1].

احتاج الأمر إلى انهيار هذا النظام مع انهيار حليفه النازي، وإلى ركام من الجثامين، وإلى حربين عالميتين وجرائم ضدّ الإنسانية لإجبار هذا اليمين على التحوُّل نحو الديموقراطية من خلال الالتفاف حول المقاومة الديغولية. والحال أن هذا التحول هو ما زعزعته وأفسدته الساركوزية من خلال وصْم دين بعينه، هو الإسلام والثقافة الإسلامية المرتبطة به، مما فتح المجال أمام اضطهاد فئة من أبناء بلدنا، وهي، بذلك، تخالف قيم الجمهورية وتنسج روابط جديدة مع الحركات اليمينية الرجعية لفترة ما بين الحربين. لكن، هذه المرة أعطى اليمين مصداقية لليمين المتطرِّف بترديد معزوفاته

1- «نظام فيشي- Régime de Vichy» يطلق هذا الاسم على الحكومة الفرنسية العنصرية الموالية لألمانيا النازية في مرحلة الحرب العالمية الثانية، برئاسة الماريشال بيتان. حكمت البلاد في الفترة ما بين 1940 و1944.

الكزينوفوبية على مسامع الفرنسيين «الذين من فرط الهجرة غير المقننة» سيصبحون غرباء «في بلدهم» (كلود غينا، 17 آذار/مارس 2011) معانقاً بذلك هواجسه الإسلاموفوبية حول الدين الإسلامي «الذي يعرف تزايداً لعدد معتنقيه» مما قد يصبح «مشكلة» (نفسه، 4 إبريل/نيسان 2011).

غبيّ من يستبخس الأمر معتقداً بأن اليمين قام بذلك لحسابات انتخابية، لأن الحقيقة هي أنه يؤمن بذلك فعلاً، وأن كلود غينا ونُظرائه مقتنعون بالفظاعات التي يتلفّظون بها بصوت مرتفع؛ لأنه إذا كانت معاداة الساميّة التي وحّدتهم سابقاً قد تبدَّدت تحت وقع الجريمة الأوروبية، فمازالت قضية أخرى لم تحسم بعد، ويتواصل توحّد اليمين الرجعي واليمين المتطرِّف حولها، ألا وهي القضية الاستعمارية.

إن هذا الشبح يواصل ترنُّحه من داخل دهليز الذاكرة المكلومة، حيث تمّ سجنه منذ سنة 1962 مع انتكاسة الإمبراطورية الاستعمارية في المهلكة الجزائرية، تلك الحرب الوسخة بقدر ما هي جائرة، بإنكارها حقوق الشعب الجزائري، وبالانحطاط السياسي باللجوء إلى أساليب التعذيب.

وإذا كان التدخُّل العقلاني لسيرج ليتشيمي قد وَلّد كل هذا الهرج فلأنه كان يستهدف هذه المسألة بالذات، حيث يتحدّد مستقبل فرنسا في علاقتها بالعالم، بين الانغلاق الهويّاتي والتحلُّل الوطني،

أو - كما نتمنّى - كشف حقيقة تاريخها والتصالح مع ذاكرتها. إن الهستيريا السياسية التي حصل عليها النائب البرلماني عن المارتينيك كجواب وحيد وأوحد، هي بمثابة اعتراف: لقد كانت ضربة في الصميم وتصريحاً بالحقيقة، فهو لم يأتِ ببهتان عظيم عندما ربط بين إنكار الآخر من خلال الاستعمار وإبادة الآخر في ظل النظام النازي. إذاً، لم يقم سوى بإيقاظ ضمير فرنسا - بلدنا- حتى تدرك الدوامة الإجرامية التي قادت إلى الكارثة الأوروبية.

عشية الحرب العالمية الأولى، كان التمعّن في العلاقة بين الأيديولوجية الاستعمارية والأيديولوجية النازية عملية فكرية ضرورية ومنطقية. كان علينا أن نفهم كيف وقعت تلك البشاعة، وكيف طفت تلك الوحشية من قلب المدنية. وكيف تقبّلت المجتمعات الأوروبية قسوتها الإجرامية، وكيف كانت أغلبية شعوبها غير مبالية بتدمير يهود أوروبا، وكيف كان بإمكان نُخَبها المثقّفة أن تُطَبّع مع التمييز العرقي الذي سبقها!.

منذ سنة 1951، ربطت الفيلسوفة حنا أردنت Hannah Arendt في كتابها الرائد «أصول الكُلّيانِية- Les Origines du totalitarisme»، بين انتشار الدعوات الإمبريالية للهيمنة الاستعمارية والانزلاق الأوروبي نحو الممارسات الفظيعة، ولم تتردّد في أن تبرز أنّ في الهيمنة الاستعمارية- وخاصة في «التدافع نحو إفريقيا» المجرَّد من كل الضوابط الأخلاقية- «عدة عناصر، في حال

اجتماعها تصبح قادرة على إنشاء حكومة كلّيّانية مبنية على أساس العرق»، كما كشفت عما في ذلك من إرهاصات أولى للمحتشدات النازية، وذلك بالنظر إلى الأجهزة البيروقراطية والتقتيل المكثّف.

وعلى طريقة انقلاب السحر على الساحر، فإن التعسّف الاستعماري انقلب على أوروبا حيث أنتج فيها وحوشاً مُتمدّنين، في الوقت الذي كانت تعتقد تمدين الوحوش الموجودين خارجها. وكما بيّن ذلك- بشكل جليّ- المؤرِّخ إنزو ترافيرسو Enzo Traverso، في دراسة بعنوان «العنف النازي: جينيالوجيا أوروبية La Violence Nazie : Une généalogie européenne»، فقد تزامن تنامي الاستعمار مع تنامي الأيديولوجية العنصرية المستندة إلى العرق، وهو الذي كان يعطيها الشرعية.

يؤكّد الباحث أنه منذ ذلك الحين «تمّ إنتاج خطابين متكاملين ومتطابقين: الرسالة الحضارية» لأوروبا و«القضاء» على «الأعراق المنحطة» وبعبارات أخرى: الغزو «بواسطة الإبادة».

ومن خلال التذكير بأن مفهوم «المجال الحيوي» لم يكن- أبداً- اختراعاً نازياً بل مفهوماً شائعاً في الثقافة الأوروبية خلال المرحلة الإمبريالية الرفيعة حضارياً والوضيعة إنسانياً، يصف إنزو ترافيرسو «العلاقة التي تجمع بين الاشتراكية الوطنية (النازية) والإمبريالية الكلاسيكية»، فقد كانت قوّتها الدافعة اقتناع أوروبا «بإنجاز رسالة حضارية في آسيا وإفريقيا»، ويؤكِّد بأن هذه العلاقة كانت بديهية

بالنسبة لمحلِّلي ثلاثينيات وأربعينيات القرن الماضي. والحال أن هذه البداهة هي ما أشهره سيرج ليتشيمي في وجه كل من يسمحون لأنفسهم- من جديد، وبشكل رسمي ووزاري، حكومي ووطني- بالقول إن هناك حضارات أسمى من أخرى.

وحيث إننا لم نُقِم الحداد على هذا المخيال الاستعماري، فها هو يطفو على السطح من جديد بعنف مَنْ ظَلَّ مكبوتاً منذ مدّة. فأنْ يعتمد عليه اليمين كأداة للإلهاء الانتخابي لا ينزع من خطورته شيئاً: إنها مدرسة البربرية، هنا بالذات، كما أعلنها- بقوة منذ سنة 1950 - نائب مارتينيكي آخر هو إيمي سيزير في «خطاب حول الاستعمار- Discours sur le colonialisme»، وكلّ من يعرف هذا النص الشهير لا شكّ أنه سمع صداه في مداخلة سيرج ليتشيمي، حيث نجد فيه تأكيداً على العلاقة بين جرائم الاستعمار وجرائم الهيتليرية: «الصدمة الارتدادية المرعبة» بحسب تعبير سيزير للبشاعة التي مثَّلها الاستعمار، والتي مهدَّت الطريق أمام البربرية النازية، التربة العفنة التي نمت عليها فكرة تراتبية بني الإنسان وحضاراتهم.

إن المغامرة الاستعمارية التي جرّت في أعقابها الجشع التجاري، والتعامل البربري مع المجتمعات، والكراهية العرقية، والنظريات التي تدّعي العلمية التي تمنحها الشرعية باسم «الرسالة الحضارية» للغرب المتفوِّق، أفضت إلى انتكاس حضاري للمستعمر وإدخال أوروبا نفسها في طور التوحش. «ما هي الفكرة التي أريد الوصول

إليها؟» يتساءل إيمي سيزير في خطابه، الذي دفع إليه تأكيد بعض المثقّفين الفرنسيين، ببراءة غير صادقة، «على التفوّق المُحَقّق للحضارة الغربية». ويجيب: «عن هذه الفكرة لا أحد يحتلّ ببراءة، ولا ينجو المحتلّ بدوره من العقاب، إن الأمّة التي تحتلّ، والحضارة التي تبرِّر الاحتلال (أي القوة) هي- أصلاً- حضارة مريضة، وحضارة مشوّهة أخلاقياً، ما بين حصيلة وأخرى ومن إنكار إلى أخر، تفتح المجال دون أدنى مقاومة أمام جلّادها (هيتلرها) أقصد عقابها الخاصّ. إن الاحتلال هو رأس جسر الحضارة البربرية، التي تؤدّي- في أية لحظة، وبكل بساطة- إلى إنكار المدنية.».

من خلاله إثارته لهذه «الأيديولوجيات الأوروبية التي أنتجت المعتقلات النازية، كحصيلة لسلسلة طويلة من الاستعباد والاستعمار» لم يقم سيرج ليتشيمي سوى بمواصلة رسالة أبيه الروحي في السياسة: إيمي سيزير، هذا الوجه البارز، الذي قيل عنه في «البانتيون- Panthéon» يوم 6 نيسان/إبريل 2011، إنه عند وفاته في 2008 «فقدت فرنسا أحد أكثر أبنائها تشريفاً لها»، تلك هي العبارات التي نطق بها نيكولا ساركوزي خلال الحفل الرسمي الذي أقامته الأمّة على شرف إيمي سيزير، هذا المناضل الذي «كان يريد المساواة الفعلية في الحقوق». وإذا كان كلود غيان لم يحتفظ بأية ذكرى لهذا الحدث، مثله في ذلك مثل من كان حينئذ رئيساً للدولة، الذي يشيد بالحسّ السليم لهذا الأخير، مع أنه يجسِّد وحشية الحضارات التي تدَّعي لنفسها التفوُّق، فمن المؤكِّد أنه بالنسبة لفرنسا المُظلمة التي

يجسِّدها هذا اليمين غير المشرف، ليس هناك أي مجال لمناهضة حقيقية للفكر الاستعماري.

ما زال سيرج ليتشيمي حيّاً، وريادته لهذا الموقف ترسم لنا طريق النزاهة التي من شأنها إنقاذنا من هذا الانحطاط القومي. إنه يدعونا إلى الانتفاض بالطريقة نفسها التي ساءل بها سيزير أوروبا الناسية لنفسها والخائنة لمبادئها والمحتقرة لما تصرِّح به. حين كتب: «وهنا المؤاخذة الكبرى التي أوجِّهها للإنسانيين المزيّفين الذين طالما قزّموا حقوق الإنسان، والذين كانت لهم، وما تزال، نظرة ضيقة وتجزيئية مصغَّرة ومنحازة، وبشكل عام، عنصرية حقيرة».

جديد الساركوزية هو تبنّي هذه المواقف دون أدنى انزعاج، والدعوة إلى هذا التصنيف التراتبي والتنظير لهذه اللامساواة، ومن خلال ذلك جرّ فرنسا إلى انحطاط مروّع أمام العالم. وقد حان الوقت لمواجهة هذا الخطاب البربري بخطاب حضاري أصيل.

5

يسار ضدّ الإخاء

في صيف 2013، عقدت الحكومة الاشتراكية التي خرجت من صناديق الاقتراع قبل سنة، ندوة تنبُّؤية كان على جدول أعمالها الطموح، أو- بالأحرى- الاستباقي: كيف ستكون فرنسا في سنة 2025؟، وأية فرنسا نريد في أفق الاستحقاق هذا؟ وفجأة بدا السياسيون الذين اعتادوا اعتبار ما هو استعجالي أساسي كما لو أنهم يشرعون في معالجة المستعجل من الأساسي، ويكابدون من أجل الانتباه إلى ما هو أبعد من الآني. وخلال مهلة التفكير هاته تخلّوا عن إدارة الإكراهات المالية والهواجس الأمنية التي بدا كما لو أن عملهم الحكومي صار مقتصراً عليها.

في أثناء هذا الاجتماع الحكومي، أعلن مانويل فالس Manuel Valls، الذي كان آنذاك وزيراً للداخلية قبل أن يصبح وزيراً أولَ في سنة 2014، عن ثلاث تحدّيات تفرض نفسها على فرنسا خلال العشر سنوات القادمة بحسب وجهة نظره. نوردها هنا، باستعمال

تعابيره كما نقلتها وسائل الإعلام بصيغة المبني للمجهول: تحدّي الهجرة بسبب الديموغرافيا الإفريقية، مدى تلاؤم الإسلام مع قيم الديموقراطية، ثم المشاكل التي تنتج عن التجمُّع العائلي لفائدة العمّال الأجانب.

تلك كانت- إذاً- الأجندة التنبُّؤية لوزير جمهورية يُفتَرض أنه اشتراكي، وذلك بعد سنة من اعتقادنا بأننا طوينا الصفحة الساركوزية لصراع الحضارات. من كلود غيان إلى مانويل فالس، مع الاختلاف الحزبي، من يمين يجنح نحو التطرُّف إلى يسار ينزع نحو اليمين، ها نحن- إذاً- في مواجهة استمرار الهواجس الكزينوفوبية نفسها، وعلى الخصوص المعادية للمسلمين. ليس الأمر صدفة أنه في ما بين قضيتّي الهجرة، والأجانب، يُعَيّن الوجه الصاعد للحزب الاشتراكي عقيدة بذاتها كعدوّ مفترَض للديموقراطية.

الإسلام هنا هو أداة الوصل لصنع عدوّ شامل: إنهم- من جهة- يكادون يغزوننا (الهجرة)، ومن جهة أخرى يستغلّون قوانيننا وأنظمتنا (التجمع العائلي) ومن هذا إلى ذاك، فإنهم قد يشكِّلون خطراً على الديموقراطية. تحت غطاء المشكلة الإسلامية، وبالمرور عبر ربط الماهيّة بالدين، فإن المستهدف هو الأجنبي بتعيينه كعدوّ، في خطاب يزجّ بنا- بكلّ بساطة- في حرب، حرب ضدّ ذواتنا، وضدّ جزء من شعبنا وتاريخنا وإرثنا.

لأن المسألة تتعلّق بأن هذا الأجنبي/ الغريب ليس في الخارج، بل

هو أيضاً في الداخل، بين ظهرانينا، وفيما بيننا، وواحد منا: مسلم أو عربي أو مغاربي أو ابن مهاجر، وأيضاً أجير، وعامل، وجار، ومُساهم في صندوق الرعاية الاجتماعية، ومُنتج للثروة الوطنية، ومُبدع أبنية، ومُساهم في حركية مدننا، ومُشارك في مستقبل فرنسا... إن هذه القطعة منا هي التي تقوِّم الخطابات الرسمية التي تتبعها دوريات ومراسيم ومذكِرات وقوانين.. إلخ، بتعودينا على رفضها بوصفها غريبة، وباختصار: إقصائها جملةً.

وكون هذه الانتهاكات لم تحرِّك مشاعر اليسار، فإن ذلك يُبرز إلى أي حَدّ أن التداول الانتخابي لسنة 2012 لم يستطع بناء سَدّ منيع يحُدّ من الأمواج العاتية التي انحرفت تحت تأثيرها العهدة الرئاسية لساركوزي نحو مياه متطرِّفة. وإلى أي حَدّ لم يستطع إيقاف التطبيع المتنامي، بتأثير من دعاية اليمين المتطرِّف، مع هذا الإكراه الذي يفرض على المسلمين من أبناء وطننا الذوبان، وإخفاء كل رمز خارجي يُفْصِح عن عقيدتهم، مهما كان صغيراً، سواء تعلَّق الأمر باللباس (الحجاب) أم بالتغذية (الطعام الحلال) أم بالمكان (المسجد).

والحال، وبدل التصميم على وضع ركائز بيداغوجيا معاكسة، أن الحكومة الاشتراكية تركت أحد أعضائها، الذي كان آنذاك وزيراً للداخلية والمسؤول الإداري عن الشؤون الدينية، يرسم إيقاع خطاب يغذّي الانحرافات نفسها.

لم يكتف مانويل فالس بانتقاد حقّ تصويت الأجانب في الانتخابات البلدية (رغم أن ذلك كان أحد الوعود الانتخابية لفرانسوا هولاند)، وبإقبار مشروع وصل مراقبة الهوية[1] كـ(مجال لممارسة تمييزية في حقّ الشباب) والتصريح بمصادقته على منع الوشاح الإسلامي في الأماكن العمومية (منتقداً قراراً قضائياً لمحكمة التمييز)، بل أضاف، إلى هذه المواقف التي لن يعترض عليها أي وزير يميني، استغلالاً محلّيّاً للتوتّرات العالمية التي تساهم في صياغة تمثُّل شيطاني للإسلام. هكذا- إذاً- طعن بالبهتان في مصطلح الإسلاموفوبيا، زاعماً أن أصوله إيرانية، علماً أنه- بالتأكيد- اختراع فرنسي يعود إلى سنة 1910. وتلك وسيلة للانتقاص من خطورة التمييز الذي يشير إليه هذا المصطلح. حيث ادّعى سنة 2013 أن «الإسلاموفوبيا هي حصان طروادة بالنسبة للسلفيين».

إن هذه الدعوة الصريحة إلى اللامبالاة المقرونة بالحذر- بدعوى أن الذين يشتكون هم إرهابيون محتملون - تسير على خطى الدعوة إلى حرب داخلية ضدّ هؤلاء «الأعداء الداخليين الحقيقيين» الممثَّلين في الشباب الفرنسيين السائرين على غير هدى في الإسلاموية الراديكالية.

منذ تولّيه شؤون البلاد، تعوَّد مانويل فالس استعمال عبارة مرعبة:

1- كان هذا أحد الوعود التي قدّمها الرئيس الحالي فرانسوا هولاند خلال حملته الانتخابية للرئاسيات والذي يقضي بأن يتسلّم كل شخص تمّت مراقبة هويّته وصلاً بذلك. وهذا للحدّ من الشطط التي تمارسه أجهزة الشرطة باستهداف الأشخاص من ذوي الملامح الأجنبية في غالب الأحيان.

العدو الداخلي. «عدوّ داخلي» - وقد كرَّر هذا أمام الملأ أكثر من مرّة - «يتقوّى في ظلّ تطرّف الإسلام، بالخصوص في حاراتنا الشعبية» إذا كان مازال للكلمات معنى فيجب الاستعداد للحرب، حرب لفرنسا ضدّ فرنسا أخرى، بما تستدعيه الحرب من التنازل عن قواعد وممارسات سلمية لحياة ديموقراطية، حرب ضدّ ديانة (الإسلام) وضدّ حارات (الضواحي الشعبية)، أي ضدّ معتقد ومناطق، كلاهما يُنسب إلى جزء من أبناء بلدنا، وهم من بين الأقلّ حظوة، ومن بين الأقلّ حماية.

إن هذه التعميمات ليست بليدة فحسب، بل هي- بالأحرى- خطيرة، تعبِّر عن اختزال السياسة في الجانب الأمني، وتُمهّد للأيديولوجيا الكارثية التي سادت في أميركا الشمالية كردّ فعل على تفجيرات 11 أيلول / سبتمبر 2011. حرب الحضارات هاته لم تساهم، منذ غزو العراق، سوى في استفحال الاضطرابات وتمزيق العالم بالموارزاة مع صعود الإسلام السياسي. لكن هذا النوع من الحروب- وكما وضّحت ذلك الكارثة الأميركية المعروفة بـ Patriot Act - أي تلك السلطة المشروعة للتصرُّف خارج القانون وما يقترن بها من مسّ بالحرّيات الأساسية ومراقبة مُعمَّمة، بقدر عجزها عن تهديد العدوّ الخارجي، تمارس العنف داخل المجتمع نفسه.

إن تعيين أكباش الفداء يقترن لزوماً بتطوير جهاز حكومي لوصمهم بالعار وقمعهم وزجرهم مما يفضي إلى المسّ بالديموقراطية. في هذا

المسلسل من التآلف مع التميز، حيث تساهم سياسة الخوف- من خلال تخبّطها- في بروز أعدائها (بفوضاهم وعنفهم واعتداءاتهم) تصبح حالة الاستثناء هي القاعدة المضادة لدولة الحقّ والقانون. من هنا فإن لا مبالاتنا تجاه أبناء بلدنا المسلمين ليست مجرّد خطأ في حقّهم فحسب، بل إن هذه اللامبالاة مسؤولة كذلك عن خطر فقدان جزء من حرّيّاتنا في حال عدم احتراسنا للدفاع عنها.

في الديموقراطية، هذا الأفق المثالي الذي لا يكتمل أبداً وكمشروع قيدَ البناء باستمرار، تكون الحدود بين التشنج المحافظ والسلطوي والحربي، والانزلاق نحو الكليانية، ليست مغلقة تماماً. فقط، النقاش الحيوي ويقظة الرأي العامّ وقوّة السلطة المضادّة قادرة على تقويتها، تَشْهد على ذلك أعمال كارل شميت Carl Schmitt المنظِّر الرائد لحالة الاستثناء (القوانين العرفية)، وذلك حتى في المسار الشخصي لهذا القانوني الألماني الذي انتقل من الفكر المحافظ إلى الفكر النازي. في رأيه إن إعلان حالة الاستثناء يعني، قبل أي شيء، إسكات كلّ أشكال الاحتجاج: «يمتلك السيادة من يقرِّر الوضعية الاستثنائية» هذا ما كتبه شميت في مؤلّف بعنوان «ثيولوجيا السياسة Théologie politique» صدر سنة 1934، أي سنة واحدة بعد وصول هتلر إلى الحكم، ثم بعد ذلك يتّم تحديد عدوّ للمجتمع، عدوّ غير قابل للنضوب، بوضعية غير قانونية معلنة، تستدعي ردّاً غير قانوني، خارج كل المعايير وكل القواعد «مع حالة الاستثناء، فإن قوة الحياة الحقيقية تُهَشّم القشرة التي تحتمي

بداخلها الميكانيكا الجامدة في التكرار».

عندئذ يصبح الخوف حُجّة بيد السلطة الحاكمة لتضع المجتمع في مواجهة مع ذاته في إطار وهم التجانس، لاستدراجه نحو بحث لا نهائي عن أكباش الفداء، حيث الآخر المختلف والمتنافر والمغاير يُلبّس صفة الغريب (الأجنبي)، غرابة بقدر ما هي مُتَخَفِية (غير ظاهرة) هي مخيفة. هكذا، وبسهولة، يصبح المنافس عدوّاً داخلياً، مثالاً للغير الذي يجب- بأي ثمن- التخلّص منه أو إقصاؤه، وربما حتى إبادته بواسطة عنف مضادّ وقائي. يكفي الإنصات إلى الأفكار المتداولة، لخطاب الحرب على الإرهاب المُسمّى (إسلامي)، لندرك صوت حالة الاستثناء التي تنحرف بالفعل السياسي نحو الهاجس الأمني.

إنّ الهدوء الأمني الذي يَعِد به هو محض وَهْم تتيه فيه الديموقراطية وتضيع وتنهار: بحيويتها وتعدّديتها وصراعاتها الخلاقة وتنوّعها المُحَفز. والضرورة الحتمية التي تمثّل مفتاحه السحري، كان قد انتبه إليها- مبكراً- الفيلسوف ميشيل فوكو Michel Foucault، هي «ضرورة الدفاع عن المجتمع». هكذا بحركة مزدوجة، يتعوّد المجتمع على اللاتسامح، وبذلك نجعله يتقبّل الإجراءات المفروضة التي تؤدّي إلى تراجع حقوقه وحرّيّاته، بدعوى أن المجتمع لم يعد يتحمّل مجرّد فكرة التهديد والخطر أو المجازفة.

في خضمّ هذه الدّوامة الجهنمية، يوضح فوكو: «تظهر عنصرية

الدّولة، عنصرية يمارسها المجتمع في حقّ نفسه، وفي حقّ عناصره، وفي حقّ ما أنتجه بنفسه؛ عنصرية داخلية تَتَمثّل في التطهير المتواصل الذي يصبح أحد الأبعاد الجوهرية للتطبيع الاجتماعي.».

ألمَ نرَ انبثاق هذه الفكرة الفظيعة في نقاشاتنا العمومية الأخيرة: إسقاط الجنسية؛ هذه الفكرة التي تحتمل أن هناك من هم أكثر فرنسية من الآخرين، والعكس صحيح، فرنسيون بشروط أو تحت الحساب أو مع وقف التنفيذ؟ هذا الاستعراض الرمزي، على الأقل في اللحظة الراهنة، لفرنسا التي بإمكانها أن تخلع فرنسا أخرى وتقصيها وتمسحها وتلغيها؟

في حزيران/يونيو 2014، غداة مذبحة المتحف اليهودي في بروكسيل والجرائم المعادية للسامية التي ارتكبها شابّ فرنسي عائد لتوّه من الحرب الأهلية السورية، سارعت رئيسة الجبهة الوطنية إلى إعادة طرح هذا النقاش على الطاولة، حتى قبل أن تعرف ما إذا كان القاتل مزدوج الجنسية. وفي اليوم التالي، رغم التأكيد على «أنه بكلّ نزاهة، ليس هذا هو ما سيحلّ المشكل الجوهري» فإن مانويل فالس، الذي أصبح آنذاك وزيراً أوّل، صرَّح بأنه «يمكننا أن نسقط الجنسية عن الذين يهاجمون المصالح الأساسية لبلدنا» متبنّياً، بذلك، الأجندة السياسية لليمين المتطرِّف، علماً أنه اعترف بأنه ما زال يجهل ما إذا كان القاتل، المولود في مدينة روبيRoubaix، مزدوج الجنسية. والحال أنه في حقيقة الأمر فرنسي، فقط فرنسي،

وُلد فرنسياً داخل أسرة من أصل جزائري، ولم يجد المحقِّقون، إلى حدود الساعة التي أكتب فيها هذه السطور، أي دليل على جنسية أخرى.

عندما كان في المعارضة، رفض مانويل فالس الخوض في هذا النقاش، دافعاً إياه بنعت واحد: «موضوع مُقزّز». كان ذلك في صيف 2010، عندما أعاد نيقولا ساركوزي هذا الموضوع إلى طاولة النقاش، في هروب نحو الأمام على طريقة بعض السياسيين، وذلك للإفلات من فقدان النفوذ المعنوي الذي كان يتهدّده. ففي خطاب شهير ألقاه في مدينة غرونوبل Grenoble، لم يتردّد ساركوزي- مع الأسف- في استهداف «المنحرفين المنحدرين من أصول أجنبية»، ضارباً عرض الحائط المادّة الأولى من الدستور التي تضمن المساواة أمام القانون لجميع المواطنين بغضّ النظر عن الأصل أو العرق أو الدين، وبصفته رئيساً للجمهورية، كان يفترض فيه أن يكون حارس هذا الدستور، غير أنه أعلن نيّته في توسيع حالات إسقاط الجنسية لتشمل «كل شخص من أصول أجنبية هدّد بشكل مقصود حياة رجل سلطة أو دركي أو كل شخص يمثِّل السلطة العمومية».

لأوّل مرّة، ومنذ اللحظات الكئيبة لنظام فيشي، يتّم على لسان رئيس الدولة ترسيم سياسة تُميّز بين الفرنسيين بحسب أصولهم. غير أن هذه الجريمة في حقّ الجمهورية بقيت عند مستوى المشروع؛

ذلك أن الإصلاح المتوقَّع لإسقاط الجنسية لم يعش طويلاً، فخلال مناقشته بالبرلمان في إطار مشروع قانون «حول الهجرة والاندماج والجنسية»، انتبه - لحسن الحظ - عدد من البرلمانيين، بمن فيهم بعض المنتمين إلى الوسط واليمين، إلى أنه ما عدا لو أنها تنكّرت لمبادئها الدستورية ولتاريخ تعميرها البشري، فإن فرنسا لا يمكنها أن تقبل بوجود فئتين من الفرنسيين بالتميز بين من اكتسبوا الجنسية ومن وُلِدوا بها.

لكن مع ذلك فإن حاجزاً مرعباً قد تمّ تجاوزه؛ يتعلَّق الأمر بالتطبيع مع فكرة القيام بالانتقاء بين الفرنسيين، وليس هذا فحسب، بل كذلك طرد فرنسيين من فرنسا لأنهم من «أصول أجنبية» تحت ذريعة التهديد أو الخطر، بالإضافة إلى ذلك ليس صدفة أن يوازي هذا الخرقَ المتمثِّل في خطاب ساركوزي في غرونوبل وصمٌ بالعار وتعاملٌ عرقي مع جماعة بشرية بعينها هي جماعة الغجر(الروم) الرومانيين[1].

الغجر الرومانيون أوروبيون ومسيحيون، لكنهم فقراء، بل أكثر من فقراء، وأكثر فقراً من الفقراء، وهنا جوهر المسألة حيث يُحسم كل شيء ويتَّضح كل شيء. أن يتقاسم الغجر الروم والمسلمون «الامتياز البئيس» لأن يكونوا الهدف المفضَّل للتميز، بالقول وبالفعل، يُبرِز

1- «الرومن- Roms» مجموعة بشرية من الغجر، تكوّن خليطاً يصعب تعريفه، يعيشون في عدد من بلدان شرق وجنوب شرق أوروبا. معظم الذين وفدوا منهم على فرنسا جاؤوا من رومانيا في موجات متتالية بدأت بعد الحرب العالمية الثانية.

بوضوح المسألة الكامنة وراء استفحال العنصرية والكزينوفوبيا، المسألة التي يسعى دعاة العنصرية والكزينوفزبيا إلى تصريفها وخنقها وإفسادها وتذويبها، باقتراح الكراهية والحقد بدل الأخوّة والتضامن. إنها بكل بساطة المسألة الاجتماعية.

نتذكّر أنه في سنة 2013، أنّ مانويل فالس- مرة أخرى- لم يتردّد، بدوره، في أن يضع على رأس أجندة السياسة الوطنية قضية الغجر الروم، (الغجر الروم وليس قضية العطالة والتشغيل والقدرة الشرائية أو التربية)، فبحسبه «السكان ذوي الأصول الغجرية» لا يمكنهم المطالبة بالبقاء في فرنسا لأن لهم «نمط عيش شديد الاختلاف عن نمطنا». بصيغة أخرى: إنهم غير مؤهّلين للاندماج بسبب أسلوبهم في الحياة وطريقة عيشهم، ومظهرهم وثقافتهم وربما بسبب طبيعتهم. سيستغل جان ماري لوبين هذه الفرصة الثمينة التي أتيحت أمام الهواجس المعتادة لعائلته الفكريةك ليدُسّ بطريقة ماكرة هذه العبارة «إنها لن تكون الهجرة الأكثر خطورة، ولكنها الأكثر ظهوراً والأكثر عفونة»؛ وهو ما ترجمته أسبوعية «مينوي Minuit »التابعة لليمين المتطرِّف بلغة صريحة، تحت هذا العنوان على صدر صفحتها الأولى «الشجرة الغجرية التي تخفي الغابة العربية».

لا يتعلّق الأمر هنا، فقط، بتلك الدمى المتداخلة (الدمى الروسية) والمألوفة للعنصرية التي تتعاطى الإنتاج المتواصل لأكباش الفداء، ولكن- أيضاً- كيف أن البناء الاجتماعي لفئة بعينها؛ الفقراء

من بين الفقراء، المرفوضين والمنبوذين، هو خطوة تمهيدية نحو الإقصاء؛ إذ إن هناك تناغماً بين رفض الفقراء ورفض الغرباء، ذاك ما استشفّه، بشكل لافت، عالم الاجتماع الألماني جورج سيمل George Simmel. وحيث إن الفقراء يشكِّلون- بطبيعة الحال- جزءاً من المجتمع فإن النظام الاجتماعي الذي يزعجونه ويهدِّدونه يصنع إقصاءهم. هكذا يشير سيمل إلى أن الأحكام الجاهزة السائدة تصنع «أفراداً غير مرغوب فيهم»، «أفراداً زائدين عن اللزوم»، «لا حاجة للعالم بهم».

صناعة الروم الغجر كغرباء بشكل مطلق، والذين لا «مجال لبقائهم» في فرنسا، بحسب العبارة نفسها التي استعملها ساركوزي وجدّد استعمالها مانويل فالس، هذه أيضاً وسيلة لتعويدنا على فكرة صناعة وإقصاء غرباء آخرين، مع أنهم أقلّ فقراً إلا أنهم ليسوا أقلّ مواجهة بالرفض، والمستهدفون هنا هم أبناء بلدنا من أصول أو من ثقافة أو من معتقد إسلامي.

من الروم الغجر إلى المسلمين، يكون إضفاء الطابع العرقي على المسألة الاجتماعية، وإحالة بعض مكوِّنات المجتمع إلى أصولهم وثقافتهم أو معتقداتهم وسيلة لتصريف هذه المسألة الاجتماعية، والتخلُّص من الإزعاج الذي تشكِّله على النظام القائم، وتذويب المسألة في الهواجس الهدّامة والوخيمة للقومية والهوياتية، وكذلك الدينية.

6

حرّيّة الاعتقاد

هنا تتدخّل الخصومات الدينية اللامتناهية الموجَّهة صوب أبناء بلدنا المسلمين: نريدهم مسلمين شفّافين، منعزلين ومُتخفّين، منصهرين حسب الخطاب المتداول؛ أي غير موجودين في حقيقة الأمر.

الانصهارُ إكراه مُرعب، كما كان الشأن مع الاستعمار، لاسيّما الفرنسي: أن لا نقبل الآخر إلا إذا تخلّى عن ذاته، أن لا نَحْفل به إلا إذا قرر أن يُشبهنا، أن لا نوافق عليه إلا إذا تنازل عن كل ما كانه. ليس لهذا أدنى علاقة بما يقتضيه الاندماج، حيث يتّم التعبير عن السعي نحو الوحدة في إطار التعدّدية، السعي نحو حياة نشيّدها ونبتكرها معاً، من خلال نسج علاقات دون هدر أو ضياع. بشكل عام، حياة علائقية بحسب التعريف البديع للشاعر إدوارد غليسان Edouard GLISSANT: «إن شئت أن تُبادل، بادل مع الآخر دون أن تفقد ذاتك ولا طبيعتك».

الإجبار على الانصهار هو تهوين للانقراض. أن نودّ- بكيفية ما- لو

أن مسلمي فرنسا، كيفما كانت درجة ارتباطهم بالإسلام، لا يكونون مسلمين إطلاقاً، وألا يصرِّحوا بذلك وألا يُعلنوه، وألا يعبّروا عنه وألا يتبنّوْه؛ بهذه الكيفية فإن السحرة المبتدئين الذين يحكموننا يلدون الوحوش. فمن ذا الذي لا يرى في هذا التعوّد على اللاتسامح، بداية لدعوة ضمنية أكثر بشاعة، ألا وهي أن لا يبقى للمسلمين وجود بتاتاً، أي أن يخلِّصونا من أنفسهم، أو نتخلّص نحن منهم، أن تصبح هذه الإنسانية- في تنوّعها، والتي تعبِّر عنها، في اللغة المتداولة، ألفاظٌ وكلمات مثل: مسلم، وعربي، ومغاربي، من الآن فصاعداً، غائبة ومنعدمة.

لهذا فإن في عملية حرمان أقلّيّة من حقوقها حاضر قبل احتمال إلغاء وجودها، المسألة التي يتّم التلويح بها، باستمرار، مثل منديل أحمر، هي مسألة الحضور الظاهر للمسلمين في الفضاء العمومي. سواء أتعلق الأمر بالمساجد أم بالصلوات أم باللباس أم بالتغذية. هذه الحروب الكلامية المكرورة التي يصنعها التضخيم الإعلامي، حيث تنتعش صحافة الرأي بدل صحافة الإعلام، تجعل فرنسا مريضة بذاتها، أعني هنا فرنسا كما هي وكما تعيش وتشتغل، وكما تتطوّر وتتحوّل، فهذا التضخيم الإعلامي يدفع فرنسا إلى رفض التعدُّدية التي توجد فيها، وعدم تقبُّل تنوّعها، وبالنتيجة عدم تحمُّل تحدّياتها الاجتماعية.

في الواقع، إن قضية هاجس الوشاح، هي حجاب ملقى على حساسياتنا

وسخائنا وفضولنا؛ فالتلويح «بمنظورية» (شيء مرئي)، هذه القطعة من القماش كما لو كانت القضية الحاسمة في فضائنا العمومي، هي دعوة لعدم الالتفات إلى القضايا الأخرى، أي كل ما يسعى هذا التركيز إلى تعتيمه وإخفائه، وفي مقدّمتها القضية الاجتماعية، أي قضية الأحياء الشعبية. الكراهية المسلَّطة على الإسلام وممارسيه من طرف لائكية متعصِّبة وخائنة للّائكية الحقيقية، هي تعبير عن الإنكار الاجتماعي للمهيمنين على المضطهدين.

يشهد على هذا التخبُّط، التفسير الخاطئ الذي يقوم به اليساريون الذين يخلطون- عادةً- بين الدّين والتطرُّف. وعلى الخصوص أولئك الذين يسارعون إلى إلصاق شبهة التعصُّب الديني بمعتقدات الأقلّيات، التي وصلت مؤخَّراً أو المستقرة حديثاً، والتي تميِّز فيالق الطبقات الشعبية التي جاءت محمّلة بماضيها وبثقافتها، هذا الثراء الذي يصنع تميّزها أكثر مما يصنع اختلافها.

تتعلَّق مسألة التفسير الخاطئ بالمقولة النمطية لكارل ماركس: «الدين أفيون الشعوب»، التي يلوِّح بها، باستمرار وبهدف إنهاء النقاش، دعاة لائكية الإقصاء الذين يرمون خارج الفضاء العمومي كل مظهر للانتماء الديني، وخاصة الإسلامي. والحال أنه إذا كلَّفْنا أنفسنا عناء قراءة هذه المقولة في سياقها، فسنكتشف أن رسالة ماركس مختلفة تماماً: إنها ليست دعوة لإعلان الحرب على من يُشهرون معتقدهم الديني، ولكنها دعوة للإنصات إلى المعاناة التي

يشكِّل الديني حاضنها، حتى ولو كان حاضناً وهمياً.

هاهو المقطع المقتطَف من «مقدِّمة لنقد فلسفة الحق عند هيغل»، وهو نصّ ينتمي إلى مرحلة الشباب، نُشِر سنة 1844، وفيه تبرز عند ماركس هذه المقارنة بين الدين والأفيون، كجَنّة مُصطنَعة وسعادة وهمية: «المأساة الدينية هي- في الوقت ذاته- التعبير عن المأساة الحقيقية والاحتجاج ضدّ هذه المأساة. الدين هو شهقة المخلوقات المضطهدة، وروح عالم بدون مشاعر، وهو أيضاً روح ما لا روح فيه. الدين أفيون الشعوب.».

اشتهرت هذه المقولة واستُعملت كحُكم غير قابل للاستئناف، لكنها أُخرجت من سياقها التاريخي المرتبط باكتشاف الغرب لمواد مخدِّرة وما تثيره من إقبال اجتماعي. فالأفيون مستعمل هنا كترفيه وليس كتدجين أو استبلاد. كأداة رائعة للتخلُّص من واقع مكروه ووسيلة لرفضه عبر الهروب الافتراضي.

باختصار: ليست هذه مواقف إدانة، ولكنها تعبير عن التفهُّم، إنما، مع ذلك، لا ينبغي أن يُفهَم منها أية مهادنة مع الأيديولوجيات الدينية. برفضه اختزال المعتقدات الدينية في هويّة جامدة، ومراهنته على حرّيتهم في الحكم في مواجهة التجربة الملموسة، رأى ماركس أن ما يقوم به الناس مجتمعين أهمّ مما يعتقدونه منفصلين، فيقبلهم كما هم، وبالخصوص إذا لم يكن لديهم، في إطار الإقصاء الاجتماعي الذي يعيشونه أي ملجأ غير هذا المتنفَّس الديني.

«الحقد على الدين» (حسب العبارة الدقيقة لبيير تيفانيان Pierre Tevanian) الذي استحوذ اليوم على اليسار، بما في ذلك أقصى اليسار، يفاجئ كثيراً. فبالأمس كانت المرجعيات الثقافية لهذا اليسار تنتقد- بالخصوص- المتطرِّفين المناهضين للدين. فهذا لينين يُدين «المناهضة البرجوازية للإكليروس (رجال الدين)، كونها وسيلة لإلهاء العمّال عن الاشتراكية» وهذه روزا لوكسمبورغ تنتفض في وجه «حرب العصابات المستمرّة منذ عقد من الزمن ضدّ القساوسة، والتي هي بالنسبة للبرجوازية الفرنسية إحدى الوسائل الأكثر فعّالية لتحويل أنظار الطبقة العاملة عن القضايا الاجتماعية ولِوأْد الصراع الطبقي، وهذا ليون تروتسكي يؤجّل فكرة «انتفاء الفوضى في العالم L'abolition du chaos terrestre»، ويقترح بدلاً عن هذا الأفق المستبعد إلغاء «انعكاسه الديني»[1].

وخلال الثورة الفرنسية، نشر ماكسيميليان روبسبيير M. Robe-spierre سنة 1792 في مجلة «لوديفونسور- Le Défenseur» هذه المناجاة: «ربّاه، هذه القضية قضيتك». وفي سنة 1793 تصدّى روبسبيير للتعصُّب الديني الذي قاده أنصار حملة راديكالية للقضاء على المسيحية. إنه «لا يرغب في كلّيّانية إلحادية» بحسب ما أشار إليه المؤرِّخ هنري غيلمان سنة 1989 في الذكرى المئوية الثانية للثورة الفرنسية، حين وصف- بشكل رائع- كفاح «النزيه

1- بالنسبة لتروتسكي الدين ما هو إلا أداة للتعويض عن الحرمان الذي تولّده العلاقات الاجتماعية الجائرة، وبالقضاء على الجور لا تبقى حاجة إلى الدين، وتنتفي الفوضى في العالم. بمعنى آخر: إن الذين يعادون الدين يخطئون الهدف، والعدو الحقيقي هو غياب العدالة الاجتماعية، لأن الدين ما هو إلا انعكاس لهذه الوضعية.

روبسبيير» ضدّ الحقد على الدين بأنه الموقف الذي يُخفي في الواقع خوفاً من الشعبوية، بما هو خوف اجتماعي كبير متستّر بالفكر الفولتيري (نسبة إلى الفيلسوف الفرنسي فولتير) المتنوّر، الذي يتصدّى للظلامية التي قُرنت بالمعتقدات الشعبية.

كان عنوان بحث غيلمان تحذيرياً: «ليصمت الفقراء» أي بتعبير آخر: إنّ على الفقراء أن يستسلموا حتى تبقى المِلْكِيّة محفوظة ومصانة ! ولتحقيق ذلك وجب إسقاط الأهلية عنهم بإحالتهم على خرافاتهم البليدة والمتعصِّبة، ومن ثَمّ تجريدهم من غناهم الروحي، واختزالهم في سواعد تعمل- وليس إطلاقاً- في عقول تحلم. وبحسب غليمان، عندما سمح روبسبيير لنفسه بالتعبير عن كل أفكاره بخصوص «العلاقة بين الأفكار الدينية والمبادئ الجمهورية» فإنه آنذاك كان قد تجاوز الحدود في نظر خصومه، لأنه يعرّي انبطاح، من يسمِّيهم طائفة الموسوعيين - رغم تنورّهم- أمام الجبابرة. لقد عبّر روبسبيير، الذي اختار- إذاً- عيد العنصرة لسنة 1794 للاحتفال بعيد الكائن الأسمى[1]، عن جرأة روسوية (نسبة إلى جان جاك روسو) لا يتحمّلها الفولتيريون، وهو بذلك - حسب غيلمان- كان قد وقّع قراراً بموته.

وعلى افتراض أن الثوريين الفرنسيين والروس يرعبونكم، فهناك

1- Fête de l'être suprême عيد مدني أقرّه روبسبيير في السنة الثانية لتأسيس الجمهورية، أي سنة 1794، كتعبير منه عن رفض الإلحادية والاحتفاء بالكائن الأسمى أي الخالق الذي يبارك الثورة وما آلت إليه، وهو بهذا يرفض اللائكية.

أيضاً جان جوريس، أحد سدنة الاشتراكية الفرنسية، جوريس ذو «الخلفية الفكرية» النزيهة، جوريس الذي أعلن في مجلس النواب سنة 1910: «لست من الذين ترعبهم كلمة ربّ»، جوريس الذي في أطروحته في الفلسفة حول «حقيقة العالم المحسوس» أثنى على هذا «اللامتناهي الحيّ، الذي هو فعليّ»، جوريس، وقد أصبح نائباً برلمانياً عن منطقة كارمو، يقرّ بحساسيته الميتافيزيقية على أعمدة جريدة «La Petite République»: «أؤمن إيماناً عميقاً بأن للحياة الإنسانية معنى، وأن هذا الكون كل متكامل، وأن كل قواه وكل عناصره تساهم في تحقيق إنجازٍ ما، وأن حياة الإنسان لا يمكن أن تكون معزولة عن اللامتناهي حيث تتحرّك وحيث تتمدّد»، جوريس الذي ذهب إلى حَدّ كتابة هذه العبارة الشُّجاعة المُوجَّهة إلى ذوي العقول القوية والمجروحة: «كل فعل خيّر هو إلهام من الحقّ، وكل مكابدة من أجل العدالة هي موقف اتّخذه الرّب»، جوريس الذي لم يتردّد تفاؤله التقدمي في دعوة السماء: «العدالة هي ومضة ربّانية كافية لإشعال كل الشموس».

مع اختلاف المراحل والسياقات، كل هذه الدعوات تَوَجّه إلينا التحذير نفسه: التلويح بالقضية الدينية هو إلهاء عن القضايا الديموقراطية والاجتماعية. وبالنسبة للذين ينحازون بعقلانية إلى المستغَلِّين والمضطهَدين والخاضعين لا يمكن لهذه القضية أن تكون المعيار الرئيسي؛ لأن ما نؤمن به منفصلين أقل أهمية مما نحقِّقه مجتمعين، أي أعمالنا ومطالبنا ونضالاتنا وتضامننا. والمنديل الذي

تتوشّح به مسلمة، والصلاة التي يلتزم بها مؤمن، والطقوس التي يقوم بها المؤمنون، كل هذه الاختيارات تعلق بحرّيّة الوجدان، وهي أقلّ أهمّيّة من الالتزامات العملية للمعنيين بهذا الأمر، بما نتقاسمه وما نشيّده معاً في حقيقة مساراتنا.

أن يكون المرء مسلماً وأن يعبِّر عن ذلك أو يعلنه، ليس- في حَدّ ذاته- أقلّ تلاؤماً مع أفكار التقدُّم والانعتاق من تأكيد طلبة وعمال حركة الشبيبة العمالية المسيحية أو حركة شبيبة الطلبة المسيحيين على هويّتهم المسيحية، عندما انخرطوا في النضالات النقابية والسياسية للبروليتاريا أو للشباب. ليس هناك ما يبرِّر أن نقرِّر وجود تنافر بين القيم الجمهورية ومُثُلها مبادئها، والمطالبة بالاعتراف واحترام وقبول المسلمين، إلا إذا اخترنا مرة أخرى أن نعود إلى الأحكام المسبقة للاستعمار التي تعيد ثقافات أخرى إلى ماهية واحدة للسيطرة عليها واضطهادها.

وعلى العكس تماماً، ففي الاعتراف بالأقلّيّات تتحقّق حيويةُ ديموقراطيةٍ تتقبَّل تنوُّع أفرادها، وتعدُّد وضعياتهم، وثراء اختلافاتهم. عن طريق احترام الاختلافات نبني التماثل السامي الذي تنادي به المبادئ الحيوية، التي لم تستنزف أبداً، مبادئ الحرّية والمساواة والأخوّة. وإذا كان لابدّ من مرادف للديموقراطية، فلعل الأنسب هو لفظ الانتقال: رفض الحياة المحتومة والأماكن المقيّدة والهويّات المغلقة، باختصار: رفض المستقبل الجامد، الانتقال بوصفه حركة

اللقاءات والتبادلات والانبهارات، وبكلمة واحدة: العلاقات.

في القضية الإسلامية تتحدَّد القضية الفرنسية: قدرتنا على تجديد فرنسا التي تنطلق نحو العالم جاعلة من العلاقة مع المتعدِّد أفضل مفاتيحها السحرية، بدل أن تنكفئ في هويّة وهمية قاتلة.

7

اللائكيّة الأصيلة

فولتيريّو الأمس كانوا- على الأقل- يرافقون حركة ثورية، حتى وإن كانت تستهدف كبح جماح العنفوان الاجتماعي والديموقراطي. أما أتباعهم اليوم، المنكفئون داخل ثوابتهم التنويرية المزعومة وعدم مبالاتهم بالمنعرجات والملامح الجديدة للمسألة الاجتماعية، فإنهم جامدون يتخبّطون في جهل العالم وعدم تفهّم الآخر.

في سنة 1989، تاريخ الذكرى الثانية للثورة الفرنسية، لم يتردّدوا في الحديث عن الاستسلام والخيانة والتخريب. ثلاث كلمات طنّانة كافية لإعلان الحرب، من خلال الإشارة في مجلة «النوفيل أوبسيرفاتور» إلى «ميونيخ المدرسة العمومية»[1] في سياق

1- «Munich de l'école républicaine» استعمال استعاري يلمّح إلى معاهدة ميونيخ سنة 1938 بين ألمانيا النازية والدول الديموقراطية، ومن ضمنها فرنسا التي مثلت بداية الصعود القوي للنازية وزحفها على أوروبا. استعملت هذه الاستعارة لأول مرّة في بيان وقّعه عدد من المثقفين الفرنسيين، من بينهم فلنكروت، وريجيس دوبري، إلى جانب الأسماء المذكورة في المتن، في نوفمبر 1989 عندما طرحت لأوّل مرّة قضية الحجاب في المدرسة الفرنسية. وقصد به أن الترخيص لفتيات مسلمات بالدخول محجّبات إلى المدرسة سيشكل بداية لاستسلام المدرسة العمومية أمام الزحف الإسلامي.

الحديث عن الوشاح الإسلامي. وفي سنة 2004، أي بعد خمس وعشرين سنة - مدّة جيل، كما لو أن الزمن تجمّد- وجدنا ثلاثاً من المحرِّضات، وهن الفيلسوفات: Élisabeth Badinter، و-Élisabeth de Fontenay، وCatherine Kintzler يبادرن، وهذه المرة في مجلة «ماريان Marianne»، بدعوة جديدة إلى اللازمة نفسها، لكنها أكثر اعتدالاً في التعبير: «اللائكيّة، حان الوقت لاستعادة المبادرة!».

والحال أن اللائكيّة التي يبتهلون بها كتعويذة سحرية لا علاقة لها باللائكيّة الأصلية، التي لا تعني التشنُّج في وجه الإقرار بعقائد الأقلّيّات، بل تعني الاعتراف بها، ليس دفعها نحو الاختفاء، ولكن الاعتراف بحقوقها المدنية. هؤلاء «المُلَيِّكين» [1] ، غير الأوفياء لتعهُّدات قانون اللائكية لسنة 1905، يشكِّلون بالنسبة للائكيّة ما يشكّله التطرُّف بالنسبة للدين، هذا بالنسبة للأقل حذقاً، أما الأكثر خبرة منهم فهم يشكِّلون- بالنسبة لها- ما تشكّله الطائفية للسياسة؛ لأن قانون 1905 الذي ينُصّ على فصل الكنائس والسياسة كان قانون حرّية من كل الجوانب أكثر منه قانون منع وقمع: قانون تحرير «الجمهورية» في مواجهة الكنيسة الكاثوليكية الرسولية والرومانية، وتحرير البروتستانتيين واليهود بعدما أصبحت عقائد الأقلّيات معترفاً بها بمستوى العقائد الغالبة نفسه، وتحرير المواطنين بدعوتهم إلى

1- «Laïcistes» من اللائكية، أي دعاة سحب كل المظاهر الدينية من جميع المؤسّسات العمومية. اضطررنا لنحت الكلمة المستعملة في المتن لأننا لم نجد أخرى تفيد معناها التزاماً بالاشتقاق من لائكية التي فضّلناها على العلمانية (كان ممكناً أن نشتقّ منها معلمنين) لأن بين اللائكية والعلمانية اختلافات سنوضّحها.

التخلّي عن خصوماتهم الطائفية للتركيز على أجندة أخرى واعدة وهي أجندة المكتسبات الديموقراطية والاجتماعية.

قانون الفصل بين الكنائس والسياسة ليس قطيعة بقدر ما هو وفاء بوعد جمهوري قديم تحقّق، أخيراً، ببراعة وذكاء تجاوزا صيحات غضب غلاة الكاثوليكية الرومانية. إنه إنهاء للصراع وليس إذكاءً له. نحن غالباً ما ننسى أن قانون الفصل بين الكنائس والسياسة، ليس هو إميل كومب Emile Combes المكرَّس كأبٍ لمعارك 1902 و1903 ضدّ المجاميع الكنسية، بل هو أريستيد برياند Aristide Briand، الظاهرة البرلمانية لهذا النقاش، والذي فُتِحت أمامه أبواب السلطة بعد مناظرات مع أقصى اليسار. إنه على عكس كومب تماماً: إنه رفضٌ لهوس معارضة الإكليروسية وتفضيلٌ «لفصل ليبرالي» حسب تعبير المرحلة، أي فصل يحترم حرّيّة الوجدان والمعتقدات.

فعلى غرار جمهوريين آخرين كانوا يسعون إلى قرار يُفترَض فيه أن يجعل الكنيسة تحت سلطة الدولة، كان كومب متشبّثاً بالكونكوردا النابليونية[1] لسنة 1802. أما بابوية روما والأحبار فكانوا متشبّثين بها أيضاً لسبب آخر، وهو أن تحافظ الكاثوليكية على وضعية هيمنة، ما بين عقيدة الدولة وعقيدة غالبية الفرنسيين.

1- «Concordat napoléonien» اتّفاق وُقِّع سنة 1802 بين نابوليون بونابرت وبابوية روما لوضع حدّ للصراع بين الثوريين والكنيسة وللحروب الدينية التي أعقبت الثورة الفرنسية في مرحلة الرعب الكبير. يعترف البابا في هذا الاتّفاق بالنظام الجمهوري الناشئ عن الثورة، ويتنازل عن الممتلكات الكنسية التي انتُزعت من رجال الدين. بالمقابل تعترف حكومة الجمهورية بأن الكاثوليكية الرومانية هي عقيدة الأغلبية.

«لن تمحوا الأربعة عشر قرناً الماضية بجرة قلم»؛ ذلك ما صَرّح به رئيس المجلس إميل كومب في أثناء تدخله في البرلمان بتاريخ 26 كانون الثاني / يناير 1903، لرفض مجرّد التفكير في الفصل؛ لذا فإن اختيار صيغة الجمع لعنونة قانون 1905 كان بمثابة جواب، فأريستيد برياند لم يتزحزح قطّ عن الترديد- بإنصاف- خلال النقاشات «نحن أمام ثلاث كنائس» أي الكاثوليكية والبروتستانتية، والإسرائيلية، يجب معاملتها بمستوى الحياد نفسه.

لكن في سنة 1905، لم يعد كومب في السلطة، ولم تعد هناك كونكوردا قائمة، إذ في نهاية 1904 انكشفت «قضية البيانات الاستعلاماتية»[(1)] وهي قضية انحراف طائفي لوزير الحربية الذي التجأ إلى علاقات ماسونية بهدف تسهيل الترقّي العسكري للضبّاط ذوي الميول الجمهورية. كانت هذه القضية كارثية لرئيس المجلس الذي تنحى في كانون الثاني/ يناير 1905 واضعاً حَدّاً لأطول حكومة لكتلة اليسار في تاريخ فرنسا. أما الكونكوردا النابوليونية فقد كانت ضحيّة لسَبْقٍ إعلامي، خرج من الملفّات السرّية للمستشارية، وروَّج له جان جوريس شخصياً على أعمدة يوميته الجديدة «لومانيتي- L'Humanité». ففي 18 من أيار/مايو 1904 تحت عنوان «الاستفزاز»، كشف عن مذكِّرة احتجاج الفاتيكان على زيارة

---

1 - «L'affaire des Fiches» فضيحة سياسية تقضي بوضع بيانات لضباط الجيش الفرنسي موازية للبيانات العسكرية الرسمية والقانونية، على أساس أن تتضمّن معلومات تنتمي إلى حقل الخاص والشخصي من ميولات دينية وسياسية لتسهيل ترقية الضباط الموالين للنظام. نتج عن هذه الفضيحة إسقاط حكومة كومب ونهاية مساره السياسي.

رئيس الجمهورية إميل لوبي Emile Loubet لروما، وهي مذكِّرة مهينة لفرنسا دفعت كليمونسو[1] Georges Clemenceau إلى المزايدة على صفحات جريدة «لورور L'Aurore» بتاريخ 18 مايو بمقال تحت عنوان لبق: «حرب البابا» أعقبه استدعاء السفير، ثم قطع العلاقات الديبلوماسية بين فرنسا والفاتيكان في يوليو/تموز. مما جعل الفصل بين الكنيسة والدولة أمراً محتوماً.

بذلك كان جهاز التسريع قد انطلق؛ فهذا الوعد الجمهوري كان مسطَّراً في جميع برامج الجمهورية منذ 1869، وقد لخَّصه، بشكل رائع، فيكتور هيغو في المجلس الوطني يوم 15 يناير 1850: «الكنيسة في بيتها، والدولة في بيتها». لم يكن ذلك إنجازاً فحسب بل تتويجاً ديموقراطياً وأنموذجاً لعمل برلماني غني ورفيع ومتمهِّل. ما بين 1902 و1903 قُدِّمت- على الأقل- ثماني مقترحات لقوانين تعبّر عن كل أنواع الحساسيات، دفعت النواب إلى وضع اليد على هذا الموضوع وإحداث لجنة مكوّنة من ثلاثة وثلاثين عضواً في يونيو/حزيران 1903. وقام، منذ ذلك الحين، الاشتراكيون الذين يمثِّلون أقلّية في كتلة اليسار بحملة انفصالية لعبوا خلالها دور موجِّه الأغلبية، فحصلوا على أصوات الراديكاليين والراديكاليين الاشتراكيين.

هناك أربع شخصيات أساسية في هذا الموضوع: فرديناند

1- سياسي فرنسي مقرّب من التيار الراديكالي تولّى رئاسة مجلس (الحكومة الفرنسية) ما بين 1906 - 1909 و1917 - 1920.

بويسون Ferdinand Buisson، رئيس اللجنة، وهو اشتراكي راديكالي، والمشرف السابق على القاموس البيداغوجي الشهير الذي أنجز في عهد جول فيري، الحائز- لاحقاً- على جائزة نوبل سنة 1927، وأريستيد بورياند Aristide Briand، مقرِّر القانون، وكان ينتمي إلى تيار جان جوريس في الحزب الاشتراكي، بعد البراعة التي أبداها خلال النقاشات سوف يحقِّق واحدة من أطول المسارات الوزارية للجمهورية الثالثة حيث كان رئيساً للمجلس إحدى عشر مرة، ووزيراً لأكثر من عشرين مرة، وخاصة وزيراً للخارجية، نشر سنة 1930 مذكِّرة حول وحدة فدرالية أوروبية، وحصل سنة 1926 على جائزة نوبل للسلام، الثالث فرانسيس بريسني Francis Pres-sensé، نائب برلماني اشتراكي، من الدريفوساريين المتحمّسين، أصبح رفيقاً مخلصاً لجوريس، ورئيس رابطة حقوق الإنسان منذ 1904، وهو صاحب مقترح القانون الأكثر تطوّراً حول الفصل بين الكنائس والدولة الذي ألهم أشغال اللجنة بشكل كبير. وأخيراً جان جوريس، وبطبيعة الحال فإن شخصية النائب البرلماني عن إقليم «تارن Tarn» قد هيمنت على الحياة البرلمانية. بقوته الفكرية وأسلوبه الخطابي، لم يتوانَ جوريس عن المخاطرة والمصارعة، وهو الذي تتجسَّد فيه السياسة التي تُتْبِع القول بالفعل، وحيث السياسة تعبِّر عن الإرادة، فصنع بذلك مساراً زاهداً، بغضّ النظر عما قاله عنه شارل بيغي بحنق.

كانت النتيجة بحجم هاته الشخصيات، حيث كانت- بالفعل- تعبيراً

عن تصوّر جديد وإيجابي لللائكية، ليس له ما يوازيه لدى الأمم الأخرى. يظهر هذا في البندين الأول والثاني من القانون كونهما أنموذجاً للوضوح المعلن في صيغة مبادئ كبرى: «البند الأول: تضمن الجمهورية حرّية الوجدان. وتضمَن حرّية ممارسة المعتقدات لا يحدّ منها سوى القيود المسطّرة أسفله صوناً للمصلحة العامة. البند الثاني: لا تعترف الجمهورية ولا تُموّل ولا تدعم ماديّاً أيّة ديانة؛ وعليه فابتداء من الفاتح من يناير/ كانون الثاني الموالي للمصادقة على هذا القانون، ستلغى من ميزانية الدولة والمقاطعات والجماعات المحلّية كل الإنفاقات التي لها علاقة بممارسة الأديان.».

الدولة اللائكية ليست معادية للأديان ولا غير مبالية بها، إنما هي منفصلة عنها، وممارستها مرتبطة بهذا العالم وليس بغيره، وذلك دون تجاوز. بقي- إذاً- تحاشي عودة الديني بصيغ أخرى، أي الهواجس السياسية التي تقدّس الأمّة والحزب والهويّة.. إلخ، وعقائد الخلاص الأرضي هاته، التي ليس لعملها التخريبي ما تفتخر به أمام السُّلَط التيوقراطية، وهذه- كما هو واضح للعيان- لم تنجزها الإنسانية بعد.

حتى بيغي Péguy الذي ابتعد عن جوريس بسبب مناصرته لتوجُّهات إيميل كومب والسلطة المدنية المطلقة، وبشكل عام لكتلة اليسار، والذي انقلب- لاحقاً- نحو الأيديولوجية الوطنية (فقد نشر كتابه Notre patrie في أكتوبر/تشرين الأول من سنة 1905)،

ولم يتوقَّف عن توجيه النقد اللاذع لجوريس، أقرّ بذلك: «لقد لاحظت- مثل الجميع- أن هذا الفصل قد تمّ، على الأقل في البرلمان، وبكيفية مشرّفة إلى حد ما؛ [..] ولم تكن مطلقاً ممارسة اضطهادية ولا إلغائية للكنيسة من طرف الدولة، أو محاولة للقمع والهيمنة المناهضة للكاثوليكية، ولكنها كشفت عن مجهود جدّي للتحرُّر المتبادل».

من المؤكَّد أن تطبيق القانون لم يخلُ من بعض التوتُّرات والأخطاء، أساساً، فيما يخصّ جرد الممتلكات الدينية قبل تفويتها للجمعيات الدينية وهو ما تطلَّب بعض التدقيقات القانونية إلى حدود سنة 1908. وإذا كان الفصل بين الكنائس والدولة قد شكَّل ميداناً خصباً لمعارك حركة «العمل الفرنسي» مما ساهم في انغراس الرأي العام الكاثوليكي في النعرة الوطنية، فإنه لم يصل إلى حَدّ الأزمة المخيفة. وبالنسبة للكنيسة فإن ضرورة التحوُّل هاته كانت هي البداية، أما بالنسبة للدولة فقد كانت تلك هي النهاية لحفظ ملفّ قضية كانت ما تزال مؤجَّلة.

خلال النقاش الختامي في مجلس النواب يوم 3 يوليو/ تموز 1905 أعلن أريستيد برياند عن ذلك بشكل لا لبس فيه: «إنجاز هذا الإصلاح سيكون، من بين تأثيراته المستحبّة، تحرُّر هذا البلد من وسواس حقيقي، بسبب تأثيراته أغفلنا قضايا أخرى مهمّة، ذات طبيعة اقتصادية واجتماعية، والتي كان يفترض أن يُلزِمنا الانشغال

بعظمة هذا البلد ورفاهيته بإيجاد حلول لها منذ زمن».

وهنا نجد صدى لهفة جان جوريس الذي توجّه بالسؤال إلى حكومة إيميل كومب على أعمدة جريدة «لاديبيش- La Dépèche» بتاريخ 15 آب / أغسطس 1904: «لقد آن الأوان للانتهاء من المشكل الكبير والاستحواذي لعلاقات الكنيسة بالدولة لتتفرَّغ الديموقراطية تماماً للعمل الضخم الشائك للإصلاح الاجتماعي والتضامني التي تشترطه البروليتاريا... فابتداءً من دخول تشرين الأول/أكتوبر يجب أنْ نباشر مناقشة الضريبة على الدخل والتصويت عليها. وابتداءً من كانون الثاني/ يناير يجب أن تكون مناقشة قانون معاشات العمال والتصويت عليه قد انتهت، ومباشرة بعد ذلك يُفتح النقاش حول الفصل بين الكنائس والدولة».

المجال- إذاً- للقضايا الاجتماعية، المجال لكل هذه المعارك من أجل هذه الحقوق الاجتماعية التي مازالت في الانتظار: يوم عمل من ثماني ساعات، ومعاشات العمّال، والحق النقابي.. إلخ. المجال إلى حدود صيف 1914 لسباق السرعة بين الاجتماعي والوطني، بين منطقين متناقضين ظاهرياً: منطق الأممية العمالية، ومنطق الوطنية الجمهورية، تنافس سيصل مداه من خلال تذويب الأول في الثاني. لكن في سنة 1905 لم يكن أي شيء قد تأكّد بعد، مثلما هو الحال اليوم في 2014، حيث لا شيء أُنجِز في سباق السرعة هذا، المشابه لسابقه، بين الهوية والمساواة، بين تضخيم

الأولى أو توسيع مجال الثانية.

«الديموقراطية الفرنسية ليست متعَبة من الحركة، بل متعبة من الجمود»، ذاك ما أعلنه البرلماني الشاب جان جوريس في 1887. إن الحركة التي ندافع عنها، هنا، هي حركة ديموقراطية واجتماعية جذرية، لرفض الجمود نفسه الذي ينخر ويفسد. وكما أن الهوامش هي التي تمسك بصفحات الكتاب، فإن مصير هذه الحركة يتحدّد بالمصير الذي نخصِّصه للأقلّيّات التي مازالت محرومة من حقوقها المدنية: لكل الذين ليست لهم معتقدات الأغلبية نفسها، لكل الذين يفصحون عن اختلافهم، لكل الذين لا يكتفون بالتفكير بشكل مختلف، بل لا يتنكرون لاختلافهم: البروتستانت واليهود بالأمس، والمسلمون اليوم.

8

تجاهُل العالم

على كافة المستويات، إن وضعية الأقلّيّات هي التي تعبّر عن القيمة الأخلاقية للمجتمع؛ لهذا كتبت هذا الكتاب «من أجل المسلمين» في فرنسا، وأنا لا أشكّ بأنه في أماكن أخرى ستُكتب أعمال أخرى «من أجل» الدفاع عن أقلّيّات أخرى: مسيحية ويهودية وغنوصية وأرواحية ولادينية وغير مؤمنة، أو منحدرة من الإسلام نفسه حيث ينحاز سنّيّون للشيعة، أو العكس. وإلى ما هو أبعد من بلدي أكتب ضدّ حرب العوالم التي نريد إقحام الشعوب فيها بصناعة حقد هويّاتي بغطاء ديني.

لكنني موجود في فرنسا، حيث أعيش وأشتغل، وهنا بالذات، بالنسبة لنا، تتّم هذه الانتفاضة للضمائر. لا ينبغي أبداً أن تكون الجرائم المرتكبة من مسلمين مزعومين، والتي أغرقت المسلمين أنفسهم في حروب لا نهائية، مبرِّراً لردّة فعل اضطهادنا لمسلمي فرنسا. لا ينبغي أن تشفع لنا انحرافات فردية أو صراعات تحدث في مناطق بعيدة

أن نعدّ (جملةً) رجالاً ونساء وأطفالاً، كخطر يهدِّد وحدة أونقاء جماعتنا الوطنية (الأمّة)، تحت ذريعة قناعاتهم الروحية وعقيدتهم ودينهم وأصلهم وثقافتهم وانتمائهم أو مظهرهم.

لا ينبغي أبداً أن تكون فوضى العالم مبرِّراً لتجاهل العالم، بتعقيداته وتنوّعه وهشاشته. يكفي أن نلتفت إلى الخلف، إلى حوالي أربعة عقود، ونراجع الحصيلة الكارثية للتدخُّل في الشرقين الأدنى والأوسط، وأيضاً حول البحر المتوسط، من طرف قوى تحسب نفسها على الغرب منذ بروز الإسلام السياسي سنة 1979 مع الثورة الإيرانية، لكي نكتشف الحصيلة الكارثية لهذا التخبط. في الوقت الذي بقيت فيه القضية الفلسطينية في انتظار لا يطاق. رغم اعتراف غالبية قوى الحركة الوطنية الفلسطينية بإسرائيل، فإن أوروبيين وأميركيين ظلوا يساندون، بالتناوب أو بالتوازي، سلطات ديكتاتورية تدّعي اللائكيّة أوتنظيمات دينية متطرّفة، وهي رغم ما بينها من اختلاف إلا أنها تتشابه في إهمال حقوق شعوبها.

والحال أنه، منذ المنعطف التونسي ديسمبر/كانون الأول 2010 - يناير /كانون الثاني2011 كرجّة جيوسياسية تتجاوز الحدود، قرّرت شعوب المنطقة أخيراً المطالبة بحقوقها، وبالبدء في كتابة التاريخ من جديد، فإن هذه الشعوب كذّبت كل الأحكام الجاهزة، خاصّة أحكامنا نحن التي حكمت عليها بالخضوع لأنظمة استبدادية أو الانغلاق داخل التطرّف الديني. وفجأة اكتشفنا شعوباً تحرّكها

المُثُل الديموقراطية للحرّيّة والعدالة، شعوباً تتقاسم معنا الآمال نفسها وأحلام الانعتاق والتّوق إلى الحرّية نفسها.

إن هذا التاريخ المبدع والسخي، الكارثي أو المؤلم، هو الذي يُكتب منذ ذلك الحين، انطلاقاً من تونس إلى مصر مروراً بسورية واليمن. وكون هذا الحدث لم يكن متوقَّعاً هو ما يُشكِّل ميزته الرئيسية؛ لأنه يزعزع ما كان ثابتاً ويخلخل ما كان يبدو راسخاً. وهذا بالضبط هو ما يسمّى في التاريخ (ثورة): ليس ما نتوقّعه أو نتحكّم فيه، ولكن الذي يحدث فجأة دون سابق إنذار، ويبتكر مساره دون برنامج أو حزب أو زعيم مُنَصّب سلفاً، وتعتريه انتصارات وانكسارات، وآمال وخيبات.

أن تنجح الثورة أو تفشل، أن تُقمع أو تُصادر، فتلك- بطبيعة الحال- مسألة أخرى مرتبطة بموازين القوى، التي لا يتحكم فيها الزمن وحده؛ إذ إن الشعوب الأخرى هي- أيضاً- فاعل في هذه الثورة بحسب ما ستكون لا مبالية أو متضامنة. ذلك أن هذه الأحداث الثورية، من خلال ارتباكاتها الواضحة وتبايناتها الكبرى، منحت- على الأقل- فرصة لم تكن منتظرة لزعزعة قَيْدٍ مزدوج: أحدهما هو ذلك الذي يحجز شعوباً داخل البؤس والقمع وإنكار حقّها في العدالة والحقوق، وثانيهما هو ذلك الذي يَسجن باقي العالم في الخوف من فوضى التطرُّف الناتجة عن هذه المعاناة، بوصفها تهديداً يُستخدم لإطالة عمر الظلم واللامساواة، اللذين يرمز لهما

المصير القاتل الذي وُضِع فيه الشعب الفلسطيني.

لم يحسم الموضوع بعد، كما تبيّن ذلك، وللأسف؛ الحرب الأهلية السورية أو الانتكاس نحو العسكراتية في مصر، عكس التقدُّم الحذر للثورة الديموقراطية التونسية: البربرية أو الديكتاتورية، الله أو الجيش. وفي جميع الحالات إنكار الديموقراطية.

إن عودة آلة الضغط هاته، حيث تُحتَجز، من جديد، شعوب تسير نحو الانعتاق، تُهدِّد نقاشنا العمومي، وتجعله منحطّاً وتافهاً مما يضعف الأمل في عهد جديد في البحر المتوسط، هذا العهد الذي يمكنه أن يحرِّرنا، حتى في فرنسا، من الانفعالات السلبية التي تأسَّست عليها سياسة الخوف لما بعد 11 سبتمبر/أيلول والتي استنفرت مجتمعاتنا للالتحاق بفيالق حرب لا نهائية ضدّ إرهاب ألصقت صورته بالإسلام.

مُنَظّرو صدام الحضارات، الذين يُماهون (يعيدون إلى ماهية واحدة أو جوهر ثابت) الهويّات والثقافات والأديان، لا تهمّهم شكوك واحتياطات التفكير المركّب في هذه الأزمة المتعدِّدة الأشكال، حيث تصطدم الهبّات الديموقراطية بمصائب دموية، فسارعوا إلى إعلان الإسلام غير القابل للتلاؤم مع الديموقراطية. فمنذ البداية اختار مشعلو الحروب في العالم المراهنة على انكسار الشعوب، التي كان بالأحرى يجب دعمها في مطالبتها بالمثل الكونية للحرّية والمساواة، لاسيما وأن حراكهم يشهد على التحوّل العميق

لمجتمعاتهم، التي تتقارب مع مجتمعاتنا أكثر مما تتنافر معها، ديموغرافياً وثقافياً، كما بيّن ذلك بوضوح إيمانويل تود-Emmanuel Todd، ويوسف كرباج Youssef Courbage، في كتباهما «موعد الحضارات- lerendez-vous des civilisations».

المتحكّمون في السياسة التي رافقت كارثة ما بعد 2001 ما فتئوا يعودون إلى هواجسهم الكزينوفوبية والتمييزية والتي تعيد الناس إلى ماهية واحدة مقفلين- بفرح ظاهر- باب الأمل المفتوح منذ 2011. بهذا التصرُّف فنحن نجازف بمستقبلنا ما دام هذا المستقبل يُبنى من خلال علاقاتنا مع الأمم المتوسطية الأخرى لأسباب جيوسياسية واضحة حيث يمتزج التاريخ بالجغرافيا والاقتصاد والديموغرافيا. ولهذا السبب بالذات فإن القضية الإسلامية تمتلك، في فرنسا وخارجها، في كل أوروبا، المفتاح المباشر لعلاقتنا مع العالم والآخرين.

في دراسته حول الإسلام في وسائل الإعلام، كأنموذج عملي لتأمّلاته حول الاستشراق، كبناء ذهني لشرق خيالي من قِبل الغرب، كان إدوارد سعيد قد بيّن، منذ مدّة، الوضعية الاستثنائية للقضية الإسلامية كمنطقة عمياء في علاقتنا مع الآخر حيث يرى أنه «إذا كانت التعميميات التشكيكية حول الثقافات الأخرى لم تعد مقبولة في الغرب، فإن الإسلام يشكِّل استثناءً؛ حيث يبدو أن الخطاب حول الذهنية والشخصية والدين والثقافة الإسلامية، لا يجد موقعاً له

داخل النقاش المهذّب حول الأفارقة واليهود والآسيويين أو شعوب شرقية أخرى.». هذا ما كتبه في مقدّمة الطبعة الثانية سنة 1997 لهذا الكتاب الصادر سنة 1981.

أميركي من أصل فلسطيني، ذو توجُّه ليبرالي بالمعنى الأنجلوساكسوني للراديكالية الديموقراطية، إدوارد سعيد الذي توفِّي سنة 2003، والذي لم يكن مشتبهاً بتعاطفه مع القوى المحافظة والرجعية في العالم الإسلامي، بيّن في النص ذاته «الأجواء المشحونة» التي تخلقها هذه القوى و«هذه الصورة المنفرّة للإسلام» التي تروِّجها. غير أن الذي كان يصدمه، انطلاقاً من نيويورك حيث يعيش وحيث أصدر إنذاره، أربع سنوات قبل أحداث 11 أيلول/ سبتمبر 2001، هو هذا التوظيف الميكانيكي لـ«يافطة الإسلام» في بلداننا، «كصيغة هجومية» وفق الأنموذج الآتي «الأصولية تساوي الإسلام، وهذا يساوي ما يجب أن نتصدّى له اليوم مثلما تصدّينا للشيوعية في مرحلة الحرب الباردة»، معترضاً على هذه «التعميمات غير المقبولة وغير المسؤولة» حيث «يتمّ التغاضي عن الظروف الحقيقية» يجيب إدوارد سعيد بأن: «الإسلام ليس محدَّداً سوى لجزء يسير من العالم الإسلامي الذي يبلغ تعداد سكّانه مليار شخص، ويشمل العشرات من الدول والمجتمعات والتقاليد واللغات، ويحتوي عدداً من الحقائق المختلفة»، معتبراً أنه «من العبث أن نلصق كل هذا بالإسلام»، و«نظن أن الإسلام ينظِّم المجتمعات الإسلامية في أدقّ تفاصيلها، وأن دار الإسلام هي هويّة ثابتة ومتفرِّدة، وأن

الدين والدولة متداخلين في الدول الإسلامية، وهلمّ جرّا». وينزعج من نتائج هذا التخبّط لدى الغرب، ولاسيّما إنتاج نوع من النبوءة الذاتية الإنجاز عن إسلام مستعدّ- تلقائياً- للعب الدور المخصَّص له من طرف الغرب، وخاضع للأصولية المهيمنة وفريسة لليأس.».

مع الأسف، لقد تحقَّقت هذه التوقُّعات السوداوية لإدوارد سعيد، حيث أصبحت التمثُّلات الغربية السائدة حول المسلمين أكثر راديكالية من ذي قبل، وهو ما كنّا في غنى عنه. وما حدث في الأزمات المصرية والسورية والعراقية... (بحسب ما ستؤول إليه) سيكون إما تأكيداً أو نفياً لهذا التصوير الكاريكاتوري الذي تقتات منه، في الشرق كما في الغرب، التشنجات الهوياتية والكزينوفوبية. وإذا كان عجزنا كبيراً عن التأثير في مساره على المدى البعيد، فإن مسؤوليتنا، بالمقابل، ضخمة بخصوص انعكاسه القريب، خاصة في فرنسا، هذا البلد الأوروبي الذي تعيش فيه أكبر جالية مسلمة، بكل ما تحمله هذه الصفة من معانٍ: مسلمون بالأصل أو الثقافة أو الدين ، وحيث الإسلام أوّل أديان الأقلّيّات، في مقابل الكاثوليكية متقدّماً على اليهودية والبروتستانتية.

المؤرِّخة لوسيت فالونسي Lucette Valensi، التي توظِّف مفهوم الزمن الممتدّ[1] في دراساتها حول تاريخ المسلمين «الغرباء

1- La longue Durée مفهوم نحته فرناند بروديل Fernand Broudel أحد مؤسّسي مدرسة الحوليات في فرنسا. ويقصد به، بدل التركيز على التاريخ الحدثي والظواهر السريعة التحوّل، ينبغي الاهتمام بالظواهر الاجتماعية والطبيعية البطيئة ومقاربتها على امتداد زمني طويل مثلما قام به في أطروحته حول المتوسط والعالم المتوسطي في عهد فيليب الثاني.

المألوفون» [في أوروبا] حسب عنوان دراستها، حذّرتنا، على الخصوص، من الوقوع في فخاخ «أساس يهودي- مسيحي» للحضارة الأوروبية الذي، بحركة واحدة، يلغي المكوِّنات الأخرى، وفي الآن ذاته يُنسينا المرات العديدة التي تقاتل خلالها الأوروبيون باسم الدين «عندما يعزو البعض أوروبا إلى أساس مسيحي، ويخصّونها بدور استثنائي في مصير العالم، فإنهم يستثنون حضارات أخرى، وفي الوقت ذاته يرفضون هذا الدور لمواطنين غير مسيحيين من أوروبا الحالية، المسيحيون ينحدرون من أصل نبيل، أي هم أوروبيون أقحاح، أمّا الآخرون فهم ضيوف، وسيظلّون كذلك»، كما تُعرّي «الاستمالة الخادعة» التي تُوَرّطُ اليهود، بعدما تمّ اضطهادهم، لمدّة طويلة، في مُماهاة أوروبا (بمعنى حصرها في ماهية يهودية - مسيحية)، ويجعل هذه الأخيرة تقصي- بالدّرجة الأولى- المسلمين وتُبعد كذلك ذوي الأصول الصينية والهندية والإفريقية الذين لا ينتمون إلى أية ديانة توحيدية. وتتابع لوسيت فالونسي «ولكي نبدو أكثر سخاءً، أو ربما لأننا توصّلنا إلى إدماج الحضور اليهودي، أو لأننا كذلك نتذكّر هنا أو هناك سَعْيَنا إلى تنفيسه وإراحته، نقحم صفة: التقليد الأوروبي الذي قد يصير عندئذ يهودياً مسيحياً».

ولكن، من وجهة نظر تاريخية فإن الأمر يتعلّق هنا بحكاية خيالية تخفي «عملية مزدوجة»: «استعادة الوهم باستمرار التوجّه الكوني»، مع أن أوروبا لم تعد وحدها تحدِّد إيقاع العالم من جهة، ومن جهة أخرى تدعيم «وَهْم المحافظة على هوية متجانسة موروثة عن ماض

سحيق، علماً أن هذا النّقاء العتيق لم يتمّ التحقّق منه قَطّ».

وخلاصة القول، تختم المؤرِّخة: «هذا البناء الأيديولوجي يرتكز على تشييد حاجز خارجي غير قابل للاختراق، يقصي كل بلد وكل أمّة لا تتقاسم هذا الماضي المسيحي، يرسي حاجزاً داخلياً يستهدف سكّان أوروبا غير المؤهّلين للتحوُّل إلى مواطنين أوروبيين لأنهم جاؤوا من أصقاع خارج المجال المسيحي».

إن هذه العملية تقطع أوصالنا وتخدعنا، لأنها تروّج لأوروبا متنكّرة لذاتها، وللتنوّع الذي شَكّلها وللإقصاءات التي تسبَّبَت لها في الألم. إن الدفاع عن الحقّ في الاعتراف بإسلام أوروبي، هو، بالعكس، وفاء لأعظم ما في الإرث الأوروبي الذي تشكّل من تنوّع في اللغات والأديان والأصول، وحرّيّة الأفراد وتسامح المجتمعات.

9

لقاء الآخر

«لأوّل مرّة يصبح الآخر مشكلة داخلية للثقافة الأوروبية بشكل حقيقي، مشكلة أخلاقية تعني كل واحد منا».

هذه العبارة لصحافي أوروبي، ولكنه ليس أيّاً كان. إنها لمحقّق صحافي كبير جالَ العالم كلّه في مرحلة سابقة من حياته، سافر بحثا عن اكتشاف سخيّ للآخرين، لأناس آخرين، وشعوب أخرى وثقافات أخرى، لاسيّما في إفريقيا. إنها لمواطن بولوني، وُلِد سنة 1932، ولكنه لم يَنْسَ أن أرضه اختيرت من طرف النازيين كأرض لمعسكرات الإبادة، وبُصِمَتْ إلى الأبد باغتيال رجال ونساء وأطفال، خطؤهم الوحيد أنهم ولدوا مختلفين: يهوداً أوغجراً أو...

والكتاب الذي اقتُطفت منه هذه العبارة مُعَنْون بـ«هذا الآخر»، وهو بوح أشبه بوصية للأجيال القادمة نشره، رايزارد كابوشينسكي Rayzard Kapus`cinski في السنة السابقة لوفاته في كانون الثاني/يناير 2007، في فرسوفيا، جمع فيه العديد من المحاضرات

ليُحوّل تجربته المهنية إلى تأمُّل سياسي. إنه الطريق المحفوف بالشكوك للتحقيق الصحافي حيث «كل لقاء مع الآخر هو لغز، وسير نحو المجهول بل سرّ «نتعلم منه- على وجه الخصوص- أننا مسؤولون عن السفر الذي نقوم به»». بصيغة أخرى فإن هذا الآخر، الذي يبهرنا اللقاء به أو يزعجنا أو يضعنا في حيرة، يتوقَّف علينا في نهاية المطاف، يتوقَّف على مقاربتنا ونظرتنا وفضولنا، «يتوقّف على العناية التي نخصّه بها، يتوقّف على رفضنا الاستسلام للمبالاة التي تولّد مناخاً يمكن أن يؤدّي بنا إلى أوشفيتز [1] »، كما يلخّص الكاتب.

«قف ! وانتبه !»، هكذا يفاجئ كابوشينسكي قارئه عبر استحضار فكر الفيلسوف إيمانويل لوفيناس Emmanuel Levinas: «إلى القرب منك يوجد الآخر، بادرْ إلى لقائه. اللقاء هو الاختبار والتجربة الأكثر أهمّيّة. انظر إلى الوجه الذي يقترحه عليك الآخر؛ من خلال هذا الوجه ينقل إليك ذاته، بل، أفضل من ذلك، يقرّبك من الله.». إن البرودة وانعدام الإحساس والجهل الذي يقودنا إلى تجاهل الآخر.. كلّها خطوات تبعدنا عن الخير، في حين أن الاطّلاع على اختلافه «هذه الغيرية التي هي غنى وقيمة» تقرِّبنا منه.

إن هذه المبادرة ليست بديهية، إنها تتطلَّب مجهوداً، يذهب كابوشينسكي إلى حَدّ وصفه بـ«التضحية بالذات، والبطولة»؛ لأنه

1- Auschwitz ، في بولونيا. أشهر مراكز الاعتقال والمحتشدات النازية في حيث تعرّض عدد كبير من اليهود إلى مختلف أشكال التعذيب والإبادة.

يَلزَمنا أن نفكر ضدّ ذواتنا وعاداتنا وإرثنا، في الاتّجاه المعاكس لخمسة قرون هيمنت فيها أوروبا على العالم، سياسياً واقتصادياً وثقافياً، وأنشأت علاقات مع الآخر غير متماثلة بتاتاً، علاقات هيمنة ووصاية أبوية. نحن نعيش وضعية إعادة الرسالة إلى المرسِل حيث الآخر يفرض نفسه- بشكل نهائي- على مائدة العالم، في الوقت الذي لم يعد بإمكان أوروبا الادّعاء بأنها تنفرد وحدها بالتربُّع على عرشه وبمنأى عن كل تهديد، تستحوذ على السلطة كما كان الأمر في الماضي.

هذا هو التحدّي الكبير الذي ينتظرنا، حيث سنطلب، وبصدده سنُحاكم حسب ما إذا كنا نعامل الآخر كأخ أو كغريب. هذا الآخر الذي اتّخذ في مجتمعاتنا صفة المسلم. وبهذا الآخر يتحدَّد مستقبل علاقتنا مع العالم. ليس لنا من عدوّ سوى الخوف؛ ولذا وجبت مواجهته بالشجاعة، شجاعة تمثّل الأنموذج الذي يعيد لنا الثقة، شجاعة المبادئ، شجاعة الجرأة وشجاعة الصمود، وشجاعة الأخلاق الرفيعة وشجاعة مختلف أشكال التضامن.».

بالأمس، كما اليوم، الخوف من العالم هو محفِّز جميع أنواع الكزينوفوبيا والعنصرية، وأمام عجزهم عن رفع تحدِّيات العالم وفهمها والتحكُّم فيها فإن الحاكمين الذين يتاجرون بالأحقاد يبحثون عن مواصلة مسارهم من خلال اتّخاذ أكباش فداء للتخلُّص من الخوف الذي يسكنهم ويشلّ حركتهم، وللتحرُّر منه.

«إنه إنسان خائف» هذا ما كتبه جان بول سارتر Jean-Paul Sartre منذ سنة 1946 بصدد أعداء الساميّة في «تأمُّلات حول المسألة اليهودية- Réflexions sur la question juive»، لكن هذا الوصف ينطبق اليوم كذلك على الإسلاموفوبي والزنجوفوبي والغجروفوبي[1] : «إنه إنسان خائف، ليس من اليهود، بالتأكيد، بل من نفسه ومن ضميره ومن حرّيّته ومن ميولاته الفطرية ومن مسؤولياته، ومن العزلة ومن التغيير ومن المجتمع ومن العالم.. من كل شيء ما عدا اليهود [..] اليهودي ليس هنا سوى ذريعة، في أماكن أخرى سيوظّفون الزنجي، وفي غيرها سيوظِّفون الأصفر. إن وجوده (أي اليهودي) يسمح- ببساطة- لعدوّ السامية بأن يقتل، في المهد، مخاوفه بإقناع ذاته بأن منزلته في العالم كانت دائماً مميزة وتنتظره، وأنّ له- تاريخياً- الحقّ في احتلال هذه المنزلة. إن معاداة الساميّة هي في جملة واحدة: الخوف في مواجهة الشرط الإنساني».

سبق لتأمُّلات سارتر أن كشفت العنصر الذي مازال يشكِّل عقدة الجمود الفرنسي، والتي حان الوقت لفكِّها: رفض قبول الآخر كما هو، هاجس استيعاب الآخر في ذاته، هذه الذات (كمثال مجرَّد) التي لا تتقبّل اليهودي والزّنجي والعربي إلا بشرط أن ينسلخ من تاريخه وذاكرته. كما يتهكّم سارتر من الصديق المزّيف لليهود، الديموقراطي (الذي يعاتب اليهودي) الذي يعدّ نفسه يهودياً بلا

1- Islamophobie, Négrophobie , Romanophobie... جزء من مجموعة كبيرة من المفاهيم الجديدة التي تنتجها السوسيولوجيا الفرنسية وتتناولها وسائل الإعلام (أو العكس) لوصف الأشكال الجديدة للعنصرية والتمييز والإقصاء والوصم بالسوء، التي نشطت في الغرب بشكل عام.

تردّد، أما معادي الساميّة فإنه يعاتبه بشكل قطعي«كونه يهودياً».
ويضيف سارتر أنّه «لا يعرف لا اليهودي ولا العربي ولا الزنجي ولا البرجوازي ولا العامل، يعرف فقط الإنسان الذي يظلّ هو نفسه في كل زمان وفي كل مكان» وبهذه الكيفية «فالذي يبقى ناقصاً هو المفرد Le singulier؛ لأن الفرد بالنسبة له ليس سوى وحدة لمجموعة من الصفات الكونية، وعليه فإن دفاعه عن اليهودي يُنقذ اليهودي كإنسان، ويُبيده كيهودي».

إن هذا هو- بالضبط- ما يواجهه، منذ زمن طويل، أبناء بلدنا المسلمون الذي يحتجزون داخل أصولهم، وفي الوقت نفسه يُمنَعون من الإعلان عن هذه الأصول. يُحَدّدون حسب إثنيتهم ويوصمون بها في الآن نفسه. يُختَزلون في هويّة أحادية المعنى يشترط أن يُمحى فيها تنوّعهم الخاص وتعدّدية مظاهرهم، ويُرفَضون بمجرَّد ما يسعون إلى الإقرار بها من خلال عدم التنكر لذواتهم.

ها نحن- إذاً- في قلب هذا التحدّي الفرنسي الذي ما زال ينتظر منذ زمن بعيد أن نتعلم- أخيراً- التفكير في الكوني والخاص في الوقت نفسه، التضامن والتعدّدية، والوحدة والتنوّع. وأن نرفض بناء على ذلك الإكراه النيوكولونيالي بالذوبان الذي يسعى إلى إجبار قسم من أبناء وطننا (ذوي الثقافة الإسلامية والأصول العربية والبشرة الداكنة..الخ) على الانمحاء من أجل الذوبان، أن يتبرّؤوا من ذواتهم جملةً، وباختصار: إن هذا الإكراه النيوكولونيالي لا

يقبلهم إلا إذا اختفوا.

العقدة التي تُعرقِلُ فرنسا اليوم، والتي يجب علينا جميعاً فكّها، هي ذلك الحنين إلى أنموذج إدماجي، من المؤكَّد أنه كان فعّالاً بشكل رهيب، ولكنه لم يكن موفّقاً إلا في سياق علاقة متنافرة بين القوي والضعيف، أنموذج «فرنسا العظيمة جدّاً» الواثقة، من خلال إمبراطوريتها الاستعمارية، في علاقة مع عالم تظنّه مستقرّاً ومستديماً، أو- على الأقل- لا يتزعزع. «فرنسا العظيمة» التي يبدو أنّ التعدّدية كان لها فيها حيّز، وهي تعدّدية خاضعة ومضطهَدة، أو معترَف ومحتفى بها، وفي جميع الحالات هي مجرّد فولكلور، لكنها ترفض الارتقاء إلى المساواة الحقيقية. وهذا الظهور لم يكن سوى إحسان، سواء أتعلقّ الأمر بالترقّي الاستيعابي أم بالتضامن الأخوي المزعوم. الآخر لم يكن معترفاً به إلا بمشيئة المُهيمِن، وعلى شرط الانصياع له.

منذ أزيد من نصف قرن على هذا الوهم الذي تبدّد داخل التمزّق العنيف للحروب الاستعمارية التي تسبَّب فيها، لم تتمكّن فرنسا، أو- على الأقل نخبتها السياسية والثقافية والأكاديمية- من استيعاب ما صارت عليه أمّتنا، وكيف أصبحت تعيش وتعمل وتكبر وتتفتّح. وبدل إشعال الأنوار الكاشفة لإضاءة المستقبل، فإن الذين يحكموننا لا ينظرون سوى إلى المرآة العاكسة للماضي البائد، وعندما يسمعون لفظة «التعدُّدية الثقافية» التي ليست سوى توصيف للتنوُّع الفرنسي

ولغنى العلاقات التي تُنسَج ضمنه، فإنهم يرتعدون من «الطائفية» التي تُعَدّ عندهم هدّامة، ويرفعون في وجهها- باستعجال مذعور- درع اللائكية المتشنِّجة، الخائنة للائكيّة الأصلية.

الاعتراض بردود الأفعال على هذه الفيروسات الفتّاكة وهذا العنف الإسلاموفوبي والعنصري والكزينوفوبي لا يكفي إذاً؛ لذا وجب التصدّي لها بإعمال خيال مُبدع وخلّاق ومحرّك للرأي العام. يرقّي ويحرِّر، هذا الخيال البديل حدّده- بجلاء- جان بول سارتر في هذا التنبيه الشديد لصمتنا وتجاهلنا وتخبُّطنا، في تأمُّلاته حول القضية اليهودية التي حرَّرها عشيّة كارثة الإبادة العرقية. يقول سارتر: «ما نقترحه هو ليبرالية ملموسة. نقصد بذلك أن كلّ الأشخاص الذين يساهمون بعملهم في عظمة بلد ما لهم الحقّ الكامل في مواطنة هذا البلد، والذي يعطيهم هذا الحقّ ليس امتلاكهم لـ«طبيعة إنسانية» إشكالية ومجرَّدة، ولكن مساهمتهم النشيطة في حياة المجتمع؛ هذا يعني أن اليهود، كما العرب والسّود، بحكم مشاركتهم في المجهود الوطني، لهم الحق في مراقبة هذا المجهود؛ لأنهم مواطنون. ولهم هذه الحقوق كيهود أو كسود أو كعرب، بمعنى: كأشخاص فعليين».

أَزْيَد من نصف قرن مضت، وما زال أفق المصالحة مع ذواتنا ومع شعبنا وتعدّديته بعيداً. ما حقّقه- بألم وصعوبة- أبناء وطننا اليهود ليتم تقبّلهم كفرنسيين ويهود، بالمرور الضروري عبر إيقاظ للذاكرة وحقيقة التاريخ- بقي تحقيقه بشكل مستديم لأبناء وطننا المسلمين

والعرب والسود. حقيقة التاريخ ومصالحة الذاكرات: مَنْ منا لا يلاحظ أن هذا الطريق الذي بلغ غايته بالنسبة ليهود فرنسا، يتأخّر حكامنا في ولوجه، بوضوح وجدّية، بمجرّد أن يتعلّق الأمر بجراح أخرى لتاريخنا، ولتخبُّطنا وجرائمنا الاستعمارية، والضحايا يشهدون على ذلك؟

ويمضي الزمن... في مقابل الأزمة الثلاثية: الديموقراطية، والاقتصادية، والاجتماعية التي تهدِّد وطننا بالانفجار، انبثق تطرُّف يميني لدعم اليمين المتطرف الذي اختار- بعناد- أن يسلك طريق التفرقة حيث تُشحن فرنسا ضدّ ذاتها في إطار حرب هويّات وأصول وديانات.. إلخ. والأوليغارشية [1] التي اعتادت، منذ ثلاثين سنة، التصرُّف على هواها في تجاوز القواعد وفي مساندة الأوساط المالية تريد فقراء (يعني من همّ أقلّ غنى منها) يتركونها مطمئنة بمحاربة بعضهم بعضاً، بدل أن تجد من يوحّدهم ويهتمّ بظروفهم الاجتماعية ومستوى أجورهم وسكنهم وظروف عيشهم.. إلخ.

لهذا لم تتوانَ العهدة الرئاسية لنيقولا ساركوزي عن بثّ هذا السمّ الأيديولوجي للتفاوت بين البشر ولتراتبية الثقافات: بدءاً من النقاش المجهض حول الهوية الوطنية بصيغة المفرد، وصولاً إلى خطاب غرونوبل الذي استهدف الفرنسيين من أصل أجنبي، مروراً بالإشادة بالحضارات الراقية، دون إغفال سياسات الهجرة التي لا تزداد إلا

1- « Oligarchie» كان من الممكن أن نترجمه بـ«حكم الطغمة»: نظام تحتكر فيه أقلّيَة من الناس كل مستويات السلطة والحكم، قد تكون هذه الأقلية عسكرية أو غير ذلك.

قمعاً وإجحافاً، والوصم بالعار، من خلال الغجر الروم، لكل الذين يرفضون حشرهم في هوية واحدة أو مكان واحد.

لم تكن هذه مجرّد كلمات بل عنفاً شديداً، وهو ليس رمزياً فحسب عندما يُقدّم بهذه الطريقة. والحال أن هذا العنف لم يهدأ بعد التداول على السلطة في سنة 2012، بل واصل انتشاره ونموّه بسبب أخطاء سلطة، هي نفسها مسكونة بالخوف من المجهول والمستحدث، عاجزة عن النهوض بهذا الحلم الجديد الذي نحن في أمسّ الحاجة إليه، إلى إعلانه والدفاع عنه. كل اللواتي وكل الذين يستهدفهم ويُلمّح إليهم هذا العنف، بسبب أصلهم وانتمائهم ومظهرهم وعقيدتهم، يعيشونه ويتحمّلونه في أجسادهم وأرواحهم. هل سنتركهم وحيدين، كما لو أن الأمر يتعلّق- فقط- بحساسيات فردية وليس بمبادئ جماعية؟ هل سنركن إلى اللامبالاة في مواجهة صعود - ليس على هامش النقاش العمومي ولكن في مركزه - الأيديولوجيات القاتلة للأمس، هذه البربرية المعشّشة في الهلوسة المرضية لحضارات تائهة؟ هل سنلزم الصمت؟

في «قضايا مشتركة»، وهو عنوان دراسة حديثة عن التضامن الذي جمع بين اليهود والسود حول الوعي المشترك للاضطهاد الذي استهدفهم، أشارت الباحثة في علم الاجتماع والأنتروبولوجيا نيكول لابيير Nicole Lapierre إلى ما يمكن أن تكون عليه انتفاضة حقيقية، لإنسية Humanisme فعلية ترفض التنميط

والتهوين حيث تقترح (التقمُّص الوجداني للآخر)، بمعنى: «القدرة والاستعداد على تقبُّل وفهم وجهة نظر الغير، واستيعاب تجربته وتفكيره وأحاسيسه دون الذوبان فيه أو التداخل معه». هذه الإنسية الفعلية، كما تؤكِّد الباحثة، تسير في الاتّجاه المعاكس للوصفة القديمة والممقوتة للسلطات المترِدّدة، والتي تقوم على وضْم ساكنة بعينها، أو تهييج البعض منها ضدّ البعض الآخر، لإلهاء الرأي العام أو لتنفيس الضغط: السود ضدّ اليهود، والمسيحيين ضدّ اليهود، سكان البلد ضدّ الغجر، وآخرين غيرهم، لا يهمّ من سيقوم بالدور الرئيسي في لعبة الأغبياء هاته».

ولتشخيص طريق الفضيلة هذا، تستشهد الباحثة بالروائي أندري شوارز بارت André Schwarz-Bart، الذي يتقمّص دور الراوي في «آخر الفضلاء- Le dernier des justes» بصدد اضطهاد اليهود، ثم في «العزلة الخلاسية- La mulâtresse solitude» بصدد اضطهاد السود حيث يتحدّث عن «القدرة التي تتوافر عليها الأنا لتقول أنت- Le pouvoir qu'a le Moi de dire Tu»، وهو ما نجده صداه في الكتاب الذي يعكس التجربة الشخصية لـ«فرانز فانون Frantz Fanon»، المارتينيكي والجندي السابق في حركة فرنسا الحرّة[1] الذي ساند قضية استقلال الجزائر إلى حَدّ إصدار هذه الصرخة المدوّية: «المعذَّبون في الأرض- Les Damnés

---

1- «France libre» حركة المقاومة التي تشكّلت في لندن بقيادة الجنرال ديغول بعد استسلام الماريشال بيتان في يونيو 1940، وضمّت عدداً كبيراً من المتطوّعين الذين انخرطوا في مقاومة النازية.

de la terre»، حيث التقت كل شعوب العالم الثالث للكفاح من أجل سيادتها المسترجعة. انخرط فرانز فانون في الدفاع عن انعتاق مَنْ كان الخطاب الرسمي يسمّيهم آنذاك «الفرنسيين المسلمين في الجزائر»، كما قاوم احتجاز الإنسان في أصله، حيث قال: «لا ينبغي أن نُقيّد الإنسان لأن مصيره هو أن يكون طليقاً». فانون الذي حذّر، بحدس شديد، من التنافس بين الضحايا وتآكل الذاكرات، معلناً أنه يرفض أن يكون عبداً لعبودية أسلافه، وأنه يريد، في الوقت ذاته ربط كل أشكال التمييز بعضها بالآخر: «معادي السامية هو حتماً معادٍ للزنوج».

فرانز فانون الذي وجّه في السطور الأخيرة من كتابه الأول «بشرة سوداء وأقنعة بيضاء- Peau noire, Masques Blancs» هذا النداء الذي مازال صداه يتردّد إلى اليوم في حاضرنا: «تفوُّق؟ دونية؟ لماذا لا أحاول- بكل بساطة- أن أعثر على الآخر، وأن أحسّ بالآخر، وأن أكتشف الأخر في ذاتي؟ ألم تُقدَّم إليّ حرّيتي لكي أشيد عالمكَ أنت؟» ثم يضيف: «ليرخّص لي بأن أكتشف الإنسان وأريد، حيثما وجد».

هذا هو الطريق الذي يجب أن نسير فيه من جديد، وأن نجده مرّة أخرى ونعيد ابتكاره.

10

في مديح التقمُّص الوجداني للآخر

لطالما أعْوَزنا هذا التقمُّص الوجداني للآخر: للمسلمين وللعرب ولليهود وللسود وللغجرالرّوم وللنّوَر.. إلخ، لكل الذين هم ضحايا بالتتابع أو في الوقت ذاته هذه الأيديولوجية البربرية للحضارات العليا في مواجهة الشعوب الملعونة التي تتسكّع من جديد بيننا. على أمل استدراك هذا التأخُّر أردت أن أعترض عليها هنا بتجربة العالم، تجربة التنوُّع والتعدُّد الذي يجعل منا فرنسيين.

أنا واحد من بين ملايين آخرين، وليست لدي صفة أخرى أبرّر بها هذا الكتاب، صفة فرنسي لا يختزل نفسه في أصوله. وُلدت في منطقة البروتاني [1] Bretagne، من أبوين بروتانيَّيْن: أحدهما نشأ كاثوليكياً، والأخر نشأ بروتستانتياً، لم يتمّ تعميدي. ترعرعت فيما وراء البحار إلى سنّ الثامنة عشرة، بعيداً عن فرنسا القارية،

1- منطقة تقع في الشمال الغربي لفرنسا، منفتحة على الواجهة الأطلسية مما منحها شخصية متميِّزة وغنية تاريخياً وثقافياً.

في المارتينيك ثم في الجزائر(بعد الاستقلال)، وهما، في الواقع، البلدان الحقيقيان لطفولتي ومراهقتي، ووطنان شبابي.

لقد تشكَّلتُ- إذاً- بواسطة هذه التعدُّدية الثقافية: (بروتونية وأنتيلية وكريولية وكاريبية[1] ومغاربية وعربية وبربرية وفرنسية.. إلخ) حيث تتفاعل تأثيرات روحية متعدِّدة: (الكاثوليكية والبروتستانتية والفودية أوالكيمبوية[2] والإسلامية) إلى غاية اليهودية الدياسبورية[3] التي نقلتها لي الأسرة التي كوَّنتها مع رفيقة حياتي، المنحدرة من الهجرة اليهودية لأوروبا الوسطى، دون احتساب- بطبيعة الحال- التربية الجمهورية التي نقلها لي أبوان مرتبطان أشدّ ما يكون الارتباط بالمدرسة اللائكيّة.

باختصار؛ أنا غير متدين، وليس لدي ميل للسموّ الروحي، وفي الوقت نفسه ليس لديّ هوس مرضي تجاه الذين يشكل لهم هذا السموّ شيئاً مهمّاً وأساسياً. وهذا قدر جيلي نفسه الذي وُلد بعد الكوارث العالمية للنصف الأول من القرن العشرين

1- بالإضافة إلى فرنسا المقاومة، هناك أراضٍ فرنسية فيما وراء البحار وإلى بعضها يشير الكاتب: أنتيلية نسبة إلى جزر الأنتيل Antilles في بحر الكاريبيCaraïbes بأميركا الوسطى. أما لفظة كريول Créole فتطلق على الأوروبيين الذي ولدوا في المستعمرات المدارية بأميركا وكذلك على اللغة المتداولة في هذه المناطق والتي هي مزيج من لغات أوروبية ولغات ولهجات محلِّية.

2- Vaudou ou Quimbois عقائد إحيائية تمتزج فيها عدة عناصر من سحر وشعوذة وطقوس مسيحية، انتشرت في خليج غينيا، وحملها الزنوج الأفارقة الذين هُجّروا إلى مستعمرات أميركا الوسطى في إطار التجارة الثلاثية.

3- Diasporique/Diaspora نسبة إلى الشتات اليهودي في العالم والذي أنتج خصوصيات دينية متأثرة بمناطق الاستقرار والظروف الجديدة سواء من حيث اللغة والتشريعات والنوازل، وعلى هذا فإن اليهودية السيفارادية المغربية- مثلاً- (العربية منها أو الأمازيغية) تختلف قليلاً أو كثيراً عن يهوديات أخرى سيفارادية أو أشكينازية.. إلخ.

والـذي تعلّـم أن الحضـارات التـي تعلـن انتماءهـا للعقـل، وربّمـا رفْضَهـا للـه، يمكنهـا أيضـاً أن تستسـلم أمـام الغبـاء العـام الـذي يذهـب بهـا إلـى حَـدّ ارتـكاب حماقـات إجراميـة مرعبـة.

إنني منشغل بمملكة الآني التي نتحمّل عبئها جميعاً في حاضرنا، سواء أكنّا نؤمن بالسماء أم نرفض ذلك: هذا العالم المشترك الذي على عاتقنا تقع مسؤولية تشييده، لا تخريبه بالغرق في حرب الجميع ضدّ الجميع. هذا العالم الشديد الهشاشة والتردّد، حيث المعبودات السرّيّة تحمل اسم الجمال والخير. وباسمهم يجب أن نقول: لا للظلام الذي يقترب، وذلك من خلال التضامن الفعلي مع أولئك اللواتي والذين يهدِّدهم ذلك الظلام. وفي مقدِّمتهم أبناء وطننا من أصول وثقافة ومعتقد إسلامي.

خلال تقديمه، في إبريل/نيسان 1941 عندما كان الليل قد خيّم على أوروبا، العدد الأول من مجلّته «تروبيك- Tropiques» التي وُلدت في بوردوفرانس Port-de-France، كتب الشاعر إيمي سيزير ما يلي: «حيثما نظرنا ينتصر الظلام، تنطفئ البيوت الواحد تلو الآخر، دائرة الظلام تضيق من بين صرخات الآدميين وعويل الوحوش. مع أننا ممن يقولون: لا للظلام، ونعرف أن خلاص العالم يعود إلينا أيضاً، أن تكون الأرض في حاجة إلى أي واحد من أبنائها، وإلى أكثرهم تواضعاً. الظلام ينتصر...»، أه! كل الأمل ليس أكثر من اللازم، لكي ننظر إلى القرن القادم «ذوو الإرادات

الخيّرة سيصنعون للعالم نوراً آخر».

يا رجال العالم ويا نسائه من ذوي الإرادات الخيّرة، ماذا ننتظر؟

11

رسالة إلى فرنسا* [1]

اعتداءات السابع والثامن والتاسع من كانون الثاني/ يناير تدفعنا إلى الانتفاضة. ليست انتفاضة سياسات الخوف، التي تريد جرّنا إلى الحرب، إنما انتفاضة المساواة والسياسات الديموقراطية والاجتماعية، التي- وحدها- تستطيع صدّ موت الأمل الذي تقتات

1- * نشر الكاتب هذه الرسالة عقب الأحداث الإرهابية التي شهدتها العاصمة الفرنسية باريس في كانون الثاني / يناير 2015، بعد أربعة أشهر من صدور الطبعة الأولى لهذا الكتاب. وقد ولّدت هذه الأحداث احتقاناً كبيراً لدى مختلف شرائح المجتمع، ترجمتها المسيرات التلقائية التي عرفتها مختلف المدن الفرنسية تعبيراً عن التضامن مع ضحايا تلك الأحداث. ولكن- أيضاً- وبالخصوص لإدانة كل أشكال العنف المادي والرمزي التي أدخلت فرنسا في حالة لم تعد تشبه فيها نفسها وتاريخها وإرثها الفكري والقيمي الذي يعود على الأقل إلى إعلان حقوق الإنسان والمواطن في أغسطس 1789 الذي أستلهم وثيقة إعلان الاستقلال الأميركي وألهم الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

وعشية هذه المسيرات بادر إيدوي بلينل إلى تحرير هذه الرسالة، مُستلهماً فيها نبراسه الفكري: الأديب الفرنسي الشهير إيميل زولا. الذي كان قد أصدر بدوره رسالة بالعنوان نفسه في ظروف احتقان مُشابهة مع اختلاف الأزمنة والأحداث والوقائع والسياقات. اقتضى الطابع الاستعجالي لرسالة بلينيل نشرها على موقع الصحيفة الإلكترونية «ميديابارت» التي يديرها، ثم أدرجها ضمن مواد الطبعة الثانية، التي صدرت في متّم يناير من هذه السنة

ورغم الطابع الخاص لرسالة بلينيل إلى فرنسا فقد قدّرنا أن لها قيمة تتجاوز الحدث، وتتجاوز فرنسا، ومن ثم فهي قد لا تخلو من أهمّية بالنسبة للقارئ العربي لما تتضمّنه من مواقف إنسانية سامية وتحليل عميق لحالة المجتمع الفرنسي اليوم- وقد نقول الغربي وحتى في مناطق أخرى- الذي لم يعد يشبه تاريخه وإرثه الفلسفي أو يكاد، فقررنا إدراجها في ختام هذه الترجمة. (المترجم).

منه حرب الهويّات.

هناك لحظات عنيفة تجعل أمّة تكتشف ذاتها. هذا ما يحدث لكل الذين يعيشون في هذا البلد، الذي هو بلدنا، منذ اعتداءات السابع والثامن والتاسع من كانون الثاني / يناير في باريس.

هل سنستعيد فرنسا كما هي، كما تعيش وتعمل، كما تتألّم وينفذ صبرها، كما تبتكر ذاتها وتتمنّى أن تكون، كما تنهض وتتوحّد؟ أم سنواصل تجاهلها وإهانتها باحتقارها؟ أن نحطّ من قدرها، أن نُرعبها ونُخيفها بالزجّ بها في الحقد الذاتي المرصوص بالهوية الشقية، والانتحار الفرنسي، وفي خضوع وهمي يمتزج فيه نقيع الغيظ والمرارة والأحقاد؟

إن الوجه الحقيقي لفرنسا هو وجه اللواتي والذين لقوا حتفهم خلال تلك الأيام الثلاثة للاعتداء على حرّيّاتنا. ثلاثة أيام من الجرائم ضدّ صحيفة، وإزهاق روح رجل أمن، وقتل ضدّ اليهود، اغتيال الحقّ في الحياة وفي التفكير والتعبير باطمئنان، في ظل تنوُّع أرائنا وأصولنا وقناعاتنا ومعتقداتنا. مسيحيون ويهود ومسلمون وماسونيون وملحدون وغنوصيون (لاأدريون)، جاؤوا من هنا ومن هناك. هؤلاء الذين قُتِلوا من طرف الإرهابيين الثلاثة هم انعكاس لوجه بلدنا: مختلف ومتعدِّد، متعدِّد الثقافات ومتعدِّد الأديان، الذي يتكوّن من الجيران ومن الأغيار. لأمّة تتغذّى من حوارها المستمرّ مع العالم، حيث تُبتكَر هويّات من نسيج العلاقات والتبادلات والاقتسامات

التي تؤسِّس لقضايا مشتركة.

في تلك المحنة، كان هذا هو وجه فرنسا، بدون حدود ولا حواجز. وجه «مقطوعة الأممية الاشتراكية» [1] : نشيد الطبقة العاملة (البروليتاريا) الباريسية، الذي بعد أن جال العالم لمدّة طويلة، رافق نَعْش شارب Charb، مدير مجلّة شارلي أيبدو، لحظة مراسيم دفنه في بانتواز Pontoise: «الجنس البشري... ليس هناك منقذون خياليون... لننقذ أنفسنا.... ولنجعل من الخلاص المشترك قانوناً.... الأرض ملك للإنسان فقط.... والمساواة تحتاج قوانين مختلفة». الإنسانية كمطلب مشترك ملحّ، دون تمييز حسب الأصل أو المظهر أو المعتقد، في إطار الاحترام المتبادل لموروثاتنا وانتماءاتنا.

رمز المصير الذي رسم في تلك اللحظة الرهيبة الوجهَ الحقيقي لفرنسا، السخِية والمقدامة، العاملة والجريئة، لم يكن فرنسي الجنسية قبل تلك اللحظة ولكنه أصبح فرنسياً بعد ذلك، بفضل تصرُّفه المثير للإعجاب. يتعلق الأمر بذلك الشاب الذي أنقذ رهائن «متجر كاشير»: مالي الجنسية، مسلم العقيدة، أسود البشرة، عامل مهاجر، كان مُهدَّداً بالتّرحيل، واليوم هو مواطن كامل المواطنة، كما لو أن العالم تحرَّك فجأة لنجدتنا. هذا العالم الذي، ومنذ قرون، يصنع فرنسا ويُشَكّل شعبها ويساهم في إثرائها.

1- كتب نشيد «الأممية- L'Internationale» الشاعر الفرنسي التقدمي أوجين بوتييه Eugène Pottier تخليداً لذكرى كومونة باريس الاشتراكية التي تأسست في مارس من عام 1871 . تتوافر ترجمة عربية لهذا النشيد، اعتمدتها الأحزاب والمنظمات الشيوعية العربية، لكن فيها الكثير من التصرّف فرضه الوزن والقافية واللحن مما لا يؤدّي المعنى الذي قصده الكاتب هنا في استشهاده. لذا فضّلنا عليها ترجمتنا الخاصة.

بطل مسلم إذاً، ومُسلمان آخران، بالثقافة أو بالعقيدة، من بين قتلى شارلي إيبدو، مُصحّح ورجل أمن، بكل اختصار هما حارسان: أحدهما للغة، والثاني للسّلم: للغة الفرنسية، وللسّلم الفرنسي. وإذا كنت أؤكِّد على هذا، فبطبيعة الحال ليس لتمييزهم عن باقي الضحايا، إنما- ببساطة- لكي أعلن هذه الحقيقة البسيطة: الإسلام ينتمي إلى فرنسا، كما قالت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركيل بخصوص بلدها ألمانيا، في مواجهة متظاهرين عنصريين يدعون إلى أوروبا بلا مسلمين، مبتورة من قطعة منها، متخلّصة من جزء من إنسانيتها.

هذه الحقيقة يجب التصريح بها، أكثر من أي وقت مضى؛ لأنها مُهانة منذ مدّة، وهي مُهدّدة من الإرهابيين أولاً، الذين يخدمون دائماً سياسة الكارثة؛ بسبب خطأ هؤلاء المجرمين الثلاثة، والأيديولوجية القاتلة والمجنونة التي سَلّحتهم. وبسبب وزن جرائمهم المقترفة باسم هذا الدين، الذي هو الإسلام، علماً بأنهم يخونونه ويشوّهونه، ويعرّضونه- بوحشية وألم- لسخرية أكبر من أيٍّ رسم ساخر من ورق، مهادن وبريء. إذاً- باختصار- بسبب التنكّر لإنسانيتهم التي يعكسها القتل، ببرودة ومع سبق الإصرار، لأناس آخرين بسبب أفكارهم وأصولهم أو عقائدهم.

ونحن نستعرض أعمالهم التي يتحمّلون مسؤوليتها وأدّوا ثمنها من حياتهم، نتخيل ما كتبه شارل بيغي Charles Péguy، هذا

الجمهوري المسيحي، المتمرِّد في كلا المستويَيْن، بخصوص «حزب ديفو[1] parti dévot»، هذه الطائفة الدينية وأيّاً كانت الطائفة «لأنهم ليس لديهم شجاعة الانتماء إلى العالم، يعتقدون أنهم ينتمون إلى الله. ولأنهم ليس لديهم الشجاعة لأن يكونوا من حزب الإنسان فإنهم يعتقدون أنهم من حزب الله. ولأنهم ليسوا من البشر يعتقدون أنهم من الله. ولأنهم لا يحبّون أحداً، يعتقدون بأنهم يحبّون الله». ويعترض عليهم بيغي قائلاً: «ولكن عيسى المسيح نفسه كان من البشر»، ويمكن أن نقول الشيء نفسه بالنسبة إلى موسى وإلى محمد.

«كيف لنا أن نُشفي المرض إذا لم نكشف عن الجراح؟»

«لن ينفع تبخيس الزمني في الارتقاء إلى فئة الأزلي. لن ينفع الحطّ من العالم للصعود إلى فئة الله. لا أحد يمكن أن يُقَزّم لكي يظهر الآخرون عمالقة»، يضيف الدريفوساري بيغي بأسلوبه المُمَّيز، حيث الكلام المنثور يشبه الموعظة المقفّاة. والحال أن هذه السطور كُتبت أسابيع قليلة قبل أن يذهب ليُقتل في الخامس من أيلول / سبتمبر 1914 في الاحتدام العسكري الأعمى لأوروبا الغارقة في

1- طائفة كاثوليكية سرّيَة تأسّست في فرنسا في بداية القرن السابع عشر كجماعة خيرية. ولكنها مارست نوعاً من محاكم التفتيش في العصر الحديث حيث تعمد إلى استقصاء الحياة الخاصة للأشخاص والوشاية بهم واضطهادهم إذا ثبت لها مخالفتهم لتعاليم الكاثوليكية. أو اعتراضهم على بعض طقوسها. كما مارست مختلف أشكال التنكيل والقمع في حقّ البروتستانت.

حرب لا نهائية بين الأمم والحضارات، إلى أكثر درجات الجرائم ضدّ الإنسانية وحشية. هذا علماً أنه، في هذه السنة، 2014، ونحن نُخلّد الذكرى المئوية، استحضرنا ببصيرة نافذة هذا الخطأ المأساوي وأحلافه المقدَّسة الكارثية ودعاياته المُزَيّفة. فهل يكون في مقدورنا تفادي تكراره بين الشرق والغرب؟

طرح السؤال بهذه الطريقة لا يعني أنه سؤال إنذاري، ولكن- فقط- لكي نكون على بيّنة من الأمر. ومهما اختلفت السياقات، فنحن نعرف- من خلال تجارب دولية حديثة- الفخّ المنصوب لنا؛ فخّ سياسات الترهيب التي تتعامى عن الأسباب لتُواجه النتائج، وهي بذلك لا تقوم سوى بزيادة المخاطر والتهديدات.

وهذا ما وقع مع الخطأ المأساوي الأميركي بعد 11 سبتمبر 2001، والذي نؤدّي ضريبته الآن: ليس فقط من خلال رمزية فقدان النفوذ المعنوي للديموقراطية الذي ألحق أضراراً بالحرّية والحقوق الأساسية للإنسان، إلى حَدّ إضفاء الطابع القانوني على التعذيب، ولكن- على الخصوص- الخطأ الاستراتيجي لغزو العراق، الذي وفّر- من خلال التفكيك القاتل لهذا البلد ولمؤسّساته- أرضية إضافية لأيديولوجيات كُلّيانية، حامل رايتها اليوم هي الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش).

انشغالنا بفرنسا وبأمنها وهدوئها يستدعي منا اليقظة، حيث، في مواجهة الفوضى الناتجة عن الظلم والبؤس والأحقاد والإهانات،

يتهافت السياسيون من ذوي الأفق المحدود على الحلول الأمنية والسلطوية، يستعجلون الإعلان عن أنهم سيقومون بالحَدّ من الاضطرابات، حتى وإن كان ثمنها حَيْفٌ جديد. ولأنهم محدودو النظر ولا يفكِّرون في ما هو أبعد من الآني، فإنهم في عمق الأشياء لا يجدون حلّاً لشيء، ولا ينتجون سوى حماية مؤقّتة، خلفها، تؤدّي الأسباب نفسها إلى النتائج نفسها، ويجد أعداء الديموقراطية والحرّية براهين جديدة ومُجَنَّدين جُدداً.

وهذا خلافاً للسياسيين الذين يحترمون مسؤولياتهم، فإنهم يبحثون دوماً عن الظلم الذي أدّى إلى الفوضى، لتحديده والتفكير فيه والحَدّ منه وإيجاد الحلول له، فإن يكون للسياسي حسّ الاهتمام بأمن شعبه، وبشكل أوسع، أمن الإنسانية، يقتضي التدخُّل العميق والبعيد المدى. إن المجازفة بالدعوة إلى التفكير بعيداً عن العواطف الجيّاشة، مآلها فهم أن هذا العنف الكُلّياني الذي أصابنا لن يتوقّف، بل سيستفحل إذا لم نرتقِ إلى مستوى التحدّيات التي يطرحها أمامنا، ومواجهة الظلم والتفاوتات والبؤس والإهانات التي أنتجته، إن على المستوى العالمي أو على مستوى بلدنا.

إن عالماً يقبل أن 1 % من الأكثر ثراءً سيستحوذون قريباً على أزيد من نصف الثروة العالمية هو عالم يسير نحو حتفه، أي نحو هذا العنف اللانهائي والذي لا يعرف الحدود ولا المجالات الترابية، والذي يمثِّل الوجه الجديد للحرب. وتعرف ذلك، قبل غيرها،

شعوب العالم العربي، ذات الثقافة الإسلامية في الغالب، لأنها تعاني منه منذ زمن طويل، شعوب طالت مواجهتها للفساد وعدم المبالاة بالبؤس والفقر، والأفق المسدود الذي يترك الشباب في مواجهة الرعب. كيف يمكننا أن لا نتساءل عن مسؤوليّتنا الفرنسية عن هذا المأزق؟.

ولكن اليأس ليس فقط في الأصقاع البعيدة، ولا يمكننا الادّعاء بأننا لم نكن على بّينة من الأمر، عندما نشيح ببصرنا عن مهرجان البؤس في شوارعنا وأرصفة طرقاتنا، أو نتلافى رؤية الفقر المبعد، فيما يسمّيه الخطاب الرسمي «حاراتنا»، كما لو تعلّق الأمر بخزّان احتياطي. يجب أن تكون البصائر التي تكشف لنا عيوبنا قد أصبحت عمياء حتى نكون عاجزين عن رؤية هذه الحقيقة: كما كان الأمر بالنسبة للجريمتين السابقتين المعاديتين للساميّة اللتين حصلتا في تولوز وبروكسيل، فإن الإرهابيين الثلاثة لشهر يناير 2015 المشؤوم هم نتاج مجتمعنا ووطننا وجمهوريتنا؛ ولدوا في فرنسا، لم يأتوا من الخارج، بل من هنا.

هؤلاء المجرمون هم من شعبنا، والتذكير بهذا ليس تبريراً لأعمالهم مطلقاً، ولكن- بكل بساطة- لكي نكون جمهوريين، جمهوريين حقيقةً: ليس بالمظهر والهندام ولكن بالصرامة والالتزام، جمهوريين مثلما كان فيكتور هيغو عندما انتبه إلى ملحاحية المسألة الاجتماعية في خطابه الشهير سنة 1849 حول البؤس: «أنّى لنا أن نُشفي المرض

إذا لم نكشف عن الجراح؟»، «لم تفعلوا أي شيء مادامت روح الثورة تتّخذ من الألم الشعبي خزّاناً احتياطياً! لم تفعلوا أي شيء، أي شيء، ما دام في هذا العمل الهدّام والظلامي الذي يتواصل في الخفاء، الإنسان الخبيث يتّخذ من الإنسان الشقي عوناً له!» - هذا ما أعلنه في المجلس الوطني المحافظ - ويختم قائلاً: «أيها السادة فكّروا في الأمر، إن الفوضى هي التي تحفر الهاوية ولكن البؤس هو الذي يعمِّقها».

«من فرط ما نلوّح بالفزّاعات ننتج الوحش الحقيقي»

الحقد هو المحرّك المُرّ للتاريخ، تصنعه جروح لم تشفَ، وشتائم لم تهضم، وقساوات مُتحمّلة وإهانات مُتراكِمة وصدمات عميقة مازال إرثها يطأ في صمت. باختصار، آلام تُجابه موت الأمل وإحساس بالمأزق العام وبالمستقبل المستحيل ومآلٍ مُستبعد. عندئذ فإن الحقد يدمّر السياسة بوصفها مصلحة عامة وحقوقاً سياسية متبادلة، والرضا بوضعية الضحية يؤدّي بمن يواجهون هذا الأمر إلى البحث باستمرار عن أكباش فداء. لكن شكواهم ستصطدم بحواجز، كانوا يتصوّرون تجاوزها بهدمها إلى حَدّ إنكار الإنسانية التي جرّدهم منها آخرون، خصوصاً وأن عالمنا المترابط- بسهولة- بمجال وزمان مختزلين، يوفِّر، بمجرّد جهاز حاسوب، أيديولوجيات عدمية قد تملأ هذا الفراغ الوجودي.

والحال أننا لو نتوقّف عن إذكاء هذا الحقد في جزء من وطننا، ولدى جزء من شبابنا. هذا الجزء الذي يعيش يومياً جمهورية ليست للجميع، جزء يرى نفسه يُحال، ومنذ عقود، على أصوله ومظهره وثقافته وعقيدته الدينية، كما لو كان من صنف خاص، معزول ومستبعد وليس محلّ ثقة. هذا الجزء ينحدر من الامتداد الطويل لفرنسا على العالم، وهو اليوم ينعكس على هذه «الأميركا» الأوروبية التي هي بلدنا، حيث الطبقات الشعبية تتجدّد باستمرار من خلال موجات وتمازجات الهجرات. هذا الجزء الذي أُقصِي عن حقّه في الانتظارات الديموقراطية والاجتماعية المشروعة على خلفيات إثنية أومبرّرات دينية.

ذلك هو معنى صفّارة الإنذار التي صدحت بها من خلال كتابي «من أجلِ المسلمين» الذي صدر في سبتمبر 2014، وهو الكتاب الذي يشكِّل امتداداً لندائي، الصادر في فصل الربيع، والذي أدعو فيه إلى قول: لا لـ«الوحوش»، التي تتمثّل في العنصرية والكزينوفوبيا والكراهية والعنف، هذه الظواهر المَرَضية التي تُميّز فترات الانتقال والارتباك، حين يبدأ العالم القديم في الاحتضار والعالم الجديد يتعثّر في الوصول.

«من فرط ما نلوح بالفزّاعة في وجه الشعب ننتج الوحش الحقيقي». من صفارة إنذار إلى أخرى، لم أتوقّف عن استخدام هذه الجملة لإيميل زولا التي وردت في كتابه «من أجل اليهود» الصادر سنة

1896 والتي شكّلت النقطة التي انطلقتُ منها. ولكن بلا جدوى مع الأسف، لأن مشهد النشر والإعلام، إلى حدود اعتداءات شهر يناير، ازدحم بالعروض الإسلاموفوبية، التي تُعيّن أبناء بلدنا المسلمين، في تنوُّع أصولهم وثقافاتهم ومعتقداتهم، كمُحرّضين على الفوضى وغزاة مخادعين ومُهدِّدين، ومن ثمّ يجب التطلُّع- على أقل احتمال- إلى طردهم من بلدنا، الذي هو بلدهم أيضاً.

كيف نلقّن شبابنا احترام الآخر، والسلوك المدني البسيط، ومنع الشتيمة، والإهانة بالنظر إلى الأصل، أو المظهر أو العقيدة، إذا كان فضاؤنا العمومي، بوسائله الإعلامية وبسياسييه، يقومون وهم راضون عن أنفسهم، ببيداغوجيا معاكسة قائمة على الانتهاك اللامسؤول والهدّام لكل أنموذج تضامني ولكل القِيم الجمهورية المشتركة، ولكل جماعة وطنية؟ فالمناداة بحرّية التعبير، دفاعاً عن الحق في الكاريكاتير بمبالغاته الساخرة أو المتهكّمة، التي ترافق حملة التضامن مع صحيفة شارلي إيبدو، لا تقتضي أن تنحطّ حياتنا العمومية وتضيع في كراهية جزء من شعبنا بسبب أصله أو ثقافته أو عقيدته. لا يمكن للفكاهة أن تكون مُبرِّراً للكراهية.

إن كتاب «من أجل المسلمين» كان من الممكن أن يتّخذ عنواناً له «من أجل فرنسا». إنه في الواقع دعوة إلى قضايا مشتركة، إلى هبّة المجتمع لكي تكون الجمهورية كلّها للجميع، إلى السير في طريق التقمُّص الوجداني للآخر، حيث حين نسير نحو الآخر

فإننا نجد ذواتنا، دعوة إلى البحث- مجتمعين- عن هذا الأفق الديموقراطي والاجتماعي، قادر-وحده- على طرد الزوابع والعواصف التي تُهدِّدنا. دعوة إلى الاتحاد والارتقاء- مجتمعين- نحو مطلب المساواة، المساواة في الحقوق وفي الممكنات، التي تريد الهواجس الهويّاتية تدميرها تاركة المجال لدمار التفاوتات والتراتبيات والإقصاءات.

«استيقظي يا فرنسا وفكّري في مجدك» تلك هي دعوة إيميل زولا في رسالته من أجل فرنسا سنة 1898، ومنها اقتطفت هذا التنبيه: «الجمهورية مكتسحة بالرجعيين من كل صنف، يعشقونها عشقاً عنيفاً ومجنوناً، يعانقونها لخنقها» لأن كاتب المقال الذائع الصيت «أنا أتّهم... !» لم يكن يتصوّر الجمهورية إلا في إطار الحركة والخلق والإبداع، عكس المحافظة والجمود اللذين يدعوان إلى النبذ ويؤيّدانه، ويغذيّان الخوف.

زولا ابن المهاجر الإيطالي، كان يتوجّه بالخطاب إلى بلده: «هل هذا ما تريدينه يا فرنسا؟: أن تُعَرّضي للخطر كل ما أديْتِ ثمنه غالياً، التسامح الديني، والعدالة للجميع، والتضامن الأخوي لجميع المواطنين؟».

بعد أزيد من قرن، أطرح عليك- يا فرنسا- السؤال نفسه.

مصادر ومراجع

يعتمد هذا الكتاب على المجهود الإعلامي والفكري لفريق «ميديابارت- Media part»، جريدة إلكترونية مستقلة وتشاركية، حول قضية الإسلام، وبشكل عام كل أنواع التميز والعنصرية الكزينوفوبيا، تبقى مقالات Carine Fouteau ضرورية
(www.mediapart.fr/biographie/28930)
والأمر نفسه بالنسبة لمقالات MarineTruchi فيما يتعلّق باليمين المتطرّف (www.mediapart.fr/biographie/28930)

- Hannah ARENDT, Les Origines du Totalitarisme (1951), Gallimard, coll. «Quarto» Paris 2002.
- Jean BAUBEROT, Laïcité 1905 - 2005, entre Passion et raison, Seuil, Paris, 2004.
- Jean BAUBEROT et Micheline Milot, Laïcité falsi fiée, La Découverte, Paris, 2012.
- Aimé CESAIRE et al., Tropiques (1941 - 1945), Jean- Michel Place, Paris, 1997.
- Aimé CESAIRE, Discours sur le colonialisme (1950), Présence Africaine, Paris, 1955.

- Youssef GOURBAGE et Emmanuel TODD, Le rendez-vous des civilisations, Seuil, coll. «La Ré publiques des Idées», Paris, 2007.
- Frantz FANON, Peau noire, Masques blancs, Seuil, Paris 1952.
- Frantz FANON, Les Damnés de la terre, Maspero, Paris, 1961, La Découverte, Paris 2004.
- Eric FASSIN, Carine FOUTEAU, Serge GUICHARD et Aurélie WINDELS, Roms et Riverains, La Fabrique, Paris, 2014.
- Alain FINKiELkRAUT, Le Juif Imaginaire, Seuil, Paris, 1980.
- Alain FINKiELkRAUT, L'Identité malheureuse, Stock , Paris 2013.
- Michel FOUCOULT, «Il faut défendre la société» (1976) Gallimard-Seuil, Paris 1997.
- Edouard GLISSANT, Soleil de la conscience, Falaize, Paris 1956, Gallimard, Paris 1997.
- Edouard GLISSANT, La Cohée du Lamentin, Gallimard, Paris 2005.
- Edouard GLISSANT et Patrick CHAMOISEAU, Quand les murs tombent, L'identité nationale hors la loi ?, Galaade, Paris, 2007.
- Henri GUILLEMIN, Silence aux pauvres ! , Arléa, Paris, 1989.

- Henri GUILLEMIN, Zola, légende et vérité, UTOVIE, Bats 2000.
- Stéphane HESSEL et Edgard MORIN, Le Chemin de l'espérance, Fayard, Paris, 2011.
- Valérie IGOUNET, Le Front national, seuil, Paris, 2014.
- Jean JAURES, Rallumer tous les soleils, Textes réunis par Jean-Pierre Rioux, Omnibus, Paris 2006.
- Richard KAPUSCINSKI, Cet Autre, Plon, Paris 2009.
- Nicole LAPIERRE, Causes communes, Des Juifs Et des Noirs, Stock, Coll, «Un Ordre d'idées» Paris, 2011.
- Raphaël LIOGIER, Le Mythe de l'islamisation. Essai sur une obsession collective, seuil, Paris, 2012.
- Karl MARX, L'introduction à la critique de la philosophie du droit de Hegel, ELLIPS, Paris, 2000.
- MONTAIGNE, Les Essais, Gallimard, coll. « Pléiade » Paris 2007
- Edgard MORIN, La Voie, Fayard, Paris 2011.
- Edgard MORIN et Tariq RAMDAN, Au péril des idées, Presse du châtelet, Paris, 2014.
- Edwy PLENEL, La Découverte du monde, stock, Paris 2002.
- Edwy PLENEL, Dire non, Don Quichotte, Paris, 2014.
- Edward W SAID, L'Islam dans les médias, Actes sud, «Sindbad», Paris, 2011.
- Jean- Paul SARTRE, Réflexions sur la question juive

(1946) , Gallimard, Paris 1985.
- Carl SCHMITT, Théologie politique, Gallimard, Paris 1988.
- André SCHWRTZ-BART, Le Dernier des justes, Seuil, Paris, 1988.
- André SCHWRTZ-BART, La Mulâtresse Solitude, Seuil, Paris 1972.
- George SIMMEL, Les Pauvres, PUF, Paris, 1998.
- Pierre TEVANIAN, La Haine de la religion, La Découverte, Paris, 2013.
- Enzo TRAVERSO, La Violence nazie, Une généalogie européenne, La Fabrique, Paris 2003.
- Lucette Valensi, Ces étrangers familiers. - Musulmans en Europe (XV- XVIII siècles), Payot, Paris 2012.
- Emile Zola, L'Affaire Dreyfus, Le Livre de Poche, Paris 2010.

صدر في سلسلة كتاب الدوحة

1	طبائع الاستبداد	عبد الرحمن الكواكبي
2	برقوق نيسان	غسان كنفاني
3	الأئمة الأربعة	سليمان فياض
4	الفصول الأربعة	عمر فاخوري
5	الإسلام وأصول الحكم - بحث في الخلافة والحكومة في الإسلام	علي عبدالرازق
6	شروط النهضة	مالك بن نبيّ
7	صلاح جاهين - أمير شعراء العامية	محمد بغدادي
8	نداء الحياة - مختارات شعرية - الخيال الشعري عند العرب	أبو القاسم الشابي
9	حرية الفكر وأبطالها في التاريخ	سلامة موسى
10	الغربال	ميخائيل نعيمة
11	الإسلام بين العلم والمدنية	الشيخ محمد عبده
12	أصوات الشاعر المترجم - مختارات من قصائده وترجماته	بدر شاكر السياب
	• فتنة الحكاية جون أبديك - سينثيا أوزيك - جيل ماكوركل - باتريشيا هامبل	ترجمة: غادة حلواني
13	امرأتنا في الشريعة والمجتمع	الطاهر حداد
14	الشيخان	طه حسين
15	ورد أكثر - مختارات شعرية ونثرية	محمود درويش
16	يوميات نائب في الأرياف	توفيق الحكيم
17	عبقرية عمر	عباس محمود العقاد
18	عبقرية الصدّيق	عباس محمود العقاد
19	رحلتان إلى اليابان	علي أحمد الجرجاوي/صبري حافظ
20	لطائف السمر في سكان الزُهرة والقمر او (الغاية في البداءة والنهاية)	ميخائيل الصقال
21	ثورة الأدب	د. محمد حسين هيكل
22	في مديح الحدود	ريجيس دوبريه
23	الكتابات السياسية	الإمام محمد عبده
24	نحو فكر مغاير	عبد الكبير الخطيبي
25	تاريخ علم الأدب	روحي الخالدي
26	عبقرية خالد	عباس محمود العقاد
27	أصوات الضمير	خمسون قصيدة من الشعر العالمي
28	مرايا يحيى حقي	يحيى حقي

يمكنكم تصفح النسخة الإلكترونية من كافة إصدارات السلسلة
على موقع مجلة الدوحة الإلكتروني **www.aldohamagazine.com**

إيدوي بلينيل

من أجل المسلمين

« كتاب إيدوي بلينيل، الذي أصبح الآن متوافراً باللغة العربية، هو نداء، ومرافعة مواطِنة، وإنسانية وسياسية في الوقت ذاته، تضع مبدأ المساواة في قمّة الثالوث الجمهوري.
وبوصفه مرافعة من أجل عدالة لا تقف عند باب الانتماءات الطائفية أو الوطنية، فإن هذا الكتاب يتوجّه إلى المستعمرين بقدر توجّهه نحو ضحاياهم أنفسهم، يتوجّه إلى المُهيمِنين والمُهيمَن عليهم، المسلمين كما جميع إخوانهم من بني البشر سواء أكانوا «أقحاحاً» أم كانوا «منحدرين من أصول»، حتى ننظّف المفاهيم المقيتة المستعملة اليوم في أكثر من مجتمع، بما في ذلك مجتمعاتنا، في عالمنا العربي. »

الدوحة - قطر
www.aldohamagazine.com